إصدارات
اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الديمقراطية

الطبعة الثانية

80 سؤالا وجوابا

ديفيد بيتهام و كيفين بويل
والرسوم التوضيحية لـ بلانتو

الديمقراطية
80 سؤالا وجوابا

الطبعة الثانية

إن التسميات المستعملة وطرق عرض المواد في هذا الإصدار لا تعكس الآراء المؤسساتية لمنظمة اليونسكو حول الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو مدينة أو جهة أو السلطات فيها أو فيما يخص حدودها ونطاق أراضيها.

المؤلفان مسؤولان عن الخيارات وكيفية تقديم الحقائق المتضمنة في هذا الكتاب وعن الآراء المعبر عنها فيه، والتي لا تعبر بالضرورة عن آراء اليونسكو وهي غير ملزمة لها.

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة 1995 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
رقم 7، ساحة دي فونتنوي، 75352، باريز 07 SP

الترجمة إلى اللغة العربية : خديجة رمرام
المراجعة : ادريس نجيم
تصميم : وفاء خربوش
طباعة : مطبعة لون، الرباط 10040 - المغرب

© اليونسكو 2011
جميع حقوق الطبع محفوظة
ISBN 978-92-3-604087-5

الديمقراطية
80 سؤالا وجوابا

ديفيد بيتهام و كيفين بويل
والرسوم التوضيحية لـ بلانتو

طبعة ثانية منقحة

إصدارات اليونسكو UNESCO

الإعـــلان الـعـالـمـي
لـحـقـوق الإنـسـان

المادة 21

1. لكل فرد الحق في المشاركة في تدبير الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية.

2. لكل فرد نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

3. إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

ملحوظة : إن ضمير «هو» في الإعلان السابق، يستعمل للإشارة إلى «المذكر والمؤنث»، وهذه هي الكيفية التي يجب أن يتم التعبير بها في الحاضر.

مقدمة المؤلفَين

تمت بلورة الطبعة الأولى من هذا الكتاب بطلب من منظمة اليونسكو سنة 1995 قصد الحصول على أجوبة واضحة عن كثير من الأسئلة الأساسية التي تداولها الناس حول الديمقراطية، سواء تعلق الأمر بالنظم ذات الديمقراطيات القائمة أو تلك النامية أو حديثة العهد. وقد لاقى الكتاب حينها اهتماما كبيرا، وترجم إلى ثلاثين لغة. كما أضفت الرسوم الكاريكاتورية للرسام بلانتو، للجريدة اليومية الفرنسية لوموند، قيمة إضافية له.

لقد شهد العالم أحداثا كثيرة في مناطق مختلفة خلال عقد التسعينات، منذ صدور الطبعة الأولى من الكتاب. هناك اليوم دول معترف لها بكونها دولا ديمقراطية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية. ولكنه في الوقت ذاته، انتشر إحساس بالإحباط بخصوص تفعيل الديمقراطية في الممارسة العملية وكذلك بشأن اتساع الهوة بين الناس ومنتخبيهم. وقد برزت تحديات جديدة كان على تلك الديمقراطيات أن تواجهها نتيجة مظاهر عدم التكافؤ الشديدة سواء داخل تلك البلدان أو بين بعضها البعض إثر تفشي ظاهرة الفساد السياسي وسلطة المكاسب الخاصة، من حالات التوتر في المجتمعات المتعددة الثقافات والمكونات العرقية، ومن الحروب، ومن حالات العصيان والإرهاب الدولي، ومن انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة بما في ذلك داء فقدان المناعة المكتسبة. والأهم من هذا، اشتداد وتيرة تسارع مسارات العولمة التي جعلت العديد من القرارات الموجهة والمؤثرة في رفاه سكان بلد ما، تتجاوز مجال الحكومات الوطنية وتدابيرها الديمقراطية.

تهدف هذه الطبعة الجديدة إلى أن تعكس هذه التغييرات والتحديات. وتمنح حقوق الإنسان مكانة محورية، هذه الحقوق التي يعترف لها اليوم، بكونها لبنة أساسية للديمقراطية: ولا نقصد فقط الحريات المدنية والسياسية الأساسية والتي يستحيل على الناس بدونها ممارسة أنشطتهم السياسية للتعبير عن أفكارهم، وتنظيم مشاريع جماعية مع الآخرين أو التأثير في الحكومات التي انتخبوها، بل كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن ممارسة الحقوق الأخرى بنجاعة وفعالية والتمتع بها بدونها.

تظل مجموعة من الأسئلة الكبيرة التي تطرقنا إليها في الطبعة الأولى بالطبع، ناجعة وذات أهمية في الوقت الراهن. إن الإعلان النهائي لاجتماع القمة للأمم المتحدة المنعقد في شتنبر 2005 يتضمن ما يلي: «نؤكد مرة أخرى أن الديمقراطية قيمة عالمية... و أنه رغم كون الديمقراطيات المتعددة تتقاسم خصائص مشتركة، لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية وأنها لا تنتمي إلى بلد أو جهة دون أخرى.» يطرح هذا الإعلان العالمي الرسمي بدوره أسئلة كثيرة حول الديمقراطية : ما هي قيمها؟ ما هي الخصائص المشتركة الأساسية الضرورية لها؟ وإلى أي حد تشكل الممارسات المتعددة لكل بلد اختلافات مشروعة لهذا الجذع المشترك؟ هذه بعض من الأسئلة المحورية التي تسعى هذه الطبعة المنقحة إلى الإجابة عنها والتي تحتفظ براهنيتها كما كانت منذ ما ينيف عن عقد من الزمن.

دافيد بيتهام
كيفين بويل

المحتويات

أولا : المفاهيم والمبادئ الأساسية **13**

1. ما الديمقراطية؟ 13
2. من أين جاءت فكرة الديمقراطية؟ 14
3. هل يمكن لنظام نيابي/تمثيلي أن يكون ديمقراطيا فعلا؟ 16
4. لماذا يجب علينا تقدير الديمقراطية؟
5. ماهو الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية؟ 18
6. ما أهمية وسائل الإعلام بالنسبة إلى الديمقراطية ؟ 20
7. لماذا تسمى الديمقراطيات النيابية ديمقراطيات ليبرالية؟ 22
8. هل الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الوحيد الممكن للديمقراطية؟ 24
9. هل اقتصاد السوق الحر ضروري للديمقراطية؟ 26
10. هل يعتبر اتخاذ القرار بالأغلبية دائما مظهرا من مظاهر الديمقراطية؟ 27
11. هل يستطيع فرد عصيان القانون في ظل نظام ديمقراطي على نحو مشروع؟ 29
12. هل هناك أية علاقة بين القومية والديمقراطية ؟ 33
13. كيف تؤدي المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية؟ 35
14. كيف يمكن إرساء الديمقراطية في مراحل ما بعد الصراع؟ 36
15. كيف يمكن المحافظة على الديمقراطية إذا ما تم تحقيقها؟ 37
16. ماهي المكونات الرئيسية للديمقراطية الفاعلة؟ 39

ثانيا : حقوق الإنسان والحريات الأساسية **43**

17. ما حقوق الإنسان؟ 43
18. كيف تصنف حقوق الإنسان؟ 44
19. هل حقوق الإنسان عالمية؟ 46
20. ما العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية؟ 48
21. ما العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية والديمقراطية؟ 50
22. كيف ترتبط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالديمقراطية؟ 52

23. هل توجد أسس تسمح للحكومة الديمقراطية بالحد على نحو مشروع من الحقوق؟ 53
24. هل يمكن إلغاء حقوق الإنسان في حالات الطوارئ؟ 54
25. هل تقصي الديمقراطية على نحو مشروع أحدا من حقه في المواطنة؟ 55
26. ماهي حقوق الأقليات في الأنظمة الديمقراطية؟ 57
27. كيف ينبغي حماية حقوق الإنسان في الممارسة؟ 57
28. هل يعتبر التعبير عن القلق الدولي بأوضاع حقوق الإنسان في بلد ما أمرا مشروعا؟ 59

ثالثا : انتخابات حرة ونزيهة 61

29. لماذا تعتبر الانتخابات مهمة؟ 61
30. هل ينبغي أن يعين رئيس الدولة بانتخاب شعبي؟ 63
31. ماهي المناصب العامة الأخرى التي يجب الوصول إليها عن طريق الانتخاب؟ 63
32. هل ينبغي وجود أكثر من غرفة واحدة منتخبة بالبرلمان؟ 64
33. ماهي المدة الزمنية الواجبة للانتخابات؟ 65
34. هل ينبغي أن يحرم أحد من الحق في التصويت؟ 66
35. كيف ينبغي أن تكون إجراءات تسجيل الناخبين؟ 67
36. هل عزوف الناخبين عن التصويت أمر مهم؟ 68
37. من يحق له التقدم للمناصب العامة؟ 70
38. ماهي أسباب غياب التمثيلية المتكافئة بين الرجال والنساء في المناصب العامة؟ 72
39. كيف يمثل النواب البرلمانيون مجموع الناخبين؟ 74
40. ما الفرق بين الأنظمة الانتخابية المختلفة؟ 75
41. ماهي إيجابيات هذه الأنظمة وسلبياتها؟ 77
42. هل تعتبر الحكومة الائتلافية غير ديمقراطية؟ 79
43. كيف يمكن ضمان نزاهة عملية الانتخاب؟ 80
44. هل ينبغي تمويل الأحزاب السياسية من المال العام؟ 82
45. هل ينبغي السماح للنواب المنتخبين بتغيير ولائهم الحزبي بين الانتخابات؟ 83
46. هل للناخبين أية سلطة بين الانتخابات؟ 83
47. متى ينبغي تنظيم الاستفتاءات في النظام الديمقراطي؟ 84

رابعا : حكومة منفتحة يمكن مساءلتها **86**
48. ماهي أسباب أهمية الحكومة المنفتحة للديمقراطية؟ 86
49. كيف يمكن ضمان انفتاح الحكومة؟ 87
50. ما هي الديمقراطية الالكترونية؟ 89
51. ماذا يقصد بحكومة يمكن مساءلتها؟ 90
52. لماذا يعتبر الفصل بين السلط أمرا مهما؟ 93
53. ما معنى سيادة القانون وكيف يمكن ضمانها؟ 94
54. ماهو الإسهام الذي يقدمه البرلمان أو السلطة التشريعية في مساءلة الحكومة؟ 95
55. هل ينبغي السماح للنواب المنتخبين أن يمارسوا مهنا أخرى مؤدى عنها؟ 97
56. كيف يمكن الحد من الفساد السياسي؟ 98
57. ما هو الدور الذي تؤديه الوظيفة العمومية في النظام الديمقراطي؟ 100
58. ما هو الإسهام الذي يمكن أن يقدمه كل فرد من المواطنين لضمان مساءلة الحكومة؟ 102
59. كيف يمكن إبقاء القوات المسلحة خاضعة للرقابة المدنية؟ 103
60. هل هناك أي مكان للمخابرات في النظام الديمقراطي؟ 105
61. ماهي العلاقة بين الحكم المحلي والديمقراطية؟ 105
62. ما هو النظام الاتحادي (الفيدرالي) ومتى يكون مناسبا؟ 107

خامسا : المجتمع الديمقراطي أو المدني **108**
63. ما المجتمع المدني؟ 108
64. هل يمكن أن تكون الجمعيات المدنية غير ديمقراطية؟ 109
65. هل ينبغي أن تكون المؤسسات الاقتصادية ديمقراطية على المستوى الداخلي؟ 110
66. هل تتطلب الديمقراطية الملكية الخاصة؟ 111
67. هل تتلاءم الديمقراطية مع الفوارق الاقتصادية؟ 112
68. هل تعتمد الديمقراطية على التنمية الاقتصادية؟ 114
69. هل يدعم الدين الديمقراطية أم أنه يعوقها؟ 116
70. ما العلاقة بين الديمقراطية والتعدد الثقافي؟ 118
71. كيف يمكن تعزيز ثقافة الديمقراطية؟ 119
72. ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المدرسة في التربية من أجل الديمقراطية؟ 119
73. هل تتلاءم مؤسسة الأسرة والديمقراطية؟ 121

سادسا : مستقبل الديمقراطية **124**
74. ما هي أهم التحديات التي تواجهها الديمقراطية اليوم؟ 124
75. ماهي تحديات العولمة على الديمقراطية؟ 124
76. كيف تستطيع المساعدة الدولية تشجيع الديمقراطيات الناشئة؟ 126
77. كيف تستطيع الديمقراطيات تدبير التهديدات ضد أمنها؟ 128
78. هل يمكن تحقيق ديمقراطية المؤسسات الدولية؟ وهل ينبغي تحقيق ديمقراطية هذه المؤسسات؟ 129
79. هل تستطيع الديمقراطيات مراقبة السياسات الدولية لحكوماتها؟ 130
80. كيف يمكن جعل الديمقراطية شأنا يهم عامة الناس؟ 131

مراجع إضافية لمزيد من التفاصيل **133**

أولا: المفاهيم والمبادئ الأساسية

1. ما الديمقراطية؟

تربطنا ببعضنا البعض، وخلال مسارات حياتنا، علاقات تتعدد وتتنوع حسب كثرة الجماعات والجمعيات التي ننتمي إليها، سواء تعلق الأمر بالعلاقات الأسرية وروابط الجوار والأندية ووحدات العمل أو بالأمم والدول. وما يميز هذه الجماعات، من أصغرها إلى أكبرها، هو ضرورة اتخاذ قرارات لصالح الجماعة ككل: بشأن الأهداف التي ينبغي بلوغها، وبشأن قواعد العمل التي ينبغي الانضباط لها، وكذلك بشأن تقاسم المسؤوليات وتوزيع المكاسب بين أعضاء الجماعة. وقد تكون هذه القرارات جماعية، مقارنة بالقرارات الفردية التي يتخذها الناس للتعبير عن اختياراتهم الذاتية. يعكس اتخاذ القرارات بطريقة جماعية وتشاركية روح الديمقراطية. إنها تجسيد لحالة مثالية في اتخاذ قرارات تؤثر على الجماعة ككل، من طرف جميع أعضائها، حيث يكون لكل فرد منهم نفس الحقوق في المشاركة في سيرورة اتخاذها. و بعبارة أخرى، تنطوي الديمقراطية، على مبدأين اثنين هما : مراقبة الشعب لسيرورة اتخاذ القرارات الجماعية، والمساواة في الحقوق في ممارسة هذه المراقبة، وكلما تحقق هذان المبدآن في اتخاذ القرارات في أية جماعة، أمكننا أن نسميها ديمقراطية.

الديمقراطية في المجتمع والدولة

يوضح التعريف السابق للديمقراطية، ابتداء، أمرين اثنين: أولا، لا تتعلق الديمقراطية فقط بمجال الدولة أو الحكومة مثلما نميل عادة إلى الاعتقاد. إذ ترتبط مرتكزات الديمقراطية بشكل وثيق بسيرورة اتخاذ القرارات بطريقة جماعية في أي نوع من الجماعات. وبالفعل، فهناك علاقة وطيدة بين ممارسة الديمقراطية في مؤسسات الدولة أو الحكومة وبين الديمقراطية في المؤسسات المجتمعية الأخرى. لكن تكتسي الديمقراطية على مستوى الدولة بعداً بالغَ الأهمية، لكونها التجمعَ الأكثرَ شمولية، فلها حق تنظيم شؤون المجتمع ككل، وبوسعها فرض ضرائب إلزامية، ولها سلطة العقاب القانوني على أعضاء الجماعة. ولهذا، فإننا سنولي اهتماما خاصا بالحكومة الديمقراطية.

الديمقراطية : مسألة نسبية

ينطوي تعريفنا على بعدٍ ثان ألا وهو أن الديمقراطية ليست أمرا مطلقا، إما أن تتجسد بشكل كلي أو لا، وهي ليست أمرا إما أن يتوافر لجماعة ما أو لا. بل إنها بالأحرى مسألة نسبية ترتبط بمدى تحقق مبدأي مراقبة الشعب والمساواة السياسية، وبمدى القدرة على الاقتراب من الحالة المثالية للمساواة في المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية. وقد ساد سابقا وصف تلك الدول بالديمقراطية حين تتوافر إمكانية محاسبة الحكومة من لدن الشعب من خلال انتخابات التنافسية لبلوغ المؤسسات العمومية التمثيلية، وحين يتحقق لجميع الراشدين الحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات، استنادا إلى مبدأ المساواة، وحين يتم ضمان احترام حقوق الإنسان الأساس بصفة قانونية. بيد أن أيا من هذه الدول لا تجسد في الممارسة مبدأي مراقبة الشعب والمساواة السياسية كما ينبغي لها. ولهذا، فمسار الإصلاح الديمقراطي هو مسار متواصل لا ينتهي أبدا وأنصار الديمقراطية منخرطون في كل مكان في صراعات تروم تعزيز وتوسيع تجسيد مبادئ الديمقراطية ممارسة، بغض النظر عن طبيعة النظم أو الأنساق التي قدر لهم أن يعيشوا في ظلها.

2. من أين جاءت فكرة الديمقراطية؟

برزت الفكرة الطموحة لضرورة إشراك عامة الشعب في سيرورة اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم في سياقات اجتماعية وتاريخية متنوعة. ولقد تحققت فعليا في التجمعات القبلية في إفريقيا في القرون الأولى، وفي التجمعات الشعبية الأولى في الشرق الأوسط وغيرها. واتخذت شكلا كلاسيكيا مؤسسيا في أثينا في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، وهو أصل المصطلح "ديمقراطية" (لغة: حكم الشعب). ومنذ بداية القرن الخامس قبل الميلاد، حين تم حذف مؤهلات الملكية للمناصب العمومية، أصبح لكل مواطن أثيني نفس الحق في المشاركة الفعلية في المناقشات والانتخابات المرتبطة بالقوانين والسياسات داخل المجموعة، وكذلك للمشاركة في تدبيرها من خلال تقديم خدمات قضائية أو الحصول على العضوية في مجالس الإدارة، والتي كانت تختار وفق مبدأ التناوب بالقرعة. و لقد أصبح نموذج الديمقراطية المفعل مرجعا ومصدرا اعتمده مناصرو الديمقراطية منذ ذلك الزمن. ثم إن تزامنها مع التطور الذي

عرفته أثينا إن على المستوى الاقتصادي أو البحري، ومع الازدهار الكبير الذي عرفته في مجال فنون الإبداع والبحث الفلسفي، تدحض الفكرة القائلة، حسب نقاد الديمقراطية، بأن تمكين عامة الشعب من التعبير عن آرائهم في تدبير أمورهم يفضي إلى ظهور حالتين اثنتين : مجتمع مكون من أفراد يمتثلون ببلادة للحكم أو حكومة غير مسؤولة.

الديمقراطية المباشرة

لقد كان نظام أثينا الأكثر ديمقراطية ولكنه أقل ديمقراطية من النظم الديمقراطية التي نعرفها اليوم. حيث كان أكثر ديمقراطية من زاوية مشاركة المواطنين بأنفسهم في اتخاذ القرارات الكبرى التي تعني المجتمع (الديمقراطية المباشرة) بينما ديمقراطيات اليوم النيابية غير مباشرة، حيث تفصل بين المواطنين وبين عمليات صنع القرارات التي تضطلع بها الحكومة والبرلمان مساحة درجة على الأقل. ولا يمكن تطبيق الديمقراطية المباشرة إلا إذا كان جمهور المواطنين صغيرا نسبيا بحيث يمكن استيعابه في مكان اجتماع واحد، ويتوفر له وقت كاف خال من المسؤوليات الأخرى يتيح له الإلمام بالبيانات والحجج اللازمة لاتخاذ قرار سياسي رصين. ولكن أيا من هذين الشرطين الضروريين في الديمقراطية المباشرة غير متوفر في جماهير المواطنين اليوم، رغم إمكانية إشراكهم بشكل مباشر في سيرورة اتخاذ القرار على المستوى الوطني في إطار الانتخابات والاستفتاءات، ومشاركتهم بشكل أكثر في سيرورة اتخاذ القرار على مستويات محلية، وأيضا من خلال الانخراط في الجمعيات المدنية.

مواطنة محدودة

كانت ديمقراطية أثينا، مع ذلك، أقل ديمقراطية من الديمقراطيات الحديثة حيث إن الاعتراف بالمواطنة كان مقصورا على الذكور الذين يولدون أحرارا، وكانت تقصي النساء والرقيق والأجانب المقيمين بأثينا. وكانت هذه المجموعات المقصاة تؤمن استمرار الأعمال المنزلية والأنشطة الاقتصادية اللازمة لتمكين المواطنين الذكور من الانخراط في النشاط السياسي، وهكذا لم تكن المشاركة الايجابية في الديمقراطية المباشرة أمرا ممكنا فقط لأن المواطنة كانت محدودة. صحيح أن "الشعب" كان يحكم، ولكن فقط من موقع امتياز نسبي.

حدود الديمقراطية الحديثة

يجب ألا نتناسى أن قيودا مماثلة وُجدت في معظم النظم البرلمانية الغربية حتى خلال القرن العشرين، فالمبدأ المعروف "السلطة السياسية كلها تنبع من الشعب" والذي ظهر مع الثورة الفرنسية، لم يكن يقصد به أن يشمل كافة أفراد الشعب. إذ لم تمنح الإناث والذكور المحدودي الدخل حق الاقتراع إلا في القرن العشرين، وحتى اليوم لا يحق للراشدين المقيمين في بلد ما التصويت في انتخاباته، مهما تكن أهمية إسهامهم في اقتصاد ذلك البلد.

3. هل يمكن لنظام نيابي/تمثيلي أن يكون ديمقراطيا فعلا؟

يعتقد الفيلسوف الفرنسي روسو، الذي عاش في القرن الثامن عشر، أن ذلك غير ممكن. وقد استندت فكرته إلى أن الناس يمارسون حرية الاختيار مرة واحدة فقط خلال عدة سنوات، أي في وقت الانتخابات ثم يعودون بعدها إلى وضع التبعية لحكامهم، وهذه ليست وضعية أحسن من حالة العبودية. يردد مثل هذا القول شديد التطرف أصحاب الجناح اليساري والنقد الراديكالي القائل بأن النظم النيابية ليست ديمقراطية فعلا، لكونها تمهد لظهور طبقة خاصة من المشرعين الذين تجمع بينهم خصائص مثل تقاسم نمط حياة ذي امتيازات متعددة وتبعا لذلك، تصبح لديهم قيم واهتمامات مشتركة تختلف عن تلك التي تميز عامة الشعب عموما.

المراقبة من خلال الانتخابات

والرد البسيط على تلك الفكرة المتطرفة هو أن النظام النيابي أفضل نظام وُضع حتى الآن لضمان مراقبة الشعب للحكومة في ظروف يعد فيها المواطنون بالملايين ولا يتوفر لديهم الوقت اللازم لتكريس جهودهم بصفة مستمرة للشؤون السياسية. مفاد هذه الفكرة أن الشعب يمارس رقابة على الحكومة من خلال انتخاب رئيسها (رئيس الدولة أو رئيس الوزراء) ومن خلال اختيار أعضاء الهيئة التشريعية أو البرلمان الذي يمكن أن يمارس رقابة مستمرة على الحكومة نيابة عن الشعب، عن طريق سلطته في المصادقة على التشريعات وقوانين الضرائب أو رفضها. لكن رقابة الشعب تكون فعالة فقط حين تكون الانتخابات "حرة ونزيهة" وحين تكون الحكومة منفتحة وتكون للبرلمان سلطات كافية عمليا لبحث ومراقبة أعمالها (انظر الأسئلة 43 و48 و54).

الرأي العام

ورغم كون الانتخابات أهم وسيلة تمكن الشعب من التأثير في سياسة الحكومة في ظل النظام النيابي، فإنها ليست الوسيلة الوحيدة، إذ بوسع الناس الانضمام إلى جمعيات للانخراط في حملات مناصرة وتأييد لتغيير القوانين أو معارضتها، ويمكنهم كذلك الانضمام إلى أحزاب سياسية، بل باستطاعتهم أيضا ممارسة ضغوط حتى على ممثليهم أنفسهم، ويطلب من الحكومات بدورها التشاور مع من تطالهم سياساتها أو مع عينة منتقاة من ممثلي قطاع متعدد الاختصاصات من الناخبين. وفي الواقع، قليلة هي الحكومات النيابية التي لا تتأثر بما يبديه الرأي العام مثل ما يتجلى بصفة منتظمة في استفتاءات الرأي أو من خلال الصحافة والإذاعة والتلفزيون. ومع ذلك فإن جميع قنوات التأثير الشعبي هذه ترتبط في نهاية الأمر بمدى فعالية سيرورة الانتخابات، إذ لن تصغي الحكومات جديا إلى صوت الشعب إلا إذا كانت هناك إمكانية حقيقية لتنحيتها إن هي لم تستجب له.

المراقبة المباشرة وغير المباشرة

تضمن رقابة الشعب في ظل نظام نيابي من خلال التأثير المباشر الذي يمارسه الشعب على توجهات السياسة الحكومية ومسؤوليها في وقت الانتخابات، ومن خلال الإشراف المستمر الذي تمارسه هيئة نيابية أو البرلمان على الحكومة ومن خلال التعبير بشكل منظم عن الرأي العام عن طريق مجموعة من القنوات التي على الحكومة أخذها بعين الاعتبار.

المساواة السياسية

وماذا عن المبدأ الديمقراطي الثاني، مبدأ المساواة السياسية؟ إن النظام النيابي ينطوي على شيء من عدم المساواة، على الأقل في هذا الشأن، من حيث أنه يعطي عددا صغيرا من السكان الحق في اتخاذ القرارات السياسية باسم بقية الشعب. بيد أنه يمكن في هذه الحدود تحقيق المساواة السياسية حين تتوفر حقوق متساوية لجميع المواطنين في الترشح للمناصب العامة وفي تنظيم حملات مناصرة حول بعض قضايا الشأن العام والحصول على ما يصلح الأوضاع في حالة حدوث تجاوزات من جانب الإدارة، وحين يعطي النظامُ الانتخابي نفسَ القيمة لصوت كل شخص. بيد أن معظم الديمقراطيات النيابية لا تحترم تماما في الممارسة كل هذه المعايير ما دامت المساواة السياسية مرتبطة باختلافات نظامية مثل الثروة

والوقت وإمكانات الوصول إلى فرص معينة وغيرها من الموارد التي تمتلكها جماعات مختلفة من السكان. من مهام مناصري الديمقراطية في أي نظام نيابي أن يجدوا سبلا للحد من التأثير السياسي لهذه الاختلافات على المشاركة في تدبير الشأن العام وأن يسهموا في الرفع من فعالية أجهزة رقابة الشعب المختلفة على الحكومة.

4. لماذا يجب علينا تقدير الديمقراطية؟

هناك أسباب عدة وراء ضرورة تقدير الديمقراطية، على حساب الأنظمة الملكية، والأوليغارشية المطلقة (حكم الأقلية)، والأريستوقراطية (حكم الأفضلية – حكم الأغنياء في غالب الأحوال) إلى غيرها من الأنظمة غير الديمقراطية. ورغم كون بعض هذه الأنظمة قد ضمن استقرارا في الماضي، فإنه لا أحد منها يحترم الشروط التي ينتظرها الناس في المجتمعات المعاصرة من حكوماتهم مثل معاملة الناس معاملة متساوية، والاستجابة لحاجات الناس وتوفيرها، وحل الاختلافات بالحوار والتوافق وحماية حقوق الناس و غيرها. وحدها الديمقراطية تكفل توفير هذه الشروط.

المساواة في المواطنة

تسعى الديمقراطية إلى معاملة الناس جميعا على قدم المساواة. وقد كتب عالم القانون الإنجليزي جيريمي بنتهام "يجب أن يُعد كل فرد على أنه واحد ولا أحد على أنه أكثر من واحد" وذلك في مهاجمته للرأي الأرستقراطي القائل بأن لحياة بعض الناس قيمة أكبر، في جوهرها، من حياة الآخرين. ولا يقتضي مبدأ المساواة أن تراعي سياسة الحكومة مصالح كل الناس على قدم المساواة فحسب، بل يجب أن تأخذ آراءهم أيضا بعين الاعتبار على قدم المساواة، ويقول أحد أهالي أثينا في إحدى مسرحيات أوريبيدس "إننا لا نعطي سلطة خاصة للأثرياء، فصوت الفقير له نفس السلطة". وقد احتج خصوم الديمقراطية دائما بأن جماهير الشعب تعاني من الجهل وعدم التعليم وقصر النظر بما لا يؤهلها للمشاركة بأي شكل من الأشكال، في تقرير السياسات العامة. يجيب أنصار الديمقراطية على هذا الادعاء بأن الناس يحتاجون فعلا إلى المعلومات وإلى الوقت اللازم لاستيعاب هذه المعلومات، ولكنهم قادرون كل القدرة على

التصرف بمسؤولية حين يقتضي الأمر منهم ذلك، ومثلما نتوقع من جميع الأفراد الراشدين أن يضطلعوا بمسؤولية تحديد مسار حياتهم الشخصية، يمكن أن نتوقع أيضا منهم أن يكون بوسعهم المشاركة في القرارات التي تمس حياة مجتمعهم.

الاستجابة لحاجات الناس

الأنظمة الديمقراطية قادرة، أكثر من أي شكل آخر من أشكال الحكم، على أن تفي بالاستجابة لحاجات عامة الشعب، فكلما كبر وزن رأي الشعب في توجيه سياسة البلاد، كلما زادت إمكانية أن تعكس هذه السياسة شواغله وتطلعاته. فحسب القول المأثور الذي شاع في أثينا "الإسكافي هو الذي يصنع الحذاء ولكن وحده لابس الحذاء يستطيع أن يدل على موضع الألم في قدمه". وعامة الناس هم من يتأثرون عمليا بالسياسة الحكومية المتبعة، ولن تعكس سياسة الحكومة تجارب الناس المعيشة إلا حين تتوافر قنوات فعالة ومنسجمة للتأثير والضغط من القاعدة. فسياسات من بيدهم مقاليد الحكم، أيا كان حسن مقاصدهم، ستكون في أحسن الأحوال غير ملائمة لاحتياجات الشعب ويمكن أن تكون فاسدة ومسخرة لخدمة مصالحهم الخاصة، وذلك إذا ما كانوا بمأمن من الضغوط أو آليات مراقبة الشعب.

التعددية والتوافق

تستند الديمقراطية إلى الحوار المفتوح والإقناع وتحقيق التوافقات. لا يفترض التأكيد على أهمية الحوار في الممارسة الديمقراطية الاعترافَ بوجود اختلافات في الآراء والمصالح بشأن معظم قضايا السياسة فحسب، ولكنه يفترض أيضا أن لهذه الاختلافات الحق في أن يُعبَّر عنها وأن يُنصتَ إليها، وهكذا تفترض الديمقراطية الاختلاف والتعدد داخل المجتمع كما تتطلب المساواة بين المواطنين وعندما يجد هذا الاختلاف تعبيرا عنه، يكون الأسلوب الديمقراطي لحل الخلافات هو بالأحرى بالمناقشة والإقناع والتوافق، لا بفرض السلطة أو تأكيدها كرها. صُورت الديمقراطيات كثيرا تصويرا كاريكاتيريا على أنها مجرد "صالونات للكلام". بيد أنه ينبغي النظر إلى الإمكانات التي تهيؤها للنقاش العام على أنها مزية إيجابية لا عيبا، لكونها أفضل وسيلة لضمان قبول السياسات، كما أنها لا تتعارض بالضرورة مع سيرورة اتخاذ التدابير الحاسمة.

ضمان حقوق الإنسان والحريات

تضمن الديمقراطية حقوق الإنسان والحريات الأساس فالنقاش المفتوح، بوصفه الأسلوب المناسب للتعبير عن الخلافات المجتمعية ولحلها، لا يمكن أن يجري بدون الحريات المتضمنة في مواثيق حقوق الإنسان: الحق في الكلام والتعبير الحر، وفي تكوين الجمعيات، وفي التنقل، والأمان على النفس. ويمكن الاعتماد على الديمقراطيات لحماية هذه الحقوق طالما أنها أساسية لبقائها هي ذاتها. تتيح هذه الحقوق للأفراد، في وضعية مثالية، فرص التنمية الشخصية، وتؤدي إلى قرارات جماعية أصلح بالنظر إلى اتخاذها مقارنة مع مجموعة مختلفة من الحجج والآراء. وفي نفس الوقت، تمكن هذه الحقوق من جعل السياسات القاصرة أو المخطئة للحكومات على مرأى ومسمع من الجمهور، وبالتالي انتقادها قبل أن تترسخ في الممارسة.

التجدد المجتمعي

تسمح الديمقراطية بتجديد قوى المجتمع، فالنظم الديمقراطية، بتوفيرها إمكانات الاستبعاد الروتيني والهادئ للسياسات والسياسيين الذين فشلوا أو لم يعد لهم نفع، بوسعها أن تؤمن التجديد المجتمعي وللأجيال بدون حدوث ما يصاحب إبعاد كبار الشخصيات في النظم غير الديمقراطية من جيشان واضطراب في الحكم.

5. ما هو الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية ؟

الأحزاب السياسية هي تجمعات تطوعية مكونة من أفراد تجمع بينهم نفس الرؤى والتصورات، مما يمنحهم إمكانية قيادة حملات انتخابية لصالح مرشحيهم للوصول إلى مناصب عامة، وكذلك للتأثير في أعضاء الحكومة وسياساتهم وأيضا مراقبتهم. تظهر استطلاعات الرأي بأن الأحزاب هي أقل المؤسسات العمومية التي تحظى بالثقة تقريبا في جل البلدان. وسنتطرق لاحقا إلى أسباب هذا الوضع (انظر السؤال 44). وهنا، من المفيد القول بأنه لو تم حل الأحزاب أو ببساطة لو تلاشت، فسندرك بسرعة أنه من المفيد لنا أن نعيد خلقها من جديد. ويرجع هذا الأمر إلى أنه يصعب على الأفراد، في مجتمعات كبيرة، ممارسة

التأثير في القضايا العمومية كأفراد؛ ولكنهم يستطيعون ذلك حين ينتظمون في تجمعات أو جمعيات مع أشخاص آخرين. فالأحزاب السياسية تؤلف بين أفراد يتقاسمون أفكارا واهتمامات مشتركة للانخراط في حملات انتخابية وإحداث التأثير المنشود. تؤدي الأحزاب مهام متنوعة كثيرة. إذ تساعد بالنسبة لجموع الناخبين على تبسيط الاختيار الانتخابي بعرض مواقف سياسية وبرامج عامة للاختيار بينها. أما بالنسبة للحكومات، فهي توفر قاعدة مستقرة بدرجة معقولة من المؤيدين السياسيين لتمكينها من إنجاز برامجها إذا ما تم انتخابها، وبالنسبة لمن هم أكثر التزاما على الصعيد السياسي، تهيئ الأحزاب فرصة للمشاركة في الشؤون العامة، ووسيلة للتوعية السياسية، وقناة للتأثير في السياسة العامة.

التنافس العادل

يتوقف نجاح الأحزاب السياسية، في أي نظام انتخابي حر وعادل، على درجة التأييد الانتخابي الذي يمكن أن تفوز به وتحافظ عليه، وهذا يعني أنها مطالبة بأن تبقى على اتصال بالرأي الشعبي في بلورة برامجها وفي اختيار مرشحيها للمناصب العامة. وإذا لم تنجز هذه المهام، فسوف تفقد نفوذها لصالح أحزاب أخرى أو ستساعد على ظهور أحزاب جديدة لملء الفراغ. وبذلك تشكل الأحزاب السياسية إذن آلية رئيسة تصل من خلالها شواغل أو انشغالات الشعب إلى آذان الحكومة بيد أنها لن تفي بهذا الدور إلا بقدر ما تجرى المنافسة الانتخابية بينها في "ملعب مستو" وبقدر عدم تمتع بعض الأحزاب بإمكانات استخدام موارد أو وسائل حكومية للاتصال بالناخبين لا يسمح لغيرها باستخدامها ويقتضي ذلك بوجه خاص أن يفرض على الأحزاب الحاكمة الفصل بشكل واضح بين أنشطتها الحكومية والحزبية، وبين التنظيمات الملائمة لكل منها.

الانقسام المجتمعي

إذا كانت المنافسة الانتخابية المفتوحة بين الأحزاب السياسية خاصية لا غنى عنها للديمقراطيات النيابية، فإنها أيضا "قدم أخيل" (نقطة الضعف). فالتنافس المفتوح نحو مناصب الحكم عامل انقسام على المستوى الاجتماعي والسياسي، ينطوي غالبا على رهانات كبيرة بالنسبة لمن يخوضونه. ولذلك فإن من شروط بقاء الديمقراطية واستمرارها ألا تكون التكلفة للأحزاب الخاسرة ومؤيديها – باستبعادها من المناصب – فادحة لا تحتمل. ويجب على الخصوص أن تتوفر لهذه

الأحزاب الثقة في قدرتها على خوض معركة انتخابية أخرى بمزيد من النجاح، وفي أن حقوقها في التنظيم والقيام بالحملات وتوجيه النقد للحكومة ستتواصل بشكل سليم رغم هزيمتها.

6. ما أهمية وسائل الإعلام بالنسبة إلى الديمقراطية؟

تسعى كل الحكومات، في أي نظام سياسي، إلى كسب تأييد السكان أو قبولهم لسياساتها، ونظرا إلى أنه لا يمكن الوصول إلى عدد ضخم من السكان إلا عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية – الصحافة والإذاعة والتلفزيون – فإن هذه الوسائل تلعب دورا سياسيا مركزيا في المجتمعات المعاصرة، غير أن لوسائل الإعلام في إطار النظام الديمقراطي وظائف هامة أخرى وليس فقط مجرد توفير القنوات للدعاية الحكومية. ومن وظائف وسائل الإعلام إنجاز البحوث حول أعمال الحكومة ومد الجمهور بالأخبار وتوفير منبر للحوار السياسي والعمل كقناة لإيصال الرأي العام إلى الحكومة وللضغط الشعبي عليها.

الصحفيون

الاستقصاء والإعلام وظيفتان ضروريتان تضطلع بهما وسائل الإعلام لمقاومة كل مظاهر ميل الحكومة لإخفاء بعض الأسرار ولضمان توازن تأثير آلة العلاقات العامة فيها. حيث إنه لا يمكن مساءلة أعضاء الحكومة بشكل عام إلا إذا عرف الناس ما تفعله وكانت لديهم وسيلة مستقلة للتحقق من صحة البيانات الرسمية حول سياساتها. وبينما يتعين على وسائل الإعلام ألا تتجاوز حدود الخصوصية فإن مهمتها هي أن تقدم معلومات وتصورا للمصلحة العامة، ومن حق الجمهور أن يتلقاها؛ فإذا كان الوضع على خلاف ذلك، فلن تستطيع وسائل الإعلام أن تؤدي دورها الحيوي، أي دور المراقبة العامة.

الحوار العمومي

توفر وسائل الإعلام أيضا إضافة إلى مهمة توفير معلومات مستقلة، منبرا للحوار العام يمكن من خلاله استجواب الوزراء وغيرهم من الشخصيات العامة على نحو يكون في متناول جمهور عريض ويسمح لعموم المواطنين بالإسهام فيه.

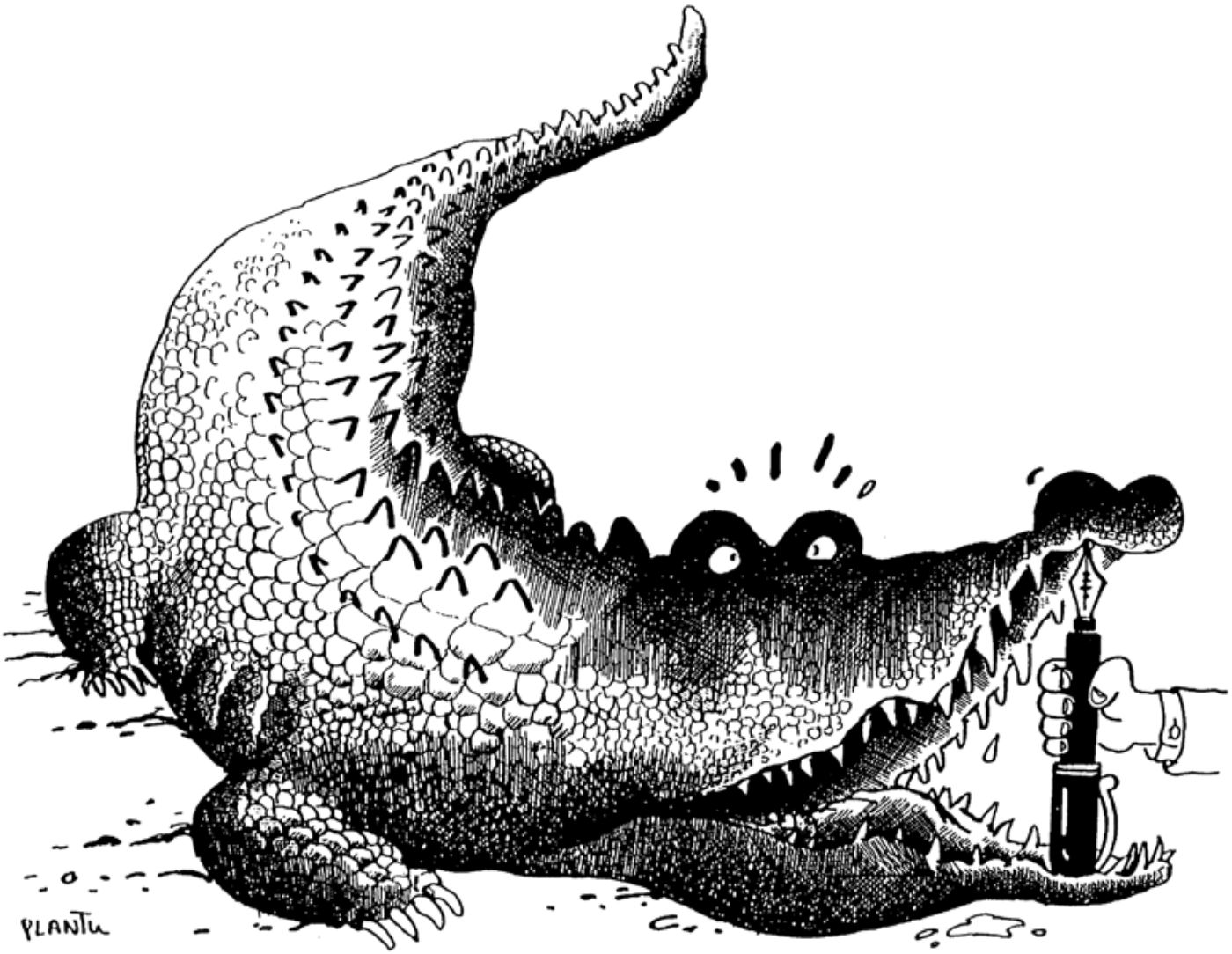

وهي بذلك، توفر أيضا وسيلة للتعبير عن الرأي العام وإيصاله إلى الحكومة. كما تقوم وسائل الإعلام في كل هذه المجالات بدور مكمل وداعم لمهام البرلمان المتجلية في الفحص والمداولات بإشراك السكان كافة.

استقلالية الإعلام

ولكن يتعذر على وسائل الإعلام أن تؤدي هذه الوظائف الديمقراطية الرئيسة إذا لم تكن مستقلة فعلا ولا تسيطر عليها الحكومة ذاتها أو مصالح مؤسسات أو جماعات خاصة ذات سلطة كبيرة. ويمكن الحد من سيطرة الحكومة بجعل وسائل الإعلام التي تمول تمويلا عاما خاضعة لمساءلة لجنة مستقلة أو ممثلين لتكتلات تنوب عن المواطنين، وبالسماح لوسائل الإعلام الخاصة بمنافستها.

ويمكن التحكم في سيطرة المصالح الخاصة القوية لمؤسسات أو جماعات ما بالحد من تركيز ملكية وسائل الإعلام وبأشكال تنظيمية أخرى. ومع ذلك، لا يمكن لأي إجراء من هذه التدابير في حد ذاته أن يكفل أداء وسائل الإعلام لدورها الديمقراطي بشكل فعال وغير منحاز. يتوقف هذا الأمر في نهاية المطاف على استقلالية ومهنية الصحفيين والمحررين والمنتجين أنفسهم، وعلى اعتراف عام واسع النطاق بالإسهام الرئيس الذي تقدمه وسائل الإعلام لمسار الديمقراطية.

7. لماذا تسمى الديمقراطيات النيابية ديمقراطيات ليبرالية؟

يرجع الجواب أولا إلى سبب تاريخي، فمعظم الدول الغربية أصبحت "ليبرالية" قبل أن تصبح ديمقراطية، أي أنها أقامت نظاما دستوريا ليبراليا قبل أن تمنح حق الاقتراع العام أو تنشئ أحزابا سياسية كبيرة. وقد كانت الخصائص الرئيسة لهذا النظام هي: إخضاع الحكومة أو السلطة التنفيذية للقوانين التي يقرها برلمان منتخب (سيادة القانون) وكفالة حقوق الأفراد في الدعاوى القضائية وفقا للقانون، وفي حرية التعبير والتجمع والتنقل، ووجود سلطة قضائية مستقلة عن الحكومة وعن البرلمان مكلفة بمراقبة تطبيق القانون والحقوق المدنية للأفراد. وقد ثبت تاريخيا أن الديمقراطيات التي تم فيها منح حق الاقتراع العام وإنشاء الأحزاب السياسية الجماهيرية دون إرساء سابق لهذه المكونات الدستورية الليبرالية هي ديمقراطيات جد هشة.

سيادة القانون

وهذا يؤدي بنا إلى سبب عملي ثان يؤكد الارتباط الوثيق بين النظام الدستوري الليبرالي والديمقراطية، فللحكومة في الدولة الحديثة سُلَطٌ كبيرة توضع رهن إشارتها، فإذا لم تخضع الحكومة كيفما كانت شعبيتها، للقانون مثل أي فرد آخر، أو إذا لم تلتزم بالتماس الموافقة على التشريعات من البرلمان طبقا للإجراءات المقررة أو لم تحترم حريات مواطنيها مهما تكن ممارستها غير مستحبة أحيانا، فسرعان ما سيفقد الشعب قدرته على مراقبتها.

فالديمقراطية ليست نظاما يعطي للناس أي شيء يطلبون في وقت معلوم أو في أقصر وقت ممكن، بل إنها تكفل الظروف المناسبة لممارسة تأثيرهم ورقابتهم على الحكومة باستمرار. وقد تبين أن من بين هذه الظروف تلك العناصر الأساس في النظام الدستوري الليبرالي التي سبق توضيحها: سيادة القانون، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وضمان الحقوق والحريات الفردية (انظر الأسئلة 20 و52 و53).

النظام الدستوري والديمقراطية

تكمن أفضل حماية لهذه الخصائص، كما تحيل على ذلك كلمة "الدستورية"، إلى جانب المكونات الأخرى للديمقراطية، في دستور مكتوب تُحَدَّدُ فيه حقوق وواجبات المواطنين، وكافة أجهزة الدولة، بوضوح وتُعلم وتنشر لدى عامة الناس. ويكفل الاعتراف بالمكانة الخاصة للدستور بإلزام المسؤولين العامين بأداء قسم الولاء له، فوق أي اعتبار أو مصلحة حزبية أو طائفية ومن خلال اشتراط تدابير خاصة، كأغلبية مشروطة أو استفتاء، إذا ما أريد تغييره، ومع ذلك فإن احترام الدستور المكتوب لا يكون مضمونا في الممارسة إلا بقدر ما تكون هناك هيئة قضائية مستقلة تتمتع بالسلطة والتصميم على تنفيذه، ويكون الجمهور عامة يقظا في الدفاع عنه.

8. هل الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الوحيد الممكن للديمقراطية؟

شهد القرن العشرون محاولات عديدة لبناء الديمقراطية على مستوى الدولة في غياب تراكم ليبرالي، خصوصا في النظم القائمة على الحزب الواحد. ولقد كان أكثرها انتشارا النظم الشيوعية. وهنا كانت الحجة من وراء العمل بالحزب الواحد منع أي انتكاس للمكاسب الشعبية للثورة، وتوحيد صفوف المجتمع وراء برنامج للتنمية الاقتصادية، وتقليص إمكانات تأثير الثروات الخاصة أو مصالح فئات معينة على المسار السياسي. وكانت الغاية من إرساء الحزب الواحد الحاكم أن يكون قناة للرأي العام المعبر عنه من أدنى وكذلك أداة لتعبئة السكان من أعلى لدعم سياسة الحكومة.

فقدان المساءلة

لاشك أنه كان هناك نوع من زخم ديمقراطي وراء كل ذلك، ولو أن مثل هذا القول أصبح متجاوزا في الوقت الراهن. بيد أن عدم وجود أي حرية للتعبير وتكوين الجمعيات كان يعني أنه لا يمكن التعبير إلا عن الآراء التي تقرها سلطات الحزب، وأنه لا يمكن إنشاء تنظيمات غير تلك التي توافق عليها ويعني من ثم أن تأثير المواطنين على سياسة الحكومة وإمكانية مساءلتهم لأعضائها قد قُلصا بدرجة شديدة. وعلى الرغم من إنجازاتها الاقتصادية الضخمة، فإن النظم الشيوعية تميزت بالحكم المستبد والقمع الواسع النطاق وعدم القانونية، واستطاعت الإبقاء على حكمها فقط باستخدام جهاز شرطة الدولة الهائل.

حكم الحزب الواحد

لقيت المحاولات الإفريقية لبناء ديمقراطية تعتمد على الحزب الواحد على أسس غير شيوعية مصيرا مماثلا، وإن يكن أقل تطرفا فهنا أيضا كانت المقاصد محمودة وكانت الحجة هي أن الحزب الواحد من شأنه أن يحول دون الانقسام الذي يحدثه التنافس بين أحزاب متعددة، وخاصة في مجتمعات منقسمة عرقيا، وأن يعكس التأكيد التقليدي على التوافق الجماعي، الذي كانت فكرة "المعارضة المخلصة" غريبة عنه. وفضلا عن ذلك فإنه يتيح للناخبين الاختيار بين المرشحين عند الانتخاب وفرصة لإبعاد الوزراء الذين لا يتمتعون بالشعبية، وإن كان التنافس

لا يتجاوز نطاق الحزب ونطاق برنامجه المتفق عليه. غير أن عدم استطاعة الناس تنظيم صفوفهم في استقلال عن الحزب الحاكم، أو معارضته وقت الانتخابات أدى، هنا أيضا، إلى جعل الحكومات وزعمائها مستبدين ولا يبدون أية استجابة لتطلعات المواطنين، بينما كان عدم وجود أي فصل فعلي بين السلطات يعني عدم إمكانية ضمان سيادة القانون وحماية الحريات المدنية ومساءلة الحكومة أمام الشعب من خلال البرلمان.

الليبرالية والديمقراطية

يمكن استخلاص نتيجة واحدة من هذه الأحداث التاررريخية وهي أن محاولات بناء الديمقراطية بدون وجود ليبرالية تبوء بالفشل. وبغض النظر عن المظاهر السالبة التي يمكن أن تنطوي عليها حرية تكوين الجمعيات والتنافس الانتخابي المفتوح، فقد أثبتا أنهما وسائل لا غنى عنها لضمان استمرارية تأثير الشعب ورقابته على الحكومة، بينما تكفل سيادة القانون والفصل بين السلط إعمال القيود الإجرائية اللازمة على الحكومة بما يؤمن فعالية هذه الرقابة. وبهذا المعنى، فلا يمكن للديمقراطية في الدولة الحديثة إلا أن تكون "ديمقراطية ليبرالية". وبالنظر إلى هذه النقط الأولية، لا يزال هناك مجال واسع لإغناء التجربة الديمقراطية الليبرالية، وتكييفها مع السياقات المحلية. تختلف الديمقراطيات كثيرا في الممارسة: من حيث أنظمة الانتخابات والتركيبة البرلمانية، ومن حيث طريقة تكوين الحكومة إلى غيرها من المظاهر. وكما ينص عليه الإعلان الختامي للجمع العام للأمم المتحدة في سنة 2005: "الديمقراطية قيمة عالمية" ولكن "لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية".

9. هل اقتصاد السوق الحر ضروري للديمقراطية؟

هذا سؤال مركب وليس له جواب واضح وقاطع، فمن ناحية يمكن اعتبار نظام الإنتاج والتوزيع الذي يقوم على مبدأ التبادل الحر نظاما يفضي إلى الديمقراطية. يُعامل السوقُ هنا، تماما مثل الديمقراطية، الأفرادَ معاملة تخلو من أي نزعة أبوية، وعلى أنهم خير من يقدرون مصالحهم الخاصة ويتحملون مسؤولية خياراتهم، فهو يجعل المستهلك صاحب الكلمة الأخيرة مثله، إلى حد بعيد، مثل الناخب صاحب القرار في ظل نظام ديمقراطي، مع نجاح المؤسسات

التجارية التي تعتمد على درجة مساندة المستهلك لها، تماما مثلما تعتمد الأحزاب السياسية على دعم الناخبين الذي تحصل عليه. إضافة إلى ذلك، يضع السوق حدودا لسلطة الدولة، وذلك بتحقيق لامركزية القرارات الاقتصادية وبتوسيع دائرة الفرص والمعلومات والموارد على نطاق واسع في إطار المجتمع المدني. يحول السوق بذلك دون اعتماد الناس على الدولة في تحديد مصائرهم الاقتصادية أو تمويل أي نشاط سياسي أو ثقافي مستقل. يمكن اعتبار السوق من خلال كل هذه الوسائل دعامة للديمقراطية.

سلبيات السوق أو المظاهر السلبية للسوق

ولكن السوق، من ناحية أخرى، إذا ما ترك وشأنه، يمكن أن يحدث في الإنتاج طفرات وانخفاضات تنتج عنها صعوبات اقتصادية ضخمة واضطراب شديد، وهو يجعل البلد أشد تأثرا بما يحدث من تقلبات دولية في الأسعار والتجارة مما يحرمه من إمكانية تقرير سياسته الاقتصادية باستقلالية. ثم إنه يزيد، على المستوى الداخلي، من حدة الفوارق في القدرات والموارد التي يحشدها له مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وذلك بطريقة تهدد المساواة السياسية التي تتطلبها الديمقراطية. وهو يعتبر العمل الذي يضطلع به العاملون مثل أي سلعة أخرى خاضعة لقوانين العرض والطلب ويمكن الاستغناء عنها إن لم تكن مطلوبة، وذلك على نحو لا يتفق والقيمة التي يضفيها وضع المواطنة على الأفراد. ولذلك فإنه لا عجب أن بلدان أوربا الغربية التي بدأت مبكرا في التصنيع رأت أن السوق الحر غير منسجم مع حق الاقتراع الديمقراطي، ذلك الحق الذي قاومته طوال معظم القرن التاسع عشر، أو أن كثيرا من المحاولات اللاحقة لأتباع سياسة الحرية الاقتصادية اقتضت وجود حكومات متسلطة لاحتواء سخط الشعب إزاءها. تسعى الحكومات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية إلى التوفيق بين الديمقراطية وبين اقتصاد السوق بتنظيمات هامة وتدخلات في السوق، وبإعادة توزيع الاقتصاد، وبإنشاء نظام للرعاية الاجتماعية لحقوق الفئات الأكثر تضررا، في حمايتها من تقلبات السوق. رغم أن كل هذه التدابير تواجه في الآونة الأخيرة تحديات كثيرة.

علاقات غامضة

ولعل أولئك الذين تستهويهم مظاهر البساطة في الحرية الليبرالية يحسنون صنعا بأن يلاحظوا جوانب الغموض هذه في العلاقة بين الديمقراطية والسوق. وقد ظهرت هذه السلبيات على الخصوص في البلدان النامية التي كانت معرضة لقوى السوق العالمي وضغوط العولمة الاقتصادية، ودون حماية من طرف الاقتصاد المحلي، عكس حال الدول المتقدمة التي توفر تلك الحماية لمساراتها التنموية، والتي لا تزال بعض القطاعات تحظى بها. وقد أدت هذه النتائج الاقتصادية إلى الشك بنسبة كبيرة حول نظريات السوق والدعاية لها على أنها مكون أساس في سيرورة بناء الديمقراطية (انظر كذلك الأسئلة 67 و75).

بديل شيوعي؟

تطلبت اقتصاديات البلدان الاشتراكية المركزية التخطيط، من جهة أخرى، جهازا بيروقراطيا يتعذر مراقبته لإدارتها، وسمحت للدولة في نفس الوقت أن تستوعب كل طاقات المجتمع ومبادراته، وخلقت فوارق وامتيازات سياسية هائلة، ولا شيء من ذلك كان يتلاءم مع الديمقراطية. ولكن يظل السؤال عما إذا كان يمكن لنظام لا مركزي لمؤسسات اشتراكية الملكية أن يثبت صلاحيته للتطبيق اقتصاديا في إطار اقتصاد السوق أو يثبت توافقه مع ديمقراطية متعددة الأحزاب، بلا جواب. فالشكل الوحيد للاشتراكية الديمقراطية الذي ثبتت حتى الآن صلاحيته في الممارسة هو الديمقراطية الاجتماعية لبلدان غرب وشمال أوربا منذ 1945 وكان ذلك تعديلا للنظام الرأسمالي أكثر منه استعاضة عنه.

10. هل يعتبر اتخاذ القرار بالأغلبية دائما مظهرا من مظاهر الديمقراطية؟

الاعتقاد بمعادلة الديمقراطية بقاعدة الأغلبية تصور خاطئ وشائع. فإذا نظرنا إلى لفظ كلمة الديمقراطية بمعناها الحرفي، (أي حكم الشعب)، فذلك يعني حكم الشعب كله، لا حكم جزء منه على الآخرين. بعبارة أخرى، إن السمة الديمقراطية المحورية هي الحق في مشاركة الجميع على قدم المساواة في اتخاذ القرارات، في حين أن اتخاذ القرارات بالأغلبية هو مجرد وسيلة إجرائية لحل الخلاف بعد استنفاذ جميع الوسائل الأخرى (النقاش، التعديلات، التوافق).

ولا بد، بطبيعة الحال، من أن يكون اتخاذ القرار بالأغلبية أكثر ديمقراطية من السماح للأقليات بفعل نفس الشيء أو بالوقوف ضد إرادة الأغلبية؛ ولكنه حين يترك الأقلية عاجزة لا تملك القدرة على التأثير في النتيجة، يجب أن ينظر إليه بالأحرى على أنه وسيلة أولية وجاهزة للوصول إلى القرار، لا على أنه أوج الكمال الديمقراطي.

مبدأ التداول

يشير المدافعون عن قاعدة الأغلبية إلى أن أولئك الذين ينتمون إلى الأقلية في وقت ما قد يصبحون في الأغلبية في أوقات تالية، وأن عدم قدرتهم على التأثير في قرار ما أو في انتخابات ما سيعوضه "فوزهم" فيما بعد. يرتكز قبول الأقلية برأي الأغلبية، بعبارة أخرى، على قاعدة التداول: سيأتي دورهم ليكونوا في الأغلبية، وسيكون على الآخرين أن يحترموا قرارها مثلما حدث معهم من قبل غير أن مبدأ التداول هذا ينهار إذا أدى قرار الأغلبية إلى النيل من قدرة الأقلية على الترويج لآرائها في المستقبل، أو إذا ظلت مجموعةٌ ما هي الأقلية نفسها دائما أو إذا كانت القضية المطروحة للبت فيها ذات أهمية حيوية للأقلية بحيث لا يمكن أن يعوض خسارتَها فيها الفوزُ في قضايا مختلفة أخرى في المستقبل. تتطلب كل حالة من هذه الحالات دراسة متأنية على حدة.

الأغلبية وحقوق الأفراد

حينما ينتهك قرار الأغلبية (أو قرار حكومة تعمل بدعم من الأغلبية) الحقوق الديمقراطية الأساس لفرد أو جماعة ما، فهذا القرار، بحكم التعريف، غير ديمقراطي، وهذه الحقوق هي تلك الحقوق الضرورية لتمكين الناس من الإسهام في الحياة السياسية: حرية التعبير وحرية التنقل والانضمام إلى جمعيات، وحق الاقتراع والترشح للمناصب العامة. إذ تجسد كفالة هذه الحقوق لجميع المواطنين على قدم المساواة حجر الزاوية أو العمود الفقري لأي نظام ديمقراطي. وفي أحسن الأحوال، يجب أن تكفل لها حماية خاصة بمقتضى الدستور أو قانون للحقوق يحصنها من انتهاك الأغلبية لها، وستتم فيما بعد (السؤالان 24 و23) مناقشة السؤال الشائك حول الظروف التي يمكن فيها بشكل مبرر تعليقها أو منحها للجميع.

الأقليات الدائمة

يتصدع مبدأ التداول حين يتم تحديد الأقلية ذاتها دائما، حسب العرق أو الدين أو اللغة أو الانتماء الإثني أو بخصائص دائمة أخرى. وحين يلتقي نظام التنافس الحزبي مع هذه الطوائف بدلا من أن يخترقها، فقد تظل الأقلية مستبعدة دوما عن مناصب الحكم وعن جميع آفاق النفوذ السياسي. تشعر الأقلية، في هذه الحالة، بأن الديمقراطية قد أضحت "استبداد الأغلبية" بدل أن تكون حكم أو قانون الشعب. وتوجد آليات وتدابير دستورية متنوعة للحيلولة دون ترك هذه الأقلية في وضع تبعية دائمة: الأخذ بنظام تقاسم السلطة تُمنح للأقلية بمقتضاه مراكزُ في الحكومة ومناصب عامة أخرى وفق أعدادها، وإقرار حق الفيتو على التشريعات التي تشكل تهديدا لمصالحها الحيوية، ومنحها حرية التسيير الذاتي لشؤونها الخاصة. يرتبط تحديد الشكل الأنسب من هذه الوسائل بالشروط المتوافرة، مثل كون الأقلية المعنية متمركزة في مجال جغرافي معين أو كونها منتشرة في البلاد. ولكن حق أية مجموعة في ممارسة ثقافتها الخاصة، بغض النظر عن التدبير المُستَنَد إليه، معترف به اليوم كحق من الحقوق الأساس مما يقتضي حماية دستورية (انظر السؤال 26).

الأقليات ذات الوضع الخاص

وهناك أخيرا حالات الأقليات ذات الوضع الخاص. فقد تشعر جماعة أن لقضية معينة أهمية خاصة بالنسبة إليها بحيث لا يمكن مطلقا أن يعوضها عجزها أمام الأغلبية عن أن تكون في صفوف الأغلبية في مناسبات أخرى وبشأن قضايا أخرى. لا يمكن ببساطة التشريع لمثل هذه الحالات. ولكن على الأغلبية الحكيمة بالأحرى أن تتوجه شيئا ما نحو الاتفاق مع الأقلية، إن كان هذا ممكنا على الإطلاق، بدلا من استخدام وضعها المهيمن كأغلبية لتفرض حكمها عليها. تتحقق إمكانية استدامة الديمقراطية فقط إذا اتفق الناس على مواصلة العيش معا. وهذا يتطلب أن تكون الأغلبيات، والحكومات الممثلة لها، على استعداد لممارسة قدر من ضبط النفس، وألا تستخدم دوما قاعدة الأغلبية للاستيلاء على كل شيء لصالحها ولخدمة وجهة نظرها.

11. هل يستطيع فرد عصيان القانون في ظل نظام ديمقراطي على نحو مشروع؟

يحظى العصيان المدني – أي الانتهاك العلني والسلمي للقانون دفاعا عن مبدأ مهم أو مصلحة حيوية – بمكانة جديرة ومتميزة في تاريخ الديمقراطية. ولقد لجأ إليه الناس، رجالا ونساء، للحصول على الحق في الانتخاب أو للتنديد بالانتخابات غير النزيهة أو للاحتجاج على الخدمة العسكرية الإجبارية أو لشن حملات ضد كافة أنواع القوانين الاستبدادية. وهو ينبغي تمييزه – أي العصيان المدني – عن الانتهاك الإجرامي للقانون، وذلك بالنظر إلى الشكل العلني الذي يتخذه وبغايته السياسية وبأن من يقدمون عليه لا يسعون إلى التهرب من المتابعة أو العقاب على فعلهم. وهدفه عادة هو إثارة الانتباه إلى ظلم أو إهانة السلطات العامة أو الهيئات الخاصة النافذة، وحمل المسؤولين على إعادة التفكير في السياسة المعترض عليها، وذلك بعد أن يكون قد تبين عدم فاعلية وسائل الإخبار والإقناع الأخرى. ويسعى العصيان المدني، في بعض الأحيان القليلة، إلى تعطيل السياسة المهينة عن طريق تنظيم مقاومة جماهيرية، بيد أنه لا ينبغي التفكير في العصيان المدني إلا كحل أخير وفي ظروف استثنائية، لكونه ينتهك مبدأ التداول الذي يرتكز على قبول القانون في ظل الديمقراطية (انظر السؤال 10).

شمولية القانون

ويدلل نقاد العصيان المدني على رأيهم بأنه لا يمكن إطلاقا تبرير خرق القانون. فالقانون هو الأساس الذي يرتكز عليه أي مجتمع متحضر، وعدم احترامه من جانب شخص أو جماعة ما يشجع الآخرين على القيام بنفس التصرف. ولو أنه قدر لكل فرد أن ينتقي ويختار القوانين التي عليه الانضباط لها، فسرعان ما يتفكك بناء القانون الذي نعتمده جميعا. وفضلا عن ذلك، يملك الناس في ظل مجتمع ديمقراطي قنوات دستورية متاحة لهم لتغيير القانون: التصويت في الانتخابات، وممارسة الضغط من جانب ممثليهم، وتنظيم حملات قانونية لإقناع المواطنين والحكومة بضرورة تغيير القانون أو السياسة الجائرين. ثم إن عملية المشاركة ذاتها في الانتخابات تدل على القبول بالنتيجة وعلى الموافقة على الالتزام بالسياسات التي نظم الجانب الفائز حملات ترويج لها. وبذلك يصبح العصيان المدني، من هذا المنظور، إهانة للديمقراطية ولسيادة القانون.

القانون والعدالة

يبين المدافعون عن الحق في العصيان المدني أن القبول بنتيجة الاقتراع لا يمكن أن يلزم شخصا بالامتثال لكل قانون أو بالتعاون مع كل سياسة للحكومة مهما تكن هذه السياسة أو ذلك القانون جائرا. تحتاج القنوات الدستورية لتنظيم الحملات والاحتجاجات أحيانا إلى وقت طويل بينما يتعذر تفادي الضرر الذي يقع. والشائع في الممارسة أن أصوات عامة الناس تخنقها أبواق دعاية الحكومات والمصالح العتيدة. وفي هذه السياقات يمكن أن يشكل العصيان المدني إسهاما في الديمقراطية لا العكس، وذلك بإبراز المعارضة بشكل مثير أمام الرأي العام. ويجب على أي حال أن يكون الحكم الفصل بشأن الصواب والخطأ هو ضمير الفرد، ولا يمكن لأحد أن يتملص من المسؤولية عن بقاء القوانين الجائرة بألا يفعل شيئا. فسجل التاريخ يشير إلى أن سلبية التعامل في مواجهة القوانين الجائرة أكثر ضررا من العصيان المتمسك بالمبادئ.

وعي الأفراد

لا يمكن بسهولة حل هذه الخلافات في الرأي بالاحتكام إلى اعتبارات عامة، إذ يرتبط الكثير منها بالظروف المحددة لكل حالة، وبالتوازن بين المبادئ موضوع النزاع، وكذلك بتقييم لآثار كل منها. وفي نهاية الأمر، وحدهم الأفراد قادرون على حل الخلاف. ومن المسائل التي يعترف فيها اليوم رسميا بأهمية وعي الفرد، حق معارضة الخدمة العسكرية، وتعترف دول كثيرة اليوم بالدافع الأخلاقي لهذه المعارضة، وذلك بإفساح المجال لأشكال بديلة للخدمة.

12. هل هناك أية علاقة بين القومية والديمقراطية؟

كثيرا ما يزعم البعض أن القومية والديمقراطية هما الإيديولوجيتان الرئيستان المتنافستان في العالم المعاصر. وما يغفله هذا القول هو أن لهما نفس الجذور التاريخية والإيديولوجية المتمثلة في مبدأ الثورة الفرنسية القائل بأن مصدر كل السلطة السياسية ينبع من الشعب، فاعتقاد القوميين في حق الشعوب في تقرير مصيرها، كل في حدود دولته، يلتقي إلى حد بعيد مع المبدأ الديمقراطي القائل بأن للشعب في بلد ما حرية تقرير شؤونه الخاصة بنفسه. وقد ظهرت العلاقة العملية بينهما مع ظهور الضغط الشعبي الذي سبق نهاية النظام الشيوعي في أوربا الشرقية

والوسطى، هذه الحركات التي أدت في نفس الفترة إلى المطالبة بحكومات ديمقراطية وتقسيم المناطق السابقة إلى دول مستقلة. فعندما تتاح إمكانية مشاركة الشعب في الحكم، تصبح مسألة مكونات ذلك الشعب من القضايا السياسية الحاسمة.

القومية والإقصاء

ولكن الموضوع لا ينتهي هنا، إذ بينما الديمقراطية بوصفها نظرية عالمية المنحى تولي عناية كبيرة لقدرة البشر على تقرير شؤونهم بأنفسهم، والتي يشترك فيها جميع الأفراد رغم اختلافاتهم، فإن القومية كتوجه تتميز بخصوصية المنحى الذي يؤكد على الاختلافات بين الشعوب، وعلى قيمة الثقافة والتقاليد وأساليب المعيشة المميزة للأمة أو لبلد ما. وهي تنزع إلى الإقصاء بينما الديمقراطية شمولية ودمجية. ويصبح هذا الإقصاء منافيا بشكل عميق للديمقراطية حين تفضي إلى إنكار حقوق المواطنة على المقيمين المستقرين في الإقليم لمجرد أنهم لا يشتركون في اللغة أو الدين أو الأصل العرقي للجماعة الوطنية الأكثر عددا. ولو أن كل دولة كانت تعكس بدقة شعبا واحدا متجانسا أو أمة واحدة، لما كانت هناك مشكلة. ولكن أدت قرون طويلة من الهجرة وحملات الغزو عمليا إلى امتزاج شعوب العالم إلى حد أن مفهوم الأمة – الدولة، باعتبارها موطن جماعة وطنية أو عرقية واحدة، أمر مستحيل التحقق في أي مكان.

القومية والحقوق الديمقراطية

وعلى الرغم من أن المطالب القومية بأن يقرر الشعب شؤونه بنفسه يمكن أن تعتبر منسجمة مع المبادئ الديمقراطية، فإنكار المساواة في الحقوق السياسية على المقيمين المستقرين، أو رفض منح أي استقلال ذاتي لجماعات الأقلية داخل الإقليم أو المنطقة، يعد منافيا للديمقراطية. ثم إن مثل هذا الإنكار للحقوق، بالنظر إلى الإمكانات الداخلية التي تهدد السلام، داخل الدول وفيما بينها على السواء، لا يمكن ببساطة اعتباره شأنا داخليا يقرر فيه البلد المعني. إذ تعتبر الحقوق الديمقراطية الأساس، لكونها جزءا من حقوق الإنسان، وهي خاصية مشتركة وطموح مشروع لكل الإنسانية، وإنكارها يعد سببا قويا للقلق، بل وللعقاب حينما يقتضي الأمر ذلك، من طرف المجتمع الدولي. ينبغي الاعتراف بطريقة شرعية بخصوصية المواطنة والانتماء العرقي، بعبارة أخرى، على أساس انتمائنا جميعا إلى مجتمع إنساني واحد، وليس على حسابه.

13. كيف تؤدي المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية؟

يحيل مفهوم مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى سيرورة سياسية يتم بموجبها تغيير نظام لا ديمقراطي إلى آخر يعتمد انتخابات تنافسية والاقتراع العام. يبين التاريخ أنه نادرا ما يتم إرساء الديمقراطية في أي بلد بدون اللجوء إلى حركات احتجاج ونضال واسعي النطاق، وفي أحيان كثيرة على مدى زمني طويل وبتكاليف شخصية باهظة. كان يجب إقناع عامة الناس بضرورة وأهمية الديمقراطية لتحقيق طموحاتهم الأساس وأنه عليهم أن ينتظموا في جمعيات أو تكتلات للدفاع عنها. وبمعنى آخر، فالديمقراطية ليست شيئا ينزل من السماء. لا أحد يتنازل عن السلطة عن طواعية سواء تعلق الأمر بالحكام التقليديين، أو بديكتاتوريي الجيش، أو الزعماء الشيوعيين، أو الرؤساء مدى الحياة، أو المستعمرين الأجانب. ولكن فقط حين يفقد النظام مشروعيته بشكل كبير وحين تقنع التعبئة الشعبية عامة الناس بأن استمرارهم في الحكم لن يؤول إلا إلى تعميق حالة الفوضى والهشاشة، كما حدث في الثورات الهادئة في أوربا الشرقية خلال 1989 – 1990.

ثلاثة تيارات من الديمقراطية

بناء على ما جاء به صامويل هانتيكتون، وهو سلوك عام اليوم، تم تحديد ثلاث مراحل أو "تيارات" في مجال الديمقراطية في القرن العشرين. استمدت الحقبة الأولى زخمها من الثورتين الأمريكية والفرنسية، وبلغت أوجها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع دخول الديمقراطية والاقتراع العام إلى معظم الدول الأوربية. وتبعت هذه الفترة "موجة انتكاس" ابتداء من 1920 وبعدها بعد أن اعتنقت مجموعة من الدول النظام الفاشي أو عادت إلى الأنظمة الديكتاتورية. تبتدئ الحقبة الثانية بنهاية الحرب العالمية الثانية مع عودة الديمقراطية إلى أغلب الدول في أوربا، إدخالها أو إعادة إدخالها إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية وإرساؤها في بلدان كثيرة في آسيا وإفريقيا بعد حصول هذه الأخيرة على استقلالها من الدول والقوى الاستعمارية. ومرة أخرى، تبعت هذه الفترة "موجة ردة" ابتداء من 1960. أما الحقبة الثالثة فقد بدأت مع عودة الديمقراطية إلى البرتغال وإسبانيا واليونان منذ 1974، ثم توسعت تدريجيا إلى دول أخرى كثيرة بأمريكا اللاتينية وآسيا في عقد الثمانينات لتليها فترة زخم قوي مع "الثورات الهادئة" التي وضعت نهاية للأنظمة الشيوعية في أوربا، ومع النجاحات التي حققتها حركات التحرير

بجنوب إفريقيا. وإلى حد الآن، وباستثناء حالة دولة أو دولتين اثنتين، لم تنجح "موجة ردة" ثالثة كانت متوقعة بتوجس في التمظهر، رغم أن هناك الكثير الذي يجب القيام به لتعزيز وتقوية الديمقراطيات الحديثة العهد.

14. كيف يمكن إرساء الديمقراطية في مراحل ما بعد الصراع؟

تواجه الديمقراطية حديثة العهد في الدول التي كانت تعاني من حروب أو صراعات مسلحة للتحرير، تحديا كبيرا. ولا يتعلق هذا التحدي في هذه الوضعية فقط بتشكيل المؤسسات الديمقراطية بل كذلك بإرساء ما يسمى الشروط الأولية للديمقراطية : دولة لها قدرة على حد أدنى من الفعالية وذات سلطة تشمل كافة المناطق ومقومات موحدة للدولة. ولكن سيرورة توطيد الديمقراطية تسهم بقوة في دعم تجسيد هذه الشروط الأولية حيث يتم استبدال اللجوء إلى القوة والعنف والإكراه بالتفاوض والحوار وأيضا لأنها تمنح كافة الأطراف المعنية بالصراع إمكانية الإدماج ولعب دور في الحكومة المقبلة. وحدها هذه السيرورات تضمن الشرعية المجتمعية لتحقيق نظام سياسي جديد وبالتالي ضمان احترام سلطتها في كل مناطق البلاد. لقد كانت المؤسسة التي برهنت على فعاليتها في حالات كثيرة لما بعد الصراع هي "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي كانت وسيلة تحقق عائلات الضحايا من مصير أقاربها والحصول على اعتراف علني بالمسؤولية. ولكن هناك من يرى أن الحاجة إلى المصالحة تؤدي إلى التضحية باعتبارات مرتبطة بالعدالة في مثل هذه اللجان.

الدعم الدولي

يسهم الدعم الذي تقدمه ديمقراطيات من دول خارجية بشكل كبير في تحقيق الانتصار للقوى الديمقراطية ووضع دستور ديمقراطي على حد سواء. ولكن الديمقراطيات الغربية كانت منهمكة خلال الحرب الباردة بالحد من انتشار الشيوعية في بلدان أخرى عوض تشجيع الديمقراطية، ولهذا السبب، فقد ساعدت في بقاء بعض الأنظمة القوية وغير الديمقراطية في السلطة. ولكن بعد نهاية الحرب الباردة، تحول ميزان النشاط الدولي بشكل حاسم تجاه دعم الحركات والحكومات الديمقراطية (نظر السؤال 76). ولكن رغم أهمية هذا الدعم، فإنه لا ينبغي، بأي حال، أن يشكل بديلا عن نضال الشعب نفسه ضد

الحكم الاستبدادي. ففي نهاية الأمر، هناك تناقض في وضعية دولة لها حكم ذاتي مفروض من الخارج، كما أن مثل هذا النظام لا يمكنه البقاء طويلا في الحكم في كل الحالات.

15. كيف يمكن المحافظة على الديمقراطية إذا ما تم تحقيقها؟

لا توجد وصفة بسيطة أو سحرية للإجابة عن هذا السؤال. إذ لم تبلغ الدول الغربية الاستقرار إلا على مدى فترات طويلة من الزمن وبعد معاناة انتكاسات من حين إلى آخر على إثر ردود أفعال الارستقراطية أو الدكتاتورية العسكرية أو الفاشية. وقد يبدو ببساطة أن الظروف غير مناسبة لاستدامة الديمقراطية في بعض النظم حديثة العهد بالديمقراطية. فقد تتجذر الانقسامات الاجتماعية إلى حد يتعذر معه احتواؤها في إطار نظام سياسي حر، أو قد يحصل إفقار للاقتصاد بما لا يسمح بالوفاء بالانتظارات الشعبية المشروعة، وقد تكون قوة ونفوذ السلطة العسكرية كبيرة ولا تتقبل تنحيتها عن لعب دور سياسي.

تعزيز بناء الديمقراطية

ولكن من الخطأ أن نتصور أن الناس لا حول لهم ولا قوة في مواجهة الظروف الصعبة. إذ يمكن اتخاذ تدابير لدعم المؤسسات الديمقراطية والتي ستمكن من إقدارها على مقاومة الضغوط التي ستتعرض لها حتما. والأمر يتوقف كثيرا، على سبيل المثال، على مؤهلات المهنيين الذين يتحملون مناصب نافذة في الحكومة وكذلك على نوعية التدريب الذي يعطى لهم. وهؤلاء المهنيون هم على سبيل المثال أعضاء السلطة القضائية والمحامون المعنيون بالقضايا الدستورية، وكتاب البرلمان، وموظفو الانتخابات والوظيفة العمومية بشكل عام. ويقتضي الأمر تقوية الأحزاب السياسية وإتاحة التدريب لأطرها وتحتاج مؤسسات المجتمع المدني الرئيسة – وسائل الإعلام ودوائر الأعمال والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية – إلى تنمية قدراتها على العمل في استقلال عن الدولة وعن وصايتها. وتعتبر قدرة ونزاهة كبار الزعماء السياسيين والتزامهم بالممارسات السياسية الديمقراطية والدستورية إضافة إلى حل المشكلات الآنية بمواصلة ممارسة ما لهم من سلطة، عوامل حاسمة كذلك.

صراع ثنائي الأطراف

وربما يمكن تصور حماية الديمقراطية باعتبارها حملة تنظم على جبهتين في نفس الآن. فهناك من ناحية الصراع ضد القوى المناهضة للديمقراطية، التي ربما لم تتصالح في أي وقت مع المؤسسات الحرة أو لم تقبل بتأثير عامة الناس على السيرورة السياسية ثم هناك، من ناحية ثانية، الصراع لاحتواء الخصائص التقسيمية للأساليب السياسية الديمقراطية ذاتها، مثل التنافس على المناصب الحكومية، والإغراء الذي قد يتعرض له الساسة باعتبار السياسة لعبة يستأثر الفائزون فيها بجميع الجوائز. ويتوقف الصراع الأول على مدى اتساع نطاق المؤسسات والجماعات التي لها مصلحة في بقاء الديمقراطية في المجتمع ولديها استعداد للدفاع عنها، ويعتمد الثاني على نوع من ضبط النفس في ممارسة السلطة والرغبة في إبقاء الحوار مفتوحا مع الخصوم السياسيين، كما يرتبط باحترام الحقوق السياسية للآخرين من جانب السكان عامة.

الثورات الهادئة الثانية

في العديد من دول ما بعد المرحلة الشيوعية مثل صربيا - موتينيجرو (2000)، وجورجيا (2003)، وأكرانيا (2004)، تطلب هذا الأمر انتفاضة شعبية ثانية للاحتجاج على انتخابات رئاسية خادعة كانت تهدف إلى وضع لبنات مضمونة لنظام سياسي ديمقراطي. وفي هذه الحالة وغيرها، تم الإبقاء على الأسلوب السلطوي للحكم المعروف في حزب الدولة الحاكم في الأنظمة الشيوعية السابقة تحت رداء الانتخابات الحرة المزعومة والتنافس متعدد الأحزاب. وقد لعب رفض الجيش التدخل لوضع حد لهذه الاحتجاجات الشعبية دورا في الوصول إلى حل سلمي. وكان للبرلمان الوطني في كل بلد من هذه البلدان دور إيجابي في المساعدة على حل الأزمة وفي تحويل شكل الحكومة من حالة رئاسة عليا نحو اتجاه أكثر نيابية.

16. ماهي المكونات الرئيسية للديمقراطية الفاعلة ؟

هناك أربعة مكونات أو كتل رئيسة لبناء ديمقراطية فعالة، وهي : حقوق الإنسان والحريات الأساس، انتخابات حرة ونزيهة، وحكومة شفافة يمكن مساءلتها، ونسيج جمعوي ديمقراطي أو "مدني". وقد تطرقنا إلى هذه المكونات في الإجابات عن الأسئلة السابقة، وسنتناولها هنا بمزيد من المنهجية لكونها توفر إطارا للأسئلة اللاحقة. ويمكن تجسيد هذا الإطار من خلال خطاطة على شكل "هرم الديمقراطية" تتضح فيه ضرورة كل مكون لمجموع البناء (انظر الشكل 1).

حقوق الإنسان والحريات الأساسية

تشمل حقوق الإنسان تلك الحقوق المحورية والحريات- حرية التعبير وتكوين التجمعات أو الجمعيات والتنقل وما إلى ذلك - والتي تعد شرطا ضروريا لممارسة الشعب للعمل السياسي، سواء فيما يتعلق بالتنظيم الذاتي في إطار المجتمع المدني، أو بممارسة التأثير والضغط على الحكومة، وعلى الرغم من أن هذه الحقوق مكفولة للأفراد، كجزء من حقوق الإنسان بشكل عام، فإن قيمتها تكمن في سياق العمل الجماعي: الانخراط مع الآخرين من أجل غايات مشتركة، وتنظيم حملات، والتأثير على الرأي العام، وغير ذلك، ولذلك فإنه

من الخطأ النظر إلى الحقوق الفردية على أنها منافية بالضرورة لأهداف الجماعة، أو لسيرورات اتخاذ القرارات الجماعية ومراقبتها من طرف الشعب، التي تمثل هذه الحقوق بالأحرى الأساس الضروري لها. وقد أصبح مقبولا بشكل تدريجي بأنه بدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن وسائل حياة صحية وسليمة وتضمن التربية اللازمة لها، فإنه لا يمكن ممارسة تلك الحريات الأساسية بفعالية.

الرسم 1. هرم الديمقراطية

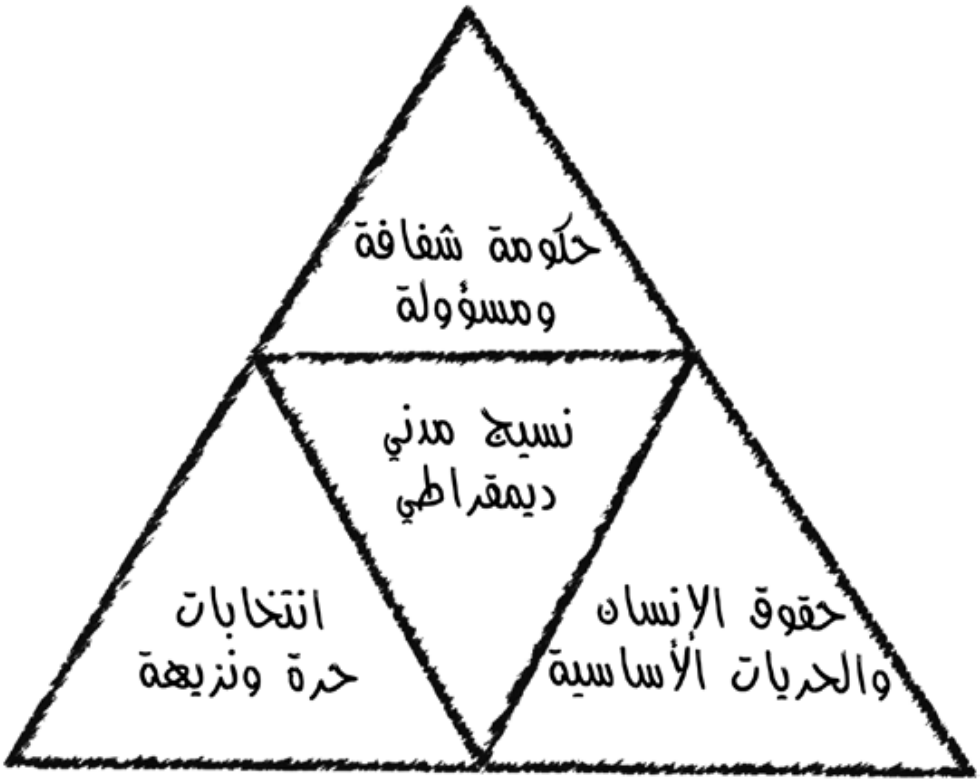

انتخابات حرة و عادلة

تعد الانتخابات التنافسية الأداة الرئيسية التى تتيح مساواة الموظفين العامين وإخضاعهم للرقابة الشعبية، وهي تشكل أيضا معتركا هاما لضمان المساواة السياسة بين المواطنين سواء في الوصول إلى المناصب العامة أو في قيمة أصواتهم. ويشتمل معيار «الانتخابات الحرة و العادلة» في المقام الأول على النظام الانتخابي، أي القوانين التي تحدد المناصب

التي تشغل بالانتخاب، ومن يتقدمون لها ومتى تعقد الانتخابات، ومن يحق له التصويت، وكيفية تحديد الدوائر الانتخابية وكيفية تجميع الأصوات لاختيار الفائزين وما إلى ذلك. ويشتمل، ثانيا، على العملية الانتخابية، أي كيفية إجراء الانتخابات عمليا بدءا من التسجيل الأولي للمقترعين ومرورا بالحملة الانتخابية حتى عدِّ الأصوات، لضمان تطبيق القانون بشكل دقيق ونزيه، وعدم حدوث ممارسات مخالفة يمكن أن تثير الشكوك حول النتيجة.

حكومة منفتحة يمكن مساءلتها

إن مساءلة الحكومة أمام الشعب في النظام الديمقراطي هي من ناحية أولى مساءلة قانونية : أمام المحاكم عن التزام جميع المسؤولين العامين بالقانون (حكم القانون) وهي من ناحية أخرى مساءلة سياسية : أمام البرلمان والشعب عن مبررات سياسية للحكومة وأفعالها. وهذه المساءلة تتوقف على مدى الاستقلال عن الحكومة، الذي تتمتع به المحاكم في سلطتها للدفاع عن الدستور وتحديد الجرم والمعاقبة عليه، والبرلمان في سلطاته المتعلقة بالتشريع وفرض الضرائب، ومراقبة تصرفات الحكومة، ومن اللازم، إلى جانب خضوع الحكومة للمساءلة، أن تكون أيضاً مستجيبة لرغبات الشعب، من خلال مقتضيات التشاور الرسمي ومن خلال انفتاحها للتعبير عن الرأي العام بمختلف أشكاله.

مجتمع ديمقراطي أو «مدني»

تشير فكرة المجتمع المدني إلى الحاجة الديمقراطية إلى وجود رابطات مدنية من جميع الأنواع تنشأ في استقلال عن الدولة. فبهذه الطريقة فقط يمكن الحد من سلطة الدولة، ويمكن صوغ الرأي العام بواسطتها لا بتوجيه من أعلى، ويمكن أن يبني المجتمع الثقة في النفس لمقاومة الحكم التعسفي. وأن المبدأ القاضي بألا تكون مثل هذه الرابطات مستقلة فحسب، بل وأن تكون أيضاً ديمقراطية من الداخل، يتضمن فكرة أن الديمقراطية على مستوى الدولة ستكون ضعيفة الجذور إذا كان المجتمع يُدار بطريقة استبدادية. فإذا كان الناس مكيفين لتقبل الديكتاتورية في الأسرة وفي المدرسة والكنيسة ولم تكن لديهم خبرة بالتنظيم الذاتي أو اتخاذ القرارات

المشتركة في مكان العمل أو مع الجيران أو الرابطات الطوعية، فإنه لا ينتظر منهم أن يكونوا مواطنين فاعلين، أو أن يشعروا بالمسؤولية عن الوضع الذي يعيشه مجتمعهم عامة.

ثانيا: حقوق الإنسان والحريات الأساسية

17. ما حقوق الإنسان؟

حقوق الإنسان والحريات الأساس هي حقوق فردية نابعة من حاجات الإنسان وقدراته. وربما يشكل الاعتراف بحقوق الإنسان واستحداث وسائل للدفاع عنها في القانون الدولي أهم إنجاز أخلاقي متقدم في القرن العشرين. فقد اعتمد المجتمع الدولي عدة اتفاقيات وعهود بشأن حقوق الإنسان. وتسعى هذه الاتفاقيات إلى وضع تعاريف متفق حولها بشأن حقوق الإنسان وحرياته وإلزام الحكومات في نفس الوقت باتخاذ التدابير الضرورية لضمان حماية هذه الحقوق في القانون والممارسة في بلدانها. إن هذه الحقوق والحريات مكون أساس في البناء الديمقراطي (انظر الأسئلة 20 – 22).

الإعلان العالمي

يتمثل المصدر الرئيس لأفكار حقوق الإنسان في العالم الحديث في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر/ كانون الأول عام 1948. وفي عام 1966، اعتمدت الأمم المتحدة وثيقتين دوليتين استنادا إلى الحقوق المصرح بها في الإعلان العالمي وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد صادقت حتى اليوم، 40 دولة فقط من أصل 192 دولة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذه المواثيق. وتلتزم أغلبية الدول بتقديم تقارير دورية إلى لجان مكلفة بالتتبع حول الكيفية التي يتم بها ضمان حقوق الإنسان لشعوبها. وطبقا لبروتوكول غير ملزم ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن للأفراد حق التظلم إلى الهيئة التي تتتبع تنفيذ العهد، وهي لجنة حقوق الإنسان، في حال انتهكت حقوقهم من طرف حكوماتهم. ولكن هذا الحق ممكن فقط إذا كانت الدولة المعنية، قد وافقت أيضا على هذا البروتوكول. وإلى حدود اليوم، فقد فعلت 110 دولة هذا الأمر. كما أن هناك إجراء مماثلا لتقديم شكاوى للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية في إطار البروتوكول الاختياري الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 دجنبر 2008 (ولكن تفعيله يستلزم أن تصادق عليه عشر دول). وتعرف هذه الوثائق الأممية الثلاث – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان – بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وهناك عدة معاهدات دولية أخرى بشأن حقوق الإنسان، صودق عليها من طرف عدة دول في إطار الأمم المتحدة. ولكن اتفاقية حقوق الطفل تبقى الأكثر قبولا من طرف الدول مقارنة مع كافة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أن 185 دولة صادقت على الاتفاقية الخاصة بالنساء التي تقتضي من الدول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء لتمكينهن من التمتع بحقوقهن.

الاتفاقيات الإقليمية

هناك كذلك اتفاقيات إقليمية خاصة بحقوق الإنسان ولكن لا تملك كل الدول أنظمة سياسية مؤطرة لحقوق الإنسان. وحاليا، وحدها إفريقيا والأمريكيتان وأوربا تملك مثل هذه الأنظمة. حيث، تمت المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في سنة 1981 والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في سنة 1969 والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في سنة 1950. وتتواصل الجهود المبذولة لتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والجهوي بالمحيط الهادي بآسيا، بما في ذلك البلدان العربية. (للمزيد من الإطلاع على قراءات أخرى حول موضوع آليات حماية حقوق الإنسان الإقليمية، هناك اقتراحات في نهاية الكتاب).

18. كيف تصنف حقوق الإنسان؟

يمكن تصنيف حقوق الإنسان بعدة طرق ولكن أكثرها قبولا هو التصنيف إلى حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وهذا هو التصنيف المعتمد في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. وتضم أمثلة الحقوق المدنية والسياسية: الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، وعدم التعرض للسخرة وعدم التعرض للاعتقال التعسفي، والحق في محاكمة عادلة، وحرية الفكر والضمير والدين أو العقيدة، والحق في حياة خاصة، وحرية التعبير والتنظيم في جمعيات أو غيرها، والحق في المشاركة في الشؤون العامة. والحقوق المدنية والسياسية هي

أساسا حقوق تتطلب امتناع الدولة عن اتخاذ تدابير ضد الأفراد أو الجماعات أو التدخل في شؤونهم، مثلا من خلال تفادي الاعتقال أو الحجز التعسفي أو تعريضهم للتعذيب. غير أن الدولة تتحمل كذلك مسؤوليات وواجبات إيجابية، عبر وضع قوة أمنية للدفاع عن الناس وحمايتهم من الجرائم أو ضرورة تمويل نظام للمساعدة القانونية لضمان توفير وسائل دفاع الفقراء عن حقوقهم في المحاكم عندما يواجهون مثلا اتهامات جنائية خطيرة. ويمكن أن نسوق مثالا آخر يتمثل في الواجب الإيجابي لوضع وتفعيل قوانين غايتها الوقاية من التمييز المستند إلى العرق، والانتماء الاثني والجنس والدين.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في المأكل وفي الصحة، والحق في مستوى عيش كريم، والحق في الشغل، والحق في المساواة في الأجر عن نفس العمل المؤدى، والحق في الإضراب وفي إنشاء نقابات عمالية والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في السكن وفي التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية. ويقتضي الالتزام ب"احترام وحماية وتحقيق" هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الدولة أن توفر الموارد التي لا يستطيع الأفراد توفيرها، إما بسبب البطالة مثلا أو العجز. وفي إطار العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تلتزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة للتمكن من تحقيق بعض هذه الحقوق على نحو تدريجي. وفي الحقيقة، لا يمكن إنكار أن ضمان مستوى لائق للحق في التعليم أو الصحة للجميع هو أمر يندرج في سيرورة زمنية مستمرة وكذلك ارتباطا بتوفير الموارد الضرورية لذلك، فيما ينبغي تفعيل تنفيذ حقوق أخرى مثل تلك المتعلقة بالتنظيم في نقابات مهنية أو عدم التعرض للتمييز فورا ودون تأخير.

لا توجد حقوق أكثر أهمية من غيرها

إن جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا مترابطة وداعمة لبعضها البعض (انظر السؤال 19). وفي بعض المجتمعات، وتبعا لمستوى التنمية المتوصل إليه، قد يعتبر معظم المواطنين بعض الحقوق حقوقا مسلما بها، ومن ذلك مثلا، في بعض البلدان الغنية، الحق في مستوى عيش معقول، والحق في المأكل والملبس والمأوى والتعليم. وفي البلدان الفقيرة ستكون هذه الحقوق في مقدمة شواغل واهتمامات السكان، ولكن مثل هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في كل المجتمعات الديمقراطية

هي حقوق جوهرية، وينبغي كفالتها بدون تمييز، مثلها في ذلك تماما مثل الحقوق المدنية والسياسية الرئيسة، كحق الأفراد في حكم يسوده القانون، وفي توفير حماية لهم من الحجز والاعتقال التعسفي وفي التمتع بحرية التعبير وفي المشاركة السياسية التي هي حقوق أساس من الواجب ضمان حمايتها.

حقوق دون تمييز

حقوق الإنسان ملك للجميع وفي كل مكان وعلى أساس المساواة ودون تمييز. للفرد الحق في المعاملة تماما مثل الآخرين. ولهذا، فإن كل الحقوق ترتكز على مبدأ مهم جدا وهو وجوب معاملة الناس دون ميز مستند إلى الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقد.

19. هل حقوق الإنسان عالمية؟

حددت المجموعة الدولية في اجتماع لها عقد سنة 1993 بفيينا أن كل حقوق الإنسان عالمية ومترابطة... ولا يمكن تجزيئها. ويجب على المجموعة الدولية أن تعامل حقوق الإنسان بشكل شمولي وعادل وعلى قدم المساواة، وبنفس الاهتمام. ومن الواجب على كافة الدول، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، العمل على تشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساس، مع الأخذ بعين الاعتبار دلالات الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف أنواع السياقات التاريخية والثقافية والدينية (إعلان وبرنامج عمل فيينا، البند 5).

الجواب عن السؤال إذن هو نعم. فالمعايير الدولية تتناول الاحتياجات والقدرات الإنسانية المشتركة للأفراد في كل مكان من العالم. ولكنها تعترف كذلك بأنه في الوقت الذي يجب أن نعامل فيه على قدم المساواة، فنحن أناس مختلفون. والعالم يتكون من مناطق وثقافات مختلفة، وهو ينقسم أيضا إلى بلدان أغنى وأخرى أفقر. وقد قيل إن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إذ تنطلق من الفرد، فهي تعكس عدم اعترافها بالثقافات التي لا ترى الفرد منعزلا عن المجتمع وتؤكد مسؤوليات الفرد تجاه المجتمع أولا. وتثير مسألة ما إذا كانت الأفكار المعاصرة لحقوق الإنسان الفردية تدفع المجتمعات إلى إعادة النظر في العلاقة بين المجتمعات وبين أعضائها نقاشا كبيرا في العالم، شماله وجنوبه على حد السواء. والإجابة عن

هذا التساؤل هي على الأرجح بالإيجاب، ولكنه لا يوجد دليل على أن الاعتراف بحقوق الإنسان للأفراد أو حمايتها يضر بالتضامن الإنساني وبالمجتمع. بل إن قواعد حقوق الإنسان الفردية تسعى، على العكس، إلى حماية جماعات البشر والشعوب وتعترف بحاجة الأفراد إلى أن ينضموا إلى الآخرين مستعملين لغتهم الخاصة كي ينتسبوا إلى ثقافاتهم الخاصة وديناتهم وأساليب معيشتهم وأيضا ليشاركوا فيها. حيث يعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان أولا بمستوى أساسي من حقوق الإنسان لجميع البشر، ولكنه فيما يتجاوز ذلك المستوى يقبل ويؤيد أحقية جميع الثقافات، بما فيها ثقافات أهل البلاد الأصليين، في الازدهار. لقد جعلت أهمية المحافظة على التعدد الثقافي في عالم يتميز بعولمة إمكانات التواصل وقدرة غير مسبوقة للناس على التنقل، جعلت منظمة اليونسكو تتبنى الإعلان العالمي حول التعدد الثقافي في 2001 واتفاقية حماية ودعم كافة التعبيرات الثقافية للتعدد سنة 2005.

الحقوق والواجبات

ولكن طابع العالمية الذي تكتسيه حقوق الإنسان في الجوهر لا يعني أنه يتم التمتع بها في كل بقاع العالم. لا، إن الناس في العالم لا يتمتعون بتلك الحقوق. وقد حمَّلَ الإعلانُ العالمي لحقوق الإنسان الجميعَ مسؤوليةَ العمل على إحقاق تلك الحقوق ممارسةً وليس فقط على المستوى النظري. ويتحدث الإعلان أيضا عن واجبات الفرد تجاه المجموعة التي ينتمي إليها، سواء كان رجلا أم امرأة. ويؤكد على أن التطور الحر والكامل للفرد لن يتم إلا من خلال علاقة تجمع بينه وبين الآخرين. ومع ذلك، فإن فكرة حقوق الإنسان تكمن في الاعتقاد بقيمة التفرد والتميز التي تسم كل فرد على حدة (انظر كذلك السؤال 4).

القمة العالمية للأمم المتحدة لسنة 2005

تم التأكيد على هذا التصور المهم لحقوق الإنسان وواجباته في قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقد بالأمم المتحدة في شتنبر 2005. وقد أكدت القمة على عالمية كل حقوق الإنسان، ومسؤولية كل الدول في تشجيعها وحمايتها ومسؤولية المجموعة الدولية في حماية المدنيين المهددين في أمنهم. ونصت كذلك على أن كل الحقوق مترابطة متعاضدة ومتكاملة، وأن حقوق الإنسان، وسيادة القانون وإرساء

الديمقراطية "تنتمي إلى كل القيم العالمية والمترابطة وإلى المبادئ الأساس للأمم المتحدة غير القابلة للتجزئة".

20. ما العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية؟

تحدث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عن العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية (إلى جانب العلاقة بينها وبين التنمية) باعتبارها "مترابطة ويدعم بعضها البعض". ويعترف المجتمع الدولي اليوم بأن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون تؤمن على أحسن وجه في الدول المتقدمة كما في الدول النامية، عن طريق الالتزام بالمبادئ الديمقراطية.

وواضح أيضا أن ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساس ضرورية للديمقراطية لكي تُفَعَّلَ على نحو سليم. وقد درج البعض على الاعتقاد بأنه يمكن الدفاع عن حقوق الأفراد والتمتع بها في ظل نظم غير ديمقراطية، خصوصا حيث تعطى الأولوية للتنمية الاقتصادية، ولكن توجد حجج قوية على أن مثل هذه النظم سرعان ما تصبح أقل اعتدالا وأكثر قمعا وفسادا وافتقارا إلى الاستقرار.

حكومة ديمقراطية بوصفها حقا إنسانيا

الاعتقاد بأن العلاقة وثيقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس أمرا جديدا، فقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 دعوة إلى الحكومة الديمقراطية إذ ذكر كأحد مثله العليا أن "إرادة الشعب ستكون هي أساس سلطة الحكومة" (المادة 21) ويطالب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الدول بأن تكفل لكل مواطن الحق والفرصة في..." أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارهم بحرية، وفي أن يصوت ويترشح لانتخابات نزيهة تجرى بشكل منتظم [و] وفي أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع غيره، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده (المادة 25). وقد وصفت القمة العالمية للأمم المتحدة في 2005 الديمقراطية على أنها قيمة عالمية. مع الاعتراف بأن الديمقراطيات تتقاسم خصائص مشتركة، على أنه لا يوجد هناك أنموذج واحد للديمقراطية، وبأن هذه الأخيرة لا تنتمي إلى بلد واحد أو منطقة واحدة.

الحق في التنمية

ويعد الاعتراف الواضح الذي لا يشوبه لبس بعلاقة التكامل بين فكرة حقوق الإنسان العالمية وتلك التي تخص الحكومة الديمقراطية من أهم إنجازات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. وبالمثل يشكل قبول أغلب دول العالم النامي باحترام حقوق الإنسان وإقامة حكومات ديمقراطية باعتبارهما اللبنة الأساس لتفعيل الحق في التنمية، تقدما ايجابيا آخر في تلك الفترة. تتحقق التنمية المستدامة فقط حين تتوافر إمكانيات مشاركة الناس في بلورة استراتيجياتها، وحين يمكن محاسبة برامج التنمية من طرف المواطنين، حين يتم العمل على متابعة العمل بها في إطار يضمن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

21. ما العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية وبين الديمقراطية؟

يلعب ضمان الحقوق المدنية والسياسية لكل المواطنين دورا مزدوجا في الديمقراطية، أولا لأن هذه الحقوق أساسية لتأمين إعمال المبدأين الديمقراطيين الاثنين: مبدأ مراقبة الشعب ومبدأ المساواة السياسية في صنع القرار الجماعي، وثانيا لأن مثل هذه الحقوق والحريات تضع حدودا للعمل الجماعي بتحديد مجالات الحرية والاختيار لدى الأفراد، التي تخرج عن دائرة نفوذ قرار الأغلبية. ويمكن توضيح هذا الدور المزدوج على خير وجه بأن نبحث بإيجاز في بعض الحقوق المدنية والسياسية الأكثر ارتباطا بالنظام الديمقراطي.

حرية وأمن الأشخاص

لا يستطيع الفرد أن يسهم بأمان في النقاش أو العمل السياسي، بدون حماية من الاحتجاز أو الاعتقال أو النفي أو الطرد بشكل تعسفي. تبين هذه المقولة البديهية القاعدة القاضية بتمتع أعضاء الهيئة التشريعية أساسا بالحصانة من القبض عليهم أثناء أداء واجباتهم البرلمانية. ولكن الحاجة إلى احترام الحق في الحرية تنطبق على الجميع في ظل نظام ديمقراطي، إذ يدافع المجتمع الديمقراطي مثلا عن حرية وسلامة أفراد لا يتمتعون بأي شعبية، حتى ضد رغبات أغلبية ما.

الحق في محاكمة عادلة

يمكن أن تساق حجج مماثلة لضرورة حماية المواطن من الاتهامات غير المنصفة وسوء المعاملة والتعذيب والمحاكمة المتحيزة. فملاحقة الخصوم السياسيين أمر شائع في المجتمعات التي ترفض الديمقراطية. يتطلب المجتمع الديمقراطي جهازا قضائيا مستقلا ومصلحة أمن مؤهلة تحصل على أجرة لائقة وإدارة للعدالة الجنائية ترتكز على سيادة القانون ولا مكان فيها لأي نفوذ أو تأثير سياسي أو إيديولوجي.

حرية الفكر والضمير

يفترض المجتمع الديمقراطي أن يكون كل فرد حرا في أن يفكر كما يشاء، وأن يعتنق أفكاره وآراءه وفلسفته العامة في الحياة. وكذلك يوفر المجتمع الديمقراطي للفرد الحرية في أن ينضم مع آخرين إلى أي دين أو معتقد، وأن يعمل بمعتقداته ويجاهر بها رهنا فقط بمراعاة حقوق الآخرين. ويجب دائما حماية حرية الفكر كحق فردي في مواجهة ما قد يكون هو المعتقد السائد أو حتى معتقد الأغلبية الساحقة، سواء كان ذلك معتقدا دينيا أو علمانيا. وبوجه خاص، يكون للأقليات ذات الديانات أو المعتقدات المختلفة الحق في نفس ضمانات الحرية المكفولة لجماعة الأغلبية.

حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام

إن جوهر الديمقراطية حسبما عرَّفناها هو أن لكل مواطن صوت يحق له أن يسمع على قدم المساواة مع الآخرين. ولذا تعد حرية التعبير حقا جوهريا من حقوق الإنسان إذا أريد أن يكون لكل فرد صوت مسموع. والمعايير الدولية بشأن حرية التعبير لا تتعلق فقط بالحق في التعبير بل تشمل أيضا الحق في البحث وفي الحصول على المعلومات والأفكار على اختلاف أنواعها، عن طريق أي من وسائل الإعلام بغض النظر عن الحدود، وهذا يعني في المجتمعات الحديثة أن وسائل الإعلام الجماهيرية يجب أن تكون مستقلة وأن تعمل وفق قواعد واضحة توضع لحماية سمعة الأفراد وخصوصياتهم، وأن تتمتع بحرية إعلام المواطن، وبحرية توجيه النقد إلى الحكومة وإذكاء كافة أشكال الحوار حول خيارات السياسة (انظر السؤال 6). وينبغي أن يكون الأنترنيت مستقلا عن الحكومة وعن تدخل تكتلات خاصة ومتوافرا للجميع. ولكن هذه الحريات تنطوي كذلك على مسؤوليات من قبيل عدم التعريض المجاني بحساسيات دينية أو غيرها حين تكون المجموعة المعرض بها مهمشة أو أقلية.

الحق في الوصول إلى الخبر

تتقوى درجة انفتاح الحكومة في النظام الديمقراطي بمبدأ الحق في الوصول إلى الخبر، يعني أن للعموم الحق في الإطلاع على الأخبار والوثائق المتعلقة بالحكومة، وأن تلك الوثائق ليست مصنفة كوثائق سرية إلا في استثناءات نادرة.

حرية التجمع وتأسيس جمعيات

لم يكن بمقدور الديمقراطية التمثيلية الحديثة أن تعمل دون ضمانات تجعل الناس أحرارا في الاجتماع ومناقشة أمورهم، وفي تأسيس نقابات وجمعيات أخرى، وفي الضغط على الحكومة من أجل الدفاع عن مصالحهم وفي التنظيم والمشاركة في أحزاب سياسية. وتضم هذه الحريات كذلك الحق في الاجتماع، وفي التظاهر وفي تقديم عرائض من أجل الاستجابة لمطالبهم.

22. كيف ترتبط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالديمقراطية؟

تعد الحقوق الأساسية، وفق البناء الهرمي للديمقراطية (انظر السؤال 15) والتي تكفل العمل والمسكن والمأكل ومستوى ملائما للمعيشة والتعليم وسائر الاحتياجات، بمثابة الصرح الذي يستند إليه المجتمع المدني. إذ لا يمكن، في مجتمع لا تزال ساكنته تعاني من الجوع، بناء سياسات ديمقراطية على النحو اللازم. فالوفاء بحاجات الإنسان الأولية التي تكفل له البقاء، أساس لا غنى عنه إذا أريد للديمقراطية أن تتقدم. وتقتضي المبادئ الديمقراطية أن يكون لكل مواطن صوت مساو لأصوات الآخرين. وكلما كانت هناك فوارق جسيمة في فرص العيش وفي الالتحاق بالتعليم مثلا، انتقص ذلك بشكل خطير من الطاقات الديمقراطية للمجتمع. وفي نفس الوقت، فإن الديمقراطية، باعتبارها عملية جماعية، تشكل وسيلة يمكن بها حصر هذه الفوارق والتخفيف منها. وينطبق نفس الشيء على مهمة التنمية، فالتنمية لا يمكن أن تكون مستدامة على المدى الطويل إلا إذا كانت سياسات التنمية خاضعة للمساءلة من جانب الشعب وكانت تتابع داخل إطار يحترم جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون (انظر السؤال 68).

23. هل توجد أسس تسمح للحكومة الديمقراطية بالحد على نحو مشروع من الحقوق؟

تسمح المعايير الدولية بالحد من ممارسة بعض الحقوق على أساس بعض الاعتبارات مثل النظام العام والأخلاق العامة والأمن الوطني وحقوق الغير. ولكن هناك حقوقا معينة لا يمكن تقييدها على هذا النحو، مثل بعض الضمانات الأساسية للأفراد كالحرية في عدم التعرض للتعذيب، وحرية الفكر، وعدم التعرض للتمييز التي لا يمكن بتاتا سحبها في أي مجتمع ديمقراطي.

المبادئ المبررة للحد من الحقوق

تم تحديد المبادئ المتعلقة بتبرير تدخل أو تقييد حق من الحقوق تحديدا واضحا في القانون الدولي، في أن يكون ذلك الحد منصوصا عليه في القانون، وأن يكون هدفه مشروعا، ويعني ذلك بعبارة أخرى أن يكون الغرض من ذلك الحد مسموحا به من طرف المعايير الدولية، وأن تكون ضرورة التدخل أو التقييد مبررة بتوجهات المجتمع الديمقراطي. وهذا يعني في الممارسة أن على الحكومة أن توضح أن هذا الاختبار في الحد من الحقوق أو الحريات هو أمر نسبي وليس شيئا فيه مغالاة. ويمكن أن نمثل على الحالات التي يتم اللجوء فيها إلى الحد من حرية التعبير تلك بالحالة التي تستعمل فيها هذه الحرية للدعوة إلى العنف أو نشر مشاعر الحقد والكراهية تجاه الآخرين لاختلاف معهم مبني على النسب أو الأصول العرقية أو اللون أو المعتقدات الدينية. ولكن لا يمكن مطلقا قبول حل حزب ما اللهم إلا ثبت بوضوح أن هذا التنظيم الحزبي أصبح متورطا في أعمال منافية للدستور أو أعمال العنف. وبالمقابل، فإن المعايير الدولية لحقوق الإنسان لا تقر فرض رقابة مسبقة على الصحافة إلا في ظروف استثنائية للغاية، مثلا أن تنوي إحدى الصحف نشر معلومات حساسة جدا ويكون قد تبين للمحكمة أن هذا النشر من شأنه تعريض حياة الناس للخطر أو تهديد أمن البلاد.

24. هل يمكن إلغاء حقوق الإنسان في حالات الطوارئ؟

تقضي المعايير الدولية لحقوق الإنسان بالإلغاء المؤقت لضمانات خاصة ببعض الحقوق المدنية والسياسية في ظروف حالة الطوارئ العامة التي "تهدد أمن وحياة الأمة" والتي تم الإعلان عنها رسميا. والسبب الذي تستند إليه الحكومات في معظم الحالات لتبرير اللجوء إلى حالة الطوارئ هو وجود صراع داخلي سياسي أو عرقي تطور إلى درجة العنف والإرهاب. في مثل هذه الحالات، تعطى للشرطة وقوات أخرى لحفظ الأمن سلطات إضافية لإلقاء القبض على الأشخاص وتفتيشهم ووضعهم رهن الاعتقال بدون محاكمة. وقد يتم اللجوء أيضا إلى أمثلة أخرى من قبيل عمليات تسجيل مكالمات هاتفية خاصة أو تتبع ورصد الرسائل الإلكترونية بوصفها إجراءات للحد من الإرهاب. ولكن ممارسة هذه السلطات يجب أن تتماشى وتدابير أخرى دقيقة للتحكم في أي مظهر من مظاهر الشطط في استعمال هذه الصلاحيات بل والمعاقبة عليها.

الحقوق غير القابلة للمساس

يلجأ المجتمع الذي يحترم الديمقراطية إلى حالة الطوارئ على مضض، ويعمل على تفعيل جملة من السلطات الخاصة فقط كلما كان ذلك ضروريا ولا بديل عنه، ولأقصر مدة ممكنة ومع الحد الأدنى من التدابير الردعية لمنع عدم استعمالها على النحو السليم. ولكن، حتى في هذه الحالات الخاصة – الطوارئ – هناك حقوق لا ينبغي بأي حال من الأحوال المساس بها أو إيقاف العمل بها، ومنها على سبيل المثال، الحق في الحياة، وحرية التفكير والمعتقد، والحرية في عدم التعرض للتعذيب. هذه حقوق تعرف بكونها حقوق غير قابلة للطعن أو المساس بها وهي بهذا المعنى حقوق وحريات مطلقة. إن تجاهل الحكومات لهذه المبادئ يكاد يكون منتشرا وعاما، مما يشكل تهديدا كبيرا للمجتمعات الديمقراطية. لقد أبانت "الحرب على الإرهاب" التي تشنها بعض الحكومات كما لو أنها حالة مستمرة للطوارئ عن كونها أمرا يضر على نحو خاص بحريات الإنسان الجوهرية. ولقد حذر كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة في خطاب استشرافي في نونبر 2001 من هذه المسألة بقوله: "هناك خطر في التركيز على قضايا الأمن حيث نضحي بحريات أساس مما يضعف أمننا المشترك عوض تقويته، ومما يضعف وينهك الحكومات الديمقراطية من الداخل".

25. هل تحرم الديمقراطية بشكل مشروع أحدا ما من حقه في المواطنة؟

الجواب هو أن لكل دولة، مبدئيا، الحق في تحديد من يمكنه أن يصبح مواطنا لديها وكيف يمكن الحصول على حقوق المواطنة. ولكن في ممارسة حقوق السيادة هذه، لا ينبغي على الدولة التعامل على نحو عشوائي، مثلا من خلال تطبيق سياسة تمييزية للهجرة.

حقوق المقيمين غير المواطنين

يشترط القانون الدولي لحقوق الإنسان عموما المساواة في معاملة المواطنين وغير المواطنين. وبمقدور دولة ما رفض منح الحقوق السياسية للمقيمين غير المواطنين، رغم أن التوجه الحالي في الممارسة الديمقراطية هم منح تلك الحقوق السياسية بما في ذلك حق التصويت، بعد مدة معقولة من الإقامة في

البلد (انظر السؤال 34). ولكن باستثناء هذه الحقوق السياسية التي تتماشى والمواطنة، فإنه على الدولة ضمان حماية كافة الحقوق والحريات الأساس الأخرى للمقيمين غير مواطنيها دون تفريق أو ميز. كما أن القوانين التي تؤهل أولئك المقيمين للحصوص على الجنسية في بلد الإقامة يجب أن لا تميز بين الأفراد الذين يطلبون الحصول على الجنسية على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الثقافة أو الدين.

العمال المهاجرون

ما يميز عالمنا المفتوح والمعولم في العصر الراهن هو الرحلات الكثيفة التي يقوم بها الناس بحثا عن حياة أفضل. لقد أظهرت دراسات الأمم المتحدة أن فردا واحدا من أصل خمسين أشخاصا هو/هي عامل مهاجر، لاجئ أو باحث عن إمكانية اللجوء في بلد ما أو مهاجر يعيش في "بلد أجنبي". وتشكل تحويلات الأموال التي يقوم بها أولئك المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية موارد كثيرة تفوق مجموع المبالغ المالية المرصودة لدعم التعاون. وكنتيجة لحركات الهجرة هذه، أصبحت كثير من المجتمعات متعددة الإثنيات وكسبت الكثير من حيث القوة والتقدم. ولكن لم تنجح بعض المجتمعات في التأقلم مع القادمين الجدد وسلالتهم، مما يؤدي إلى الخوف من الأجانب والعنف والتمييز ضدهم (انظر السؤال 70).

مقاربة ديمقراطية

تستند المقاربة الديمقراطية للهجرة إلى انتهاج سياسة إيجابية لتدبير الهجرة القانونية المفهومة والمقبولة من طرف الناخبين والتي تضمن حماية المهاجرين من التمييز والاستغلال بما في ذلك أولئك الذين دخلوا البلاد بطرق غير شرعية. كما أن على كل الدول التعاون من أجل وضع حد لتهريب المهاجرين من طرف مجموعات إجرامية منظمة. وينبغي أن تصبح كل الدول جزءا من الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

طالبوا اللجوء

طالبوا اللجوء أو واللاجئون السياسيون هم شريحة لها وضعية خاصة ضمن مجموعة المهاجرين، إذ لهم الحق في طلب اللجوء السياسي هربا من الاضطهاد في بلد آخر. وعلى الدولة النظر في طلبهم بتروٍّ طبقا للقوانين الدولية المؤطرة لحماية اللاجئين، ورفض إرجاع اللاجئين إلى بلدان فيها تهديدات لحياتهم أو حريتهم.

26. ماهي حقوق الأقليات في الأنظمة الديمقراطية؟

تمنح قوانين حقوق الإنسان ضمانات خاصة لمجموعات الأقليات، سواء كانت أقليات دينية أو ثقافية أو وطنية أو عرقية أو لغوية. ومن حق هذه الأقليات ليس فقط الحق في أن تعترف الدولة بوجودها، بل وأيضا في أن تحمي هويتها الخاصة وأن تهيئ الظروف المناسبة لتشجيع تلك الهوية. وللأشخاص المنتمين إلى أقليات كامل الحقوق الديمقراطية بما في ذلك حق المشاركة، على قدم المساواة مع الآخرين، في الشؤون العامة للبلد وكذلك المشاركة في القرارات التي تمس جماعاتهم الخاصة أو المناطق التي يعيشون فيها.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الأقليات

وقد حددت هذه المبادئ وغيرها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 1992. وتوجد أقليات في كثير من الدول إن لم يكن في معظمها، وينبغي أن يكون مدى اتباع مقاربة إيجابية تجاه حقوق الأقليات محكا لمدى ديمقراطية المجتمع، وينبغي أن يكون تطبيق مبادئ إعلان الأمم المتحدة هدفا واضحا وملحا لجميع البلدان. وسينعكس إعمال الإعلان العالمي لمنظمة اليونسكو حول التعدد الثقافي وخطة العمل إيجابيا كذلك على الأقليات وسيسهم في دعم التماسك الاجتماعي (انظر السؤال 19).

27. كيف ينبغي حماية حقوق الإنسان في الممارسة؟

تختلف المجتمعات الديمقراطية بشان الوسائل التي تتبعها لحماية الحقوق بيد أن المعايير الدولية توفر بعض المبادئ الموجهة بما في ذلك اشتراط حصول كل فرد على ما ينصفه في حالة التظلم من حدوث انتهاك لحقوقه. وينبغي أن يكون بوسع الأفراد الاستناد إلى حقوقهم في المحاكم بمقتضى المعاهدات الدولية التي صادقت عليها حكوماتهم. ولجميع الدول في العالم، باستثناءات قليلة، دساتير مكتوبة تحدد التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الانسان وتكفلها جنبا إلى جنب مع ممارسات النظام الديمقراطي ذاته. والمحاكم هي نمطيا أول المؤسسات التي تتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الفرد حسبما هي محددة

في "الإعلان عن الحقوق – الدستور". ينبغي أن يكون بوسع الأفراد اللجوء إلى المحاكم دون حواجز، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية لهم عند الاقتضاء للدفاع عن حقوقهم. وينبغي أن تنفذ الحكومة قرارات المحاكم وتوجيهاتها ولو بإبطال القوانين المعنية إذا كان الدستور ينص على ذلك أو بدفع تعويض، بيد أن حماية الحقوق كثيرا ما تتطلب أيضا تدابير إيجابية قد تشمل اعتماد تشريع وإجراءات أخرى لتضمن مثلا التحريم القانوني لجميع أشكال التمييز، أو تأمين الحقوق الأساس للفئات الأكثر تضررا كالأطفال أو المجموعات الاجتماعية الهشة والأشخاص في وضعية إعاقة.

قضاة غير منتخبين مقارنة مع الساسة المنتخبين

ولكن هل يعتبر أمرا غير ديمقراطي، كما قد يؤكد على ذلك البعض، أن القضاة غير المنتخبين عادة يتصرفون للتأثير سلبا في تدابير حكومة منتخبة بطريقة قانونية؟ الجواب سيكون لا إذا كانوا يفعلون ذلك لحماية تلك الحقوق الأساس الضرورية لتطبيق المواطنة العادلة أو لضمان استمرار الحكومة نفسها في استعمال سلطها المسطرة (انظر "سيادة القانون"، السؤال 53). ولكن ليس كل أمر تأتيه حكومة منتخبة بالضرورة أمرا "ديمقراطيا"، فقط لأن لها مشروعية قانونية واسعة مستقاة من السيرورة الانتخابية. يمكن للحكومات المنتخبة أن تأتي سلوكات اعتباطية/استبدادية/تسلطية، بطريقة تمييزية أو حتى قمعية، وفي هذه الحالة، يمكن للقضاء أن يتدخل لتصحيح المسار.

مؤسسات أخرى للدفاع عن الحقوق

وفي ظل النظام الديمقراطي كثيرا ما يتجه الناس إلى ممثليهم المنتخبين للمساعدة على تأمين العدالة وضمان حقوقهم. ويمكن أيضا لوسائل الإعلام أن تكون ذات أهمية محورية كرقيب على انتهاك الحقوق، وتوجد عمليا مجموعة من المؤسسات المعنية بالدفاع عن الحقوق بما في ذلك على سبيل المثال تعيين أمين للمظالم أو مسؤول مستقل لمراقبة عمل الإدارات الحكومية. ولكن خير دفاع عن الديمقراطية يكمن في الإيمان بمبادئها وبغاياتها. ولذلك تبدو الأهمية الأساس للتعليم على جميع المستويات في مجال حقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية، إذ ينبغي ألا تقصر برامج التعليم هذه على المدارس والكليات والجامعات بل أن تشمل أيضا السلطات العامة بما فيها أجهزة الشرطة والأجهزة العسكرية.

الحماية الدولية

تسهم المؤسسات الدولية والإقليمية في حماية حقوق الإنسان من خلال هيآت التتبع التي وضعتها لهذا الغرض وكذلك عن طريق توفير إمكانية تقديم شكاوى (انظر السؤال 17). إضافة إلى ذلك، يعد العمل بتعيين خبراء متخصصين (مقررون/ممثلون خاصون...) لدراسة قضايا أو دول مثيرة للقلق ورفع تقارير حولها من الأمور التي تمكن المؤسسات الدولية والإقليمية من التأثير في الحكومات والعمل معها لتحسين حماية حقوق الإنسان.

28. هل يعتبر التعبير عن الاهتمام والقلق الدوليين بأوضاع حقوق الإنسان في بلد ما أمرا مشروعا؟

تلتزم الدول الديمقراطية بقبول النقد الموجه لها حول أوضاع حقوق الإنسان من طرف ساكنتها وأيضا من طرف المجموعة الدولية. إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان من المبادئ الجوهرية في النظام العالمي المعاصر كما يوضحه ميثاق الأمم المتحدة. ولكن تطور حركات حقوق الإنسان الدولية والتوسع القوي لمعايير حقوق الإنسان الدولية أديا إلى موقف جديد: اعتبار كيفية معاملة الدول لمواطنيها شأنا من الشؤون الدولية، وأن النقد الخارجي الموجه للدول من طرف دول أخرى لا يشكل تدخلا في القضايا الداخلية للبلد.

معايير غير انتقائية

ولكن انتقاد الدول يجب أن يكون متساويا وغير انتقائي. ففي كثير من الأحيان، تستنكر الدول الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان من طرف خصومها وتغض الطرف عن تلك التي يأتيها حلفاؤها أو الدول التي يريدون الانخراط معها في أعمال تجارية وما إلى ذلك. إن التمكن من تحقيق الدعم العالمي الموجه لحقوق الإنسان والديمقراطية يقتضي جعل حقوق الإنسان مرتكزة على نسق معايير دولية مشتركة مع محاسبة دولية كاملة ضرورية لكافة الدول.

مسؤولية الحماية

وقد ظهرت نظرية دولية جديدة في القانون الدولي وهي مسؤولية الحماية. حيث تتحمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة في حماية

المدنيين ضد جرائم دولية متمثلة في حروب الإبادة، وجرائم الحرب والتطهير العرقي والحروب ضد الإنسانية. ويظهر هذا حين تعجز دولة أو تبدي عدم استعدادها لحماية مواطنيها. وسيكون على الأمين العام للأمم المتحدة تحديد كيفية التصرف، بما في ذلك إمكانية التدخل في البلد. إضافة إلى ذلك، فقد ظهرت محكمة جنائية دولية في 2002 لها مسؤولية محاكمة الأفراد، بمن فيهم العسكريين وموظفي الدولة، المتهمين بمثل هذه الجرائم.

ثالثا: انتخابات حرة ونزيهة

29. لماذا تعتبر الانتخابات مهمة؟

تعتبر الانتخابات أهم آلية ديمقراطية تمكن المواطنين من اختيار مرشحين لإدارة الشأن العام والسماح لهم للعمل خلال مدة ولايتهم. للانتخابات على المستوى الوطني غرض مزدوج، أولا لاختيار رئيس الحكومة أو المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية، والسياسة العامة التي ستتبعها الحكومة، وثانيا، لاختيار أعضاء الجمعية النيابية أو الهيئة التشريعية أو البرلمان التي ستبت في التشريعات وفرض الضرائب وتفحص أعمال الحكومة نيابة عن الشعب.

وفي النظم الرئاسية، حيث رئيس الدولة هو رئيس الحكومة، يجري التمييز بوضوح بين هتين الغايتين بإجراء انتخابات منفصلة أولا، لاختيار الرئيس من جهة ثم لاختيار أعضاء السلطة التشريعية من جهة أخرى. ومثل هذه الانتخابات قد تجرى أو لا تجرى في نفس الوقت. وفي نظام رئاسة الوزارة أو النظام البرلماني تفي انتخابات واحدة بكلا الغايتين، إذ أن أعضاء البرلمان المنتخبين هم الذين يحددون من سيكون رئيس الحكومة على أساس اختيار زعيم الحزب الذي يمكن أن ينال دعم الأغلبية في البرلمان.

الانتخابات ومراقبة الشعب

يمثل الانتخاب المنتظم لهؤلاء المسؤولين الحكوميين من خلال اقتراع علني في عملية منفتحة وتنافسية، الأداة الرئيسية لمراقبة الشعب في ديمقراطية نيابية، إذ تبين الانتخابات أن السلطة السياسية تستمد من الشعب ويحتفظ بها بثقة منه، وأن الشعب هو من يجب أن يقدم إليه الساسة حسابا عن أعمالهم. وإمكانية التنحية عن المنصب هي التي تكفل في نهاية المطاف أن يفي الأعضاء المنتخبون بما يناط بهم من مسؤوليات وأن يحافظوا على قواعد المناصب العامة، كما تضمن إجراء ما يتطلبه تغير الظروف من تغييرات في موظفي الحكومة وسياساتها.

لماذا يجب أن يكون الاقتراع سريا؟

كان الفيلسوف الانجليزي الليبرالي جون استوارت ميل يعتقد بأن التصويت يجب أن يكون علنيا ليتمكن الناخبون من تحمل مسؤوليتهم أمام مواطنيهم على الطريقة التي يصوتون بها، وتشجيعهم على الأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة الأوسع عوض التركيز على مصالحهم الخاصة الضيقة. ولكن قلة قليلة من المفكرين اتفقوا مع هذا الرأي المتغطرس. وفي الحقيقة، فإن الممارسة تظهر أن التصويت العلني يجعل المصوتين في وضعية ضعف أمام الضغط غير المناسب والذي تقوم به أطراف نافذة : المشغلون، مالكو الأراضي، رجال الدين، أو المسؤولون بكافة شرائحهم – وكذلك عرضة للفساد والرشوة من طرف أولئك الذين يسعون إلى الفوز في الانتخابات. أما التصويت السري الذي توضع بموجبه تدابير لضمان سرية التصويت، فيعتبر اليوم خاصية مهمة من خصائص الأنظمة الديمقراطية.

30. هل ينبغي أن يعين رئيس الدولة بانتخاب شعبي؟

يكتسي منصب رئيس الدولة طابعا رسميا ورمزيا على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يمثل وحدة الأمة وسموها فوق التنافس الحزبي، واستمرارية الدولة على حساب سيرورة التغييرات التي تعرفها الحكومات وديمومة الدستور مقارنة بالطابع المؤقت للتشريعات الخاصة. ويمكن لهذه الوظيفة الرمزية أن تتسم بأهمية خاصة في أوقات الأزمات الوطنية أو الخلافات الدستورية عندما يجوز لرئيس الدولة ممارسة سلطات تقديرية هائلة.

الأنظمة المختلفة

تتبع أنواع متعددة من الأنظمة السياسية طرقا مختلفة لتعيين رئيس الدولة. ففي النظام الرئاسي (انظر السؤال 29) يجمع الرئيس بين الوظيفة الرسمية لرئيس الدولة والوظيفة التنفيذية لرئيس الحكومة (كما هو الحال في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية)، ولكن قد يكون من الصعب أحيانا التمييز بين هذه الوظائف. وفي الأنظمة البرلمانية (انظر السؤال 29) فإن وظيفة رئيس الدولة مستقلة تماما عن رئاسة الحكومة، حيث رئيس الحكومة هو من يسيرها. فهو رئيس ليست له صلاحيات السلطة التنفيذية، وهو ينتخب إما من طرف البرلمان أو عن طريق الانتخاب المباشر من طرف الشعب (كما هو الحال في ألمانيا، وإيرلندا والهند، وغيرها). وفي الملكية الدستورية يعين رئيس الدولة بالوراثة ويتولى منصبه مدى الحياة (مثل اليابان والتايلاند وإسبانيا وغيرها).

ليست هناك إجابة بسيطة عن السؤال المتعلق بأفضل هذه النظم، إذ يجب تقييم كل منها في سياق النظام الدستوري برمته.

31. ماهي المناصب العامة الأخرى التي يجب الوصول إليها عن طريق الانتخاب؟

لما كان رئيس السلطة التنفيذية مسؤولا أمام الشعب والبرلمان عن إدارة وكفاءة جميع الموظفين المدنيين العاملين في خدمة الحكومة الوطنية، فإن ثمة حجة قوية لشغل مثل هذه الوظائف بالتعيين من أعلى عوض الانتخاب من أدنى شريطة

أن تكون مسطرة التعيين الأولى مفتوحة لأي فرد مؤهل من أفراد المجتمع. بيد أن الديمقراطية تتطلب أيضا خدمات عامة تستجيب للاحتياجات المحلية ولتغير الظروف المحلية، وهنا يكمن تبرير وجوب وجود هيئات منتخبة للإشراف على إدارة الخدمات المحلية – الصحة والتعليم والشرطة وما إلى ذلك- ولتولي المسؤولية عن إدارة الشأن المحلي بصفة عامة.

الانتخابات والقضاء

هل ينبغي انتخاب أعضاء السلطة القضائية ؟ يبدو لأول وهلة أن المنطق يقتضي ذلك، مثلما ينتخب أعضاء السلطة التشريعية والرئيس التنفيذي بمعرفة الشعب. بيد أنه بالنظر إلى أن السلطة القضائية تضطلع بالأحرى بوظيفة قانونية لا سياسية تكمن فعاليتها في ضمان الاتساق والحياد لا في الشعبية، فإنه ينبغي أن يكون شغل المنصب بمأمن من الرفض الشعبي أو من خطر أن يصبح شاغله في أعين الناس ممثلا لشريحة معينة من المجتمع. فمهمة ضمان بقاء التشريع ومستويات العقوبة وغيرها مسايرة للرأي العام هي مهمة البرلمان لا السلطة القضائية ذاتها. على أن نمط الاختيار للتعيين في السلطة القضائية يمثل في نفس الوقت مثار قلق ديمقراطي مشروع، خاصة حين ينطوي على إجحاف بقطاعات هامة من المجتمع، مثل النساء أو أفراد الأقليات العرقية أو غيرها.

32. هل ينبغي وجود أكثر من غرفة واحدة منتخبة بالبرلمان؟

إن مهمة البرلمان أو السلطة التشريعية هي فحص القوانين التشريعية والضرائب والنفقات العمومية والمصادقة عليها، إضافة إلى مراقبة الحكومة والمصادقة على الاتفاقيات وتتبع إمكانات التظلم وتقديم الشكاوى من طرف العموم في حالة سلوكات تدبيرية سلبية. إن الحجة وراء وجود غرفة برلمانية ثانية تنتخب على أساس مختلف عن الغرفة الأولى ترتكز على الرغبة في ضمان أكبر اهتمام وأوسع دعم للقيام بتلك المهام المشار إليها آنفا. إنها مهمة بوجه خاص في النظام الفيدرالي الذي تمثل فيه الغرفة الثانية مصالح الولايات الأعضاء في مجموعها وليس مصلحة الإقليم الذي يعامل على نحو كلي. وتضطلع الغرفة الثانية كذلك

بمهمة جعل البرلمان ذي قدرة على الإدماج من خلال تأمين التمثيلية لكافة المجموعات الاجتماعية المتنوعة للسكان وللأفراد القاطنين خارج البلد.

انتخابات مختلفة ومتعددة

تختلف أساليب الانتخاب عادة بين الغرفتين، حيث تنتخب الغرفة الأعلى (مجلس الشيوخ أو الأعيان) انتخابا غير مباشر أو على أساس دوائر انتخابية مختلفة، أو لمدى زمني مختلف حتى يمكن، مثلا، ألا ينتخب في أي وقت معين سوى جزء فقط من أعضاء البرلمان. فالانتخاب المباشر، في النظام النيابي لأعضاء المجلس الأدنى (مجلس النواب) من طرف البلد في مجموعه وفي وقت واحد، يجعله المصدر الرئيس للشرعية الشعبية للحكومة ويعطيه الأولوية في التشريع، أما مجلس الشيوخ فله على أكثر تقدير سلطة تأجيل أو اعتراض محدودة. وتميز هذه الأولوية التي تمنح للغرفة الدنيا/المجلس الأدنى البلدان التي تعين فيها الغرفة العليا دون اللجوء إلى الانتخاب التنافسي.

33. ماهي المدة الزمنية الواجبة للانتخابات؟

كان الديمقراطيون الأوربيون الراديكاليون في القرن التاسع عشر يطالبون بانتخابات سنوية للبرلمان حتى يتسنى الإبقاء على مراقبة فعالة على النواب، غير أن مهمات الحكومة والبرلمان في العصر الحديث تتطلب مدة أطول من سنة واحدة لإدارة الاقتصاد بطريقة فعالة ولكي تظهر آثار السياسات المنتهجة. وعادة ما تقبل الآن لمدة أربع سنوات كحل وسط معقول يوفق بين حاجة الحكومة إلى الاستمرارية من ناحية، ومتطلبات الاستجابة والمساءلة من الناحية الأخرى. ولكن توجد اختلافات حول هذه المدة الزمنية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يبقى أعضاء مجلس الممثلين مدة سنتين في حين يظل أعضاء مجلس الشيوخ مدة ست سنوات.

توقيت الانتخابات

غير أنه من المهم، أيا كانت المدة المحددة لشغل المناصب الانتخابية، ألا يترك للحكومة القائمة في السلطة أمر تحديد الوقت لأي انتخاب، فمن المبادئ الأساس للانتخابات "الحرة والنزيهة"، كما سترد مناقشته أدناه (انظر السؤال43) أن

العملية الانتخابية ينبغي ألا توضع ضوابطها بمعرفة الحزب أو الأحزاب القائمة في السلطة وألا تعطي هذا الحزب أو هذه الأحزاب أية ميزة غير عادلة. وينبغي أن يشمل هذا الاقتضاء توقيت الانتخابات كما يشمل إدارتها.

34. هل ينبغي أن يحرم أحد من الحق في التصويت؟

تشمل إمكانات الإقصاء المطبقة عادة في معظم الديمقراطيات الأطفال والمجرمين والمختلين عقليا والمقيمين الأجانب. وهذه مجموعة مختلطة إلى حد بعيد ومن الواضح أن كل فئة منها تنطبق عليها أسباب مختلفة. فاستبعاد الأطفال غير البالغين سنا معينة يبرره المنطق وسيكولوجية النمو، إذ يفتقر معظم الأطفال – الأصغر سنا – إلى الخبرة الكافية أو الإدراك الكافي للآثار الأطول مدى لاختياراتهم، بحيث لا يمكن معاملتهم بطريقة غير أبوية. وهناك في معظم المجتمعات مجموعة من الحقوق التي يحصل عليها الأطفال معا والتي تحدد مرحلة الرشد: حق الزواج، وحق الملكية، وحق مباشرة الإجراءات القانونية شخصيا، وحق التصويت. وعادة ما تتزامن هذه الحقوق في سن الثامنة عشرة مع آخر سنة لترك المدرسة الثانوية ومع الالتزام بالخدمة العسكرية.

تحديد السن

تحديد أي سن هو على نحو ما أمر اعتباطي. فهناك ما يدل على أن الأطفال اليوم ينضجون في سن مبكرة أكثر مما كان عليه الحال في الماضي. وهم يحصلون على بعض الحقوق، مثل العمل بأجر كامل الوقت، قبل الثامنة عشرة، وهناك للأسف قدر من الحقيقة في الحجة القائلة بأن بعض الأطفال بحاجة إلى حمايتهم من الكبار الذين يفترض أنهم مسؤولون عنهم، وأن ذلك يقتضي أن يتمكن الأطفال من أن يكون لهم رأي في حياتهم في وقت سابق. وعلى أي حال فإن النضج عملية مستمرة، والإعداد للمواطنة الديمقراطية ينبغي أن يتضمن قدرا من الإشراك في اتخاذ القرارات بشكل جماعي في الأسرة وفي المدرسة في سن مبكرة. غير أنه ليس في هذه الاعتبارات من قوة الإلزام ما يكفي لتبرير خفض سن التصويت في الانتخابات العامة بدرجة كبيرة دون الثامنة عشرة، أو لتقويض الأهمية الرمزية لتحديد وقت معين يعترف فيه المجتمع لكل فرد ببلوغ وضع الرشد وحقوقه معا.

المجرمون والتصويت

أما الحجة المؤيدة لاستبعاد المجرمين، الذين يقضون أحكاما بالسجن، من التصويت فهي أن من تثبت إدانتهم بجرائم خطيرة ضد القانون يفقدون الحق في إبداء رأي في صياغته. ويمكن مع ذلك، من ناحية أخرى، المجادلة بأن فقدان الحرية لا ينبغي أن يؤدي إلى فقدان جميع حقوق المواطنة الأخرى، وأن المسجونين بصفة خاصة بحاجة إلى الوصول إلى الممثلين المنتخبين كي يساعدوا على حمايتهم من معاملة وظروف سجن غير قانونية أو غير إنسانية. وفي حكم للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في سنة 2005 (6-10-05)، حكمت بأن حرمان الأشخاص السجناء من الحق في التصويت يعد خرقا لحقوق الإنسان. إن رفض هذا الحق، كما قال القضاة، يعد أمرا منافيا لمسعى إعادة إدماج الجاني بوصفه فردا محترما للقانون.

المقيمون الأجانب

وأخيرا نصل إلى استبعاد المقيمين الأجانب، وهو الأمر الأكثر إثارة للخلاف. فحق التصويت هنا يحمل في ثناياه السؤال الأوسع عن مؤهلات الحصول على المواطنة. فإذا كنا نعترف بأن الديمقراطية انبثقت من التحدي الذي شهده القرن الثامن عشر لمبدأ المولد أو الإرث الذي نادت به الأسر الحاكمة بوصفه الأساس الوحيد للحقوق السياسية، فإنه لا ينبغي لنا، إن توخينا المنطق، أن نجعله معيار المواطنة الوحيد لاستبعاد المقيمين المستقرين بشكل قانوني في البلد. وقد تكون مسألة مدة الاستقرار مثارا للنزاع، ولكن تحديد مدة للإقامة لا تزيد عن خمس سنوات يعد شرطا معقولا لطلب المواطنة لمن يختارون ذلك.

35. كيف ينبغي أن تكون إجراءات تسجيل الناخبين؟

يبدو تسجيل الناخبين كمسألة فنية، ولكن الإجراءات المتبعة في هذا الشأن لها عمليا أهمية كبيرة بالنسبة لحق التصويت. فالفكرة في وجود سجل للناخبين يجري إعداده قبل إجراء الانتخابات أمر بسيط : إذ ينبغي التعرف على الناخبين بشخصهم وتسجيل عملية التصويت حتى لا يصوت شخص مرتين أو ينتحل شخصية ناخب آخر، أو يصوت دون أن يحق له ذلك.

أهمية التسجيل الإجباري

بيد أن هناك طرقا مختلفة قد تؤدي إجراءات التسجيل فيها إلى تثبيط همة المواطنين عن ممارسة حقهم في التسجيل، أو عن عدم ممارستها فعلا، وقد يكون التسجيل اختياريا وقد يعتمد إعداده على جهود متطوعي الحزب المجانية. وقد يجري التسجيل قبل انتخاب ما بوقت طويل إلى حد أن يعفو عليه الزمن تماما قبل عقد الانتخاب، وقد يستخدم السجل لأغراض حكومية أخرى كأن يتخذ كسجل لأغراض الضرائب أو الحالة الاجتماعية أو الوضع المهني، وهي أغراض ينبغي أصلا أن يطلب إلى المواطنين إعلانها على حدة. ويتمثل الإجراء الأكثر اتفاقا مع الممارسة الديمقراطية في أن يكون التسجيل إجباريا وأن يتولى إعداد السجل موظفون مأجورون مدربون لهذا الغرض، وأن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن عمليا من تاريخ الانتخاب، وأن يبقى السجل منفصلا ماديا وتنظيميا عن السجلات الحكومية الأخرى.

36. هل يعتبر عزوف الناخبين عن التصويت أمرا مهما؟

إن نسبة الناخبين المسجلين الذين يصوتون فعلا في تناقص كبير وفي بلدان كثيرة ومنذ مدة طويلة، رغم أن هناك اختلافات لا يستهان بها بين انتخابات عديدة في البلد الواحد. ولكن ذلك التراجع في دول كثيرة هو في نفس الوقت مؤشر قلق على أن الأمور ليست كلها على ما يرام فيما يتعلق بالمسار الديمقراطي. وفي استطلاعات الرأي، يعبر كثير من الناخبين عن استيائهم الكبير من الساسة بشكل عام، حيث ينظرون إليهم على أنهم يخدمون مصالحهم الذاتية وأنهم بعيدون كل البعد عن اهتمامات وانشغالات الناس أمثالهم. وهناك أيضا الاعتراف بأن الاختلافات الجوهرية بين الأحزاب السياسية أصبحت شبه غامضة، مع تناقص فرص المبادرات السياسية من طرف الحكومات بشكل كبير جراء ضغوط العولمة والمؤسسات الدولية.

تدابير مناهضة عزوف الناخبين

يمكن مناهضة عزوف الناخبين من خلال تبسيط كيفية التصويت فعليا. ولقد تم القيام بتجارب عديدة مؤخرا في المجتمعات الديمقراطية لتمكين الناس من التصويت من منازلهم دون أن يكون عليهم التنقل إلى مكان التصويت. ولهذا، فيمكن توسيع فضاءات التصويت لتشمل ليس فقط فضاءات المرضى أو الأشخاص في وضعية إعاقة أو المسافرين بل كذلك أي فرد يريد أن يصوت بهذه الطريقة. وقد شرع في

التفكير في طرق أخرى أكثر طموحا من قبيل التصويت عبر البريد الالكتروني سواء من المنزل أو أماكن العمل في بعض البلدان. وقد أصبح الآن التعامل البنكي الالكتروني أمرا سائدا كما أن الناس قد اعتادوا التصويت عبر الهاتف لتحديد نتائج برامج التلفزيون.

ألا يمكن تعميم هذه الإمكانات على الانتخابات وهل من الممكن أن تصبح وسائل لتحفيز الشباب على الاهتمام أكثر بالسياسة؟ ولكن للتصويت انطلاقا من المنزل مع ذلك سلبيات أخرى حيث ترتفع فرص التزوير وانتحال الشخصيات؛ وقد تضعف الناخبين أمام ضغوط غير مناسبة داخل أوساط الأسر. وفي كل الأحوال، فإن الحلول التقنية المحضة لا يمكنها بمفردها معالجة المشكل الرئيس المتمثل في عزوف الناخبين ولا في تحرير الساسة من مسؤولياتهم تجاه تجديد الالتزام بفعالية في احتياجات وهموم ناخبيهم.

الاقتراع الإجباري

إن الحجة التي تؤيد جعل الاقتراع إجباريا (كما هو الحال مثلا في استراليا) هي أن المساعدة على اختيار الحكومة وانتخاب النواب واجب مدني مثلما هي حق، دافعت أجيال سابقة من أجل الحصول عليه. وينبغي أن يسجل الامتناع عن التصويت عمليا على ورقة الاقتراع، لا أن يعبر عنه ببساطة بعدم الحضور كما هو شأن المواطن اللامبالي والغائب ومن لم يعد على قيد الحياة. ويمكن أن يرد على ذلك بأن ثمة تناقضا في جعل "الانتخاب الحر" إجباريا أو في إلزام الناس بممارسة "حقوقهم" وبأن مستويات إحجام المقترعين ومدى تواتره بين جماعات مختلفة من السكان تشكل مؤشرا هاما أو إشارة إنذار مبكر إلى وجود سلبيات في العملية الديمقراطية لا يجب التغاضي عنها.

37. من يستطيع التقدم إلى المناصب العامة؟

لكل شخص الحق في التصويت، وله كذلك من حيث المبدأ، التقدم إلى الانتخاب، غير أن السائد في بعض البلدان هو تحديد عتبة سن أعلى للمرشحين منها للناخبين. فباستثناء هذا المعيار، لا توجد شروط أخرى. إننا نصوت على الممثلين ليس لخبرة معينة يتميزون بها، بل لأننا نثق فيهم للقيام بعمل يعكس ضميرا حيا في الدفاع عن مصالح الناخبين، في فحص عمل واقتراحات الحكومة وفي إنجاز البرنامج الذي انتخبوا لأجله. ويمكن لأي شخص معتدل الذكاء، ذي ضمير حي، وقدرات على العمل المنظم وعلى التعبير الفصيح والتواصل الواضح، أن يقوم بتلك المهام بصرف النظر عن أصوله الاجتماعية. وبعد

انتخابهم، سيصبح لديهم الوقت والموارد اللازمة لإنجاز عملهم على أحسن وجه. وسيراكمون خبرة وتجربة تدريجيا ولكن من الشروط الضرورية في مجال المحاسبة الانتخابية أن لا يكون هذا العمل مضمونا طول الحياة.

المنافسة الفردية

ومع أن أناسا كثرا يمكنهم القيام بعمل ممثل الشعب، إلا أن عددا قليلا فقط يتمكنون من الحصول على هذه الصفة. والطريق إلى ذلك طويلة وشاقة. وفي أغلب الأحوال، يحتاج المرء إلى أن يكون عضوا في حزب سياسي قائم وأن يكون قد عمل لصالحه لسنوات عديدة، وعادة ما يجب أن تكون له خبرة في العمل السياسي بالمؤسسة الانتخابية على المستوى المحلي أو الجهوي/الإقليمي. وسيكون عليهم إذ ذاك إقناع مجموعة منتقاة من المكتب الإداري أو لجنة من الحزب بصلاحيتهم مقارنة مع آخرين، وسيتمكنون من الفوز في دورة انتخابية أو دورتين قبل الحصول على كرسي أو وظيفة في لائحة الحزب. ومع ذلك، فقد يكون ذلك أسوأ سنة للحزب. لذلك، فإن الأمر يتطلب إرادة قوية وحظا. وفي آخر المطاف، فإن الفائزين هم فقط أولئك الأشخاص الذين يتميزون باهتمام كبير بقضايا الشأن العام وبالاستعداد للعمل في ساعات خارج أوقات العمل الاعتيادية.

شروط الترشيح

ثمة سؤال مختلف يتعلق بإجراءات الترشيح أو تسجيل الترشيح. تسعى معظم النظم الانتخابية إلى ثني المرشحين العابثين عن تسجيل ترشيحاتهم، وذلك باشتراط حد أدنى من توقيعات التأييد من ناخبين مسجلين في الدائرة الانتخابية و/أو باشتراط تقديم وديعة نقدية تصادر في حالة عدم الحصول على حد أدنى من عدد الأصوات. والخطر الكامن في هاتين الممارستين أنهما قد تردعان المرشحين الجادين مثلما تردعان العابثين كذلك، وخاصة حين يمثلون أحزابا أو قوى سياسية جديدة. في بعض البلدان، يقتصر التقدم إلى المناصب على المرشحين الذين يمثلون أحزابا مسجلة من قبل. والهدف من ذلك، هنا أيضا، ثني العابثين، ولكنه يمكن أيضا أن يستخدم كوسيلة للتحكم في الأحزاب والمرشحين مما يحد من فرص التعبير المشروع عن الرأي الانتخابي.

الانتخابات الأولية

في الولايات المتحدة الأمريكية، يختار المرشحون لكل حزب عن طريق انتخاب أولي يقتصر على الناخبين المسجلين للحزب المعني بالأمر. وعلى الرغم من أن هذه الممارسة تعطي للناخبين إمكانية الإسهام في تحديد من يتقدم إلى المنصب مثلما يحددون من ينتخب له، فإنها ترفع بدرجة كبيرة من تكاليف الانتخابات وتخلق انحيازا لمن يتمتعون شخصيا بالثراء أو من يتمتع مؤيدوهم بالثراء. ونظرا لهذا الجانب السلبي، أصبح من الشائع أن يختار المرشحون باقتراع جميع أعضاء الحزب في القسم أو الدائرة الانتخابية المعنية، وإن كانت هذه الدرجة من الديمقراطية في اختيار المرشحين غير مطبقة على نطاق شامل.

38. ماهي أسباب عدم التمثيلية المتكافئة بين الرجال والنساء في المناصب العامة؟

إن نسبة النواب من النساء في الديمقراطيات الغربية منخفضة جدا مقارنة بنسبة النساء في مجموع الناخبين. فالمتوسط في الديمقراطيات القائمة منذ زمن طويل يقل عن 18 % حيث يتراوح بين متوسط يبلغ 40 % تقريبا لبلدان الشمال و10 % لمعظم البلدان الأخرى مع انخفاض إلى 6 % في البلدان الأكثر انخفاضا. وأسباب هذا الوضع تاريخية من ناحية وداخلية من ناحية أخرى وسياسية من ناحية ثالثة. فعبر تاريخ الإنسانية، كان ينظر إلى النساء على أنهن غير قادرات، لعوامل طبيعية، على مزاولة النشاط السياسي واستبعدن بشكل رسمي أو غير رسمي من هذا النشاط مما رسخ الاعتقاد بعدم قدرتهن. ويؤدي تراكم هذه المعتقدات السابقة، الذي يعززه التقسيم غير المتساوي للعمل المنزلي، والذي تستمر المرأة بمقتضاه في تحمل المسؤولية الكبرى في تربية الأطفال وخدمة البيت، إلى تعويق النساء في سعيهن إلى المناصب السياسية. فالسياسة نشاط يستغرق الوقت بدرجة كبيرة، وساعات عمل الحكومة والبرلمان كثيرا ما تتطلب التضحية بالاعتبارات الاجتماعية والنشاط السياسي ذاته، الذي يشجع على التنافس، والتسابق الحزبي والسعي الشخصي إلى العظمة، نشاط تميل النساء بدرجة أكبر من الرجال إلى اعتباره غير ملائم لطبيعتهن.

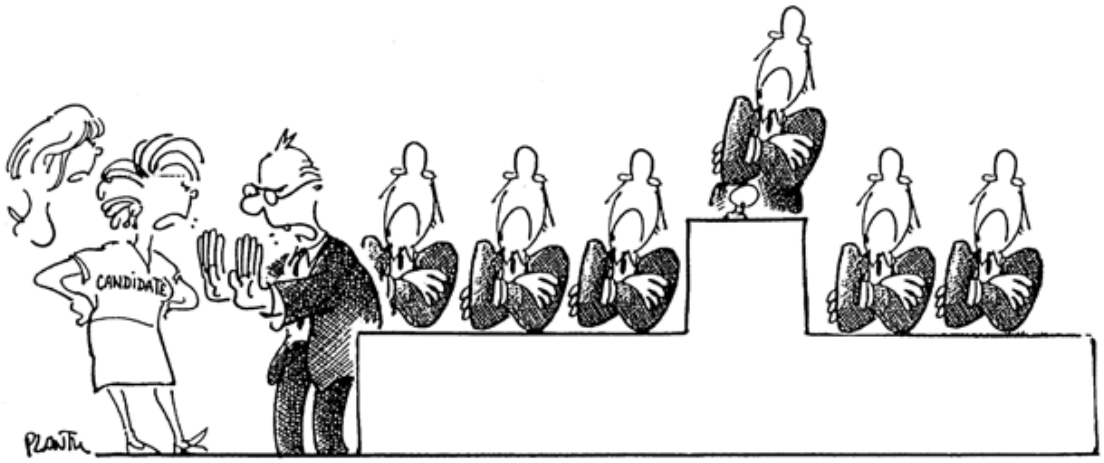

أسباب أهمية المساواة

هل المساواة مسألة مهمة؟ الأكيد أن الأمر مهم من زاوية المساواة السياسية إذا كان من شأنه أن يميز تمييزا كبيرا بين أي قسم من المجتمع في الوصول إلى المناصب العامة، انتخابية كانت أم غير انتخابية. وهناك أيضا سبب قوي لافتراض أن القضايا التي تمس النساء لا تعالَج بجدية كافية من لدن الرجال، ولا تعطاها أولوية في تخصيص الأموال العامة في مجالات الإنفاق. وعلى الرغم من أنه ليس للنساء جميعا نفس الآراء والمصالح، فإن ثمة شيئا يستفز كثيرا منهن في تولي برلمان يطغى عليه الذكور ويبت في التشريعات المتعلقة بمنع الحمل والإجهاض والاغتصاب وما إلى ذلك. وعلى أي حال، فإن المجتمع في مجموعه هو الخاسر إذا لم يفسح المكان المناسب للقدرات والطاقات المميزة للنساء في الحياة العامة.

تعديل كفة الميزان

ما الذي يمكن عمله لتعديل كفة الميزان؟ إن التغلب على تراكم تاريخي من اللامساواة السياسية يتطلب عملا على مستويات كثيرة، تغيير المواقف والسلوكات عن طريق المدارس والتعليم العام وتحسين مرافق رعاية الأطفال وإعادة النظر في مواعيد عمل البرلمان ومرافقه وغير ذلك كثير. وتتحمل الأحزاب السياسية مسؤولية خاصة بأخذ المبادرة لتشجيع عضوية النساء وأن تضعهن في الصدارة كمرشحات للانتخاب سواء من خلال تطبيق نظام الكوتا/الحصص أو الأماكن المحجوزة أو غير ذلك من الوسائل مثلما حدث بنجاح في بلدان الشمال. ويمكن تبرير هذه التدابير وغيرها من الإجراءات التمييزية الإيجابية بالبند 4.1 من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال الميز ضد النساء التي تؤكد على أن : "اتخاذ الدول الأعضاء لتدابير خاصة ومؤقتة تسعى إلى تسريع وتيرة المساواة الفعلية بين الرجال والنساء لن تعتبر تمييزا".

النساء في الديمقراطيات حديثة العهد

تشكل النساء، باستثناء دول شمال أوربا، في الأنظمة البرلمانية حديثة العهد أو التي تم إعادة إنشائها، نسبا مرتفعة إلى حد ما من النساء الأعضاء (مثلا رواندا 49%، الأرجنتين 31%، إفريقيا الجنوبية 30%، الفيتنام 27%، بلغاريا 26%، أوغندا 25% - المصدر اتحاد البرلمانات). ومن عوامل سهولة انتخاب النساء في البرلمانات الجديدة عدم وجود رجال برلمانيين يعارضون تنحيتهم من تلك المناصب. ولعل المثال الأكثر بيانا على هذا القول هو مقارنة نسبة النساء في برلمان اسكوتلاندا الجديد والجمعية الويلزية (40% و50% تباعا) بتلك في الدولتين المنتخبتين في برلمان المملكة المتحدة بويستمينستر (حوالي 15%).

39. بأي معنى يمثل النواب البرلمانيون مجموع الناخبين؟

هناك معنيان أساسيان للتمثيل السياسي: الأول هو مفهوم الوكالة الذي يعتبر النائب بمقتضاه "مفوضا" من أفراد دائرته (أو دائرتها) و"نائبا عنهم" و"متصرفا باسمهم". ويتصرف النائب في بعض المجالات باسم جميع أفراد دائرته أو ناخبيه: على سبيل المثال، في تنمية المصالح المحلية أو في التعبير عن الرأي المحلي أو في السعي لمعالجة مشاكل الأفراد. وفي مجالات أخرى يمثل فقط من صوتوا له بتنفيذ البرنامج والسياسات التي شكلت برنامجه الانتخابي الذي رفضه بعض أفراد دائرته مثلما أيده آخرون. فالفكرة القائلة بأن النواب البرلمانيين يتحدثون ويتصرفون باسم جميع أفراد دائرتهم في جميع المجالات هي ضرب من الخيال، وهي ببساطة تتعارض مع مسؤولياتهم في العمل بما يتفق والبرنامج الذي انتخبوا على أساسه ومن أجل الوفاء به على نحو كامل.

تمثيل الكيان المصغر

والمفهوم الثاني للتمثيل السياسي هو مفهوم الكيان المصغر، ويتعلق بالأحرى بالجمعية النيابية في مجموعها لا بالممثلين بصفتهم الفردية. يمكن أن يقال عن جمعية تشريعية أنها تمثيلية كلما كانت تعكس صورة الناخبين عامة من بعض الجوانب : تشكيلتهم الاجتماعية أو توزيعهم الجغرافي أو توزيع أصواتهم بين مختلف الأحزاب. فما هي أهم هذه الجوانب؟ إنها جميعا مهمة، ولكن يمكن القول، في نظام يكون فيه الاختيار الانتخابي بين أحزاب وطنية تعرض برامج

تشريعية متنافسة، بأن شرط أن يعكس تكوين الجمعية توزيع الأصوات الوطنية المعطاة لكل حزب هو الأكثر أهمية. يتحقق هذا الشرط كليا في نظم الانتخابات النسبية (انظر السؤال 40).

مبدءان ديمقراطيان

يمكن النظر إلى هذين المفهومين للتمثيل/للنيابة: مفهوم الوكالة ومفهوم الكيان المصغر على أنهما يتضمنان المبدأين الأساسيين للديمقراطية اللذين سبق الحديث عنهما (انظر السؤال 1). فمبدأ سيادة الشعب – بمعنى أن كل السلطة السياسية تنبثق من الشعب، وأن البرلمان والحكومة خاضعين لمراقبة الشعب – متضمن في مفهوم النائب كوكيل للناخبين مفوض منهم ويعمل باسمهم ومسؤول أمامهم ويمكن تنحيته في الوقت المناسب بمعرفتهم، والمفهوم الثاني، الكيان المصغر، تصور التمثيل فيعادل مبدأ المساواة السياسية: أي أن يكون لكل صوت نفس الوزن أو القيمة بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه صاحبه وبصرف النظر عن الحزب الذي يصوت له. وبقدر ما يحترم هذا المبدأ، تكون الجمعية ممثلة، ككيان مصغر، لجموع الناخبين وتعكس توزيعهم الجغرافي وتوزيع أصوات الشعب بين الأحزاب المختلفة.

40. ما الفرق بين النظم الانتخابية المختلفة؟

هناك نظم انتخابية عديدة يُعمل بها في شتى أنحاء العالم، ولكن سنتناول هنا الأنواع الخمسة الرئيسة فقط. وسنبحث مزايا كل منها في الإجابة على السؤال الموالي. هنا نقتصر فقط على مجرد وصفها :

نظام الأغلبية

يستعمل نظام الأغلبية أو المنصب لمن يحرز قصب السبق، للانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أمريكا اللاتينية وكذلك في المملكة المتحدة والكثير من مستعمراتها السابقة. وبمقتضى هذا النظام يقسم البلد إلى دوائر متساوية الحجم تقريبا، وللناخبين أن يصوتوا لفائدة مرشح واحد ويتم انتخاب المرشح الذي يفوز بأكبر عدد من الأصوات سواء حصل أو لم يحصل على أغلبية الأصوات المدلى بها. هذا هو المقصود بكلمة "الأغلبية".

نظام التصويت التعاقبي/ البديل

يستعمل التصويت البديل لمجلس النواب في استراليا ونظام الدوائر هنا كما هو في النظام السابق أعلاه، ولكن الناخب يبين تفضيلاته/اختياراته مرتبة بحسب الأولوية أمام المرشحين. فإذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة من تفضيلات المرتبة الأولى فإنه يتم إقصاء المرشح الحاصل على أقل الأصوات ويعاد تقسيم أوراق انتخابه بين الباقين وفقا لتفضيلات المرتبة الثانية. وتستمر هذه العملية حتى يحصل مرشح واحد على أغلبية الأصوات. ويمكن أيضا الوصول إلى أغلبية بعقد جولة انتخاب ثانية يشترك فيها فقط المرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات في الجولة الأولى (كما هو الحال في فرنسا).

نظام الصوت الواحد القابل للتحويل

يستعمل نظام الصوت الواحد القابل للتحويل في ايرلندا ومالطة ومجلس الشيوخ في استراليا. وهنا تعود الدوائر إلى عدد من الأعضاء يتراوح عادة بين 3 و 7 تبعا لكثافة السكان، ولكل ناخب أصوات بقدر عدد النواب المطلوب انتخابهم، والذين يسردهم الناخب بترتيب اختياراته المفضلة. ولكي ينتخب المرشح، يجب أن يحصل على حصة معينة أو نسبة من الأصوات المدلى بها. كما يجوز لمن يخفقون في بلوغ هذه الحصة من الاختيارات الأولى أن يحققوا ذلك على مستوى الاختيارات الثانية والتالية لها وفقا لصيغة معينة لإعادة توزيع هذه الاختيارات.

نظام اللائحة الحزبية

يستعمل نظام اللائحة الحزبية في معظم بلدان غرب وشرق أوربا وفي بعض البلدان الإفريقية والأسيوية. وفيه تعد الأحزاب لوائح إقليمية أو وطنية بالمرشحين مرتبين وفق الأولوية، ويدلي الناخب بصوت واحد للحزب الذي يفضله، وحينئذ ينتخب المرشحون من الحزب بحسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب من مجموع الأصوات المدلى بها. وقد يشترط أن يحصل الحزب على نسبة دنيا من الأصوات للفوز بأية مقاعد.

النظام المختلط الأعضاء

يكتسي النظام المختلط الأعضاء أو العضو الإضافي رغم كونه غير منتشر، شعبية متزايدة في مناطق عديدة من العالم كصيغة توافقية تجمع بين نظامي

التعدد واللائحة. وبمقتضى هذا النظام تنتخب نسبة من المرشحين (50 بالمائة على الأقل) في دوائر يمثل كل منها عضو واحد، كما هو الحال في النظامين الذين سبقت الإشارة إليهما آنفا، وينتخب باقي النواب بنظام اللائحة الحزبية على المستوى الإقليمي أو الوطني، بطريقة تجعل النتيجة العامة متناسبة قدر الإمكان مع توزيع الأصوات بين الأحزاب. ولكل ناخب صوتان، صوت يعطيه لأحد المرشحين وصوت يعطيه لأحد الأحزاب. ويمكن هنا أيضا وضع حد أدنى يلزم على للحزب الحصول عليه حتى يحق له التمثيل.

41. ماهي إيجابيات هذه الأنظمة وسلبياتها؟

لا يمكن تقييم المميزات الدقيقة لمختلف الأنظمة الانتخابية بشكل مناسب بمعزل عن طابع وتوزيع سكان البلد ونمط الدعم الانتخابي لأحزابه المختلفة. فإذا كان البلد مثلا يفتقر كلية إلى وجود أحزاب سياسية مستقرة، فإنه لا معنى لنظام انتخاب "نسبي" إذ أن توزيع أصوات الشعب بين الأحزاب المختلفة هو الذي يشكل أساس النسبية. وينبغي من ثم النظر إلى التقييم أدناه على أنه يحدد بالأحرى الاتجاهات العامة للأنظمة المختلفة أكثر مما يحدد آثارها الحتمية.

البساطة

يتسم نظام \الأكثرية"(المنصب لمن يحرز قصب السبق) بمزية البساطة وله فرصة أكثر من غيره في تحقيق الأغلبية للحزب الواحد في البرلمان، ومن ثم في الإتيان بحكومة مكونة من حزب واحد، نظرا لأنه يضخم الدعم الانتخابي لأكبر الأحزاب. وهو قادر أيضا على تسجيل التحولات الصغيرة في الرأي العام الانتخابي نحو إحداث تغيير في الحكومة وإن كان هذا التأثير يتوقف على عدد الدوائر الانتخابية (الهامشية). وعيب هذا النظام أنه بإمكانه أن يؤدي إلى نتائج غير متناسبة بالمرة تتوقف على كيفية توزيع الأصوات الوطنية بين الأحزاب وبين الدوائر الانتخابية المختلفة. فإذا كانت كل دائرة تعكس على وجه الدقة مثلا، توزيعا وطنيا للتأييد بين أربعة أحزاب بنسبة 40 إلى 30 إلى 20 إلى 10 فإنه يمكن نظريا لحزب واحد أن يفوز بجميع المقاعد في البرلمان و60% من الناخبين غير ممثلين. وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إطلاقا. ولكن النظام يفضل الأحزاب التي تتركز أصواتها في مناطق معينة بدلا من أن تكون منتشرة بشكل متفرق، ويمنح مكافأة

كبيرة لكيفية رسم حدود الدوائر الانتخابية، كما أنه يشجع الناخبين أيضا على التصويت بطريقة تكتيكية، حيث لا يعطون أصواتهم بالضرورة لاختيارهم الأول، ولكنهم يصلون إلى نتائج اعتباطية، بما أنهم لا يستطيعون أن يعرفوا على وجه اليقين كيف سيتصرف الناخبون الآخرون.

دعم الأغلبية

لنظام الاقتراع التعاقبي على نظام التعددية مزية أنه يقتضي بشكل شبه مؤكد حصول المرشح على أغلبية الأصوات في الدائرة حتى يمكن انتخابه، بينما لا يكفل ذلك نظام التعددية. فالفوز بهذه الأغلبية يمكن اعتباره شرطا أدنى لتمثيل الدائرة تمثيلا مشروعا. ويرجح أيضا لتأثيره العام أن يكون أكثر تناسبا من نظام الأكثرية، غير أنه هو الآخر يمكن أن يحول دون أن تمثل في البرلمان أحزاب ثالثة ورابعة تتمتع بدعم هام ولكنه متفرق على نطاق واسع.

اختيار الناخب

يتيح نظام الصوت الواحد القابل للتحويل للأحزاب الأصغر حجما أن تحظى بتمثيل في البرلمان وإن كان مدى تناسبه يتوقف على حجم الدوائر الانتخابية (فكلما كبر حجمها زاد تناسبه). كما يمكن أيضا أن يعبر المؤيدون لحزب معين عن اختياراتهم المفضلة فيما بين مرشحي هذا الحزب. بيد أن كبر حجم الدوائر يميل إلى قطع الصلة بين النواب وناخبيهم وهي الصلة التي توجد في الدوائر الوحيدة العضو وفضلا عن ذلك فإن آلية الاختيارات التفضيلية الأدنى مرتبة بين المرشحين معقدة بدرجة شديدة.

التناسبية

يمكن لنظام اللائحة الحزبية أن يدعي أنه أكثر النظم تأمينا لتساوي أهمية الأصوات المختلفة وأنه من ثم يسفر عن توزيع المقاعد بالشكل الأكثر تناسبا مع الأصوات التي تحصل عليها كل الأحزاب. وتكمن مساوئ هذا النظام في أنه لا يتيح مساءلة مباشرة للنواب من جانب مجموعة معينة من الناخبين وأنه قد لا يكون للناخبين (وحتى أعضاء الحزب) تأثير على ترتيب مرشحي كل حزب على اللائحة. وهكذا يمكن أن يدين النواب بالفضل للجهاز المركزي للحزب أكثر مما يدينون لجمهور الناخبين، على أن نظام اللائحة يعطي الأحزاب فرصة حقيقية

وحافزا لإعداد لائحة مرشحين متوازنة بين نزاعات الحزب المختلفة وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.

التمثيلية التباينية

أما نظام النواب المختلط فيمكن أن يعطي نتائج متناسبة تقريبا تبعا لنسبة النواب الذين ينتخبون في الدوائر ذات العضو الواحد، وهكذا يمكن أن يوضع ليؤدي إلى حكومة حزب واحد عندما يكون هناك تيار قوي من التأييد لحزب واحد، بينما يؤدي إلى حكومة ائتلاف إذا كان هناك توزيع أكثر تساويا للأصوات. غير أنه يؤدي إضافة إلى مساوئ نظام اللائحة، إلى وجود نوعين من النواب، نواب عن دوائر ونواب بدون دوائر، ويقول مؤيدو النظام أنه يمكن التغلب على هذه المساوئ بإعداد لوائح الحزب من أحسن الخاسرين في انتخابات الدوائر وبتخصيص هؤلاء الأعضاء لدوائر معينة لتولي مسؤوليات هذه الدوائر.

42. هل الحكومة الائتلافية غير ديمقراطية؟

يقول مؤيدو التمثيل التناسبي إن نظام التعددية ونظام الاقتراع التعاقبي غير ديمقراطيين لأنهما يعاملان أصوات المواطنين بطريقة غير متساوية إذ يعطيان لبعضها وزنا أكبر بكثير من بعضها الآخر، وهما بذلك ينتهكان المبدأ الديمقراطي الأساسي للمساواة السياسية. بهذا، يمكن أن يسمحا بانتخاب حكومات تتمتع فقط بدعم أقلية من الناخبين وأحيانا ما تكون أقلية صغيرة لحد ما. ومن ناحية أخرى، يؤكد نقاد التمثيل التناسبي أنه لما كان من النادر لأي حزب بمفرده أن يفوز بأغلبية أصوات الشعب، فإن الأمر سيحتاج دائما، في ظل هذا النظام، إلى حكومة ائتلافية. ولكن الائتلافات تنتزع سلطة تحديد من يحكم من أيدي الناخبين وتعطيها لزعماء الأحزاب محددة بذلك من درجة الرقابة والمساءلة الشعبية. وقد تعطي أيضا قدرا غير متناسب من السلطة لأحزاب الأقلية، وخاصة إذا كانت تحتل موقعا حاسما في الوسط بين أحزاب اليمين واليسار الأكبر حجما. وهذا بدوره يمكن أن يرد عليه بأن جميع الأحزاب سيكون عليها أن تقدم حسابا للناخبين عن قرارات الائتلاف التي يتخذونها، وأن أحزاب الوسط لا تستطيع أن تتجاهل ببساطة التحول النسبي للأصوات بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار من انتخاب إلى آخر.

ظروف استثنائية

ومن الصعب هنا أيضا البت في مدى توازن الحجج بمعزل عن وضع بلد معين وظروفه، فقد كشف تاريخ المملكة المتحدة الحديث بوضوح عن جوانب قصور نظام التعددية البسيط بقدر ما كشف تاريخ إيطاليا الحديث أيضا عن نقائص النظام التناسبي البحت. وقد يمكن تماما أن يثبت نظام بين مواطن قوة نظام التمثيل عن الدوائر وبين قدر يوازنه من النظام التناسبي، أنه الأعم نفعا وإن كان يتعين أن تعتمد العلاقة المحددة بين النظامين على سياق انتشار الأحزاب والترتيبات الدستورية الأوسع نطاقا. فمثلا، النظام الانتخابي الذي يشجع الإدماج وتقاسم السلط بين الحكومة هو أفضل في المجتمعات الممزقة بالصراعات الإثنية أو الدينية، من نظام التعددية و"الفائز والحاصل على كل شيء".

43. كيف يمكن ضمان نزاهة عملية الانتخاب؟

هناك ثلاثة مصادر رئيسة لتهديد نزاهة عملية الانتخابات. ينبثق أولها من الميزة التي يهيئها الوجود في كراسي الحكم للحزب أو الأحزاب الحاكمة، وهذا لا يمكن أبدا القضاء عليه بصفة نهائية، ولكن يمكن التقليل منه إلى أبعد حد باتخاذ عدد من التدابير، أهمها أنه ينبغي وضع عملية الانتخاب برمتها – من رسم حدودها الدوائر الانتخابية، مرورا بتسجيل الناخبين وإدارة الحملة الانتخابية وحتى عملية الانتخابات ذاتها وعد الأصوات – تحت إشراف لجنة انتخابية مستقلة يتطلب تحديد عضويتها موافقة جميع الأحزاب. وينبغي أن يكون ضمن مهماتها تنظيم استخدام الأحزاب لوسائل الإعلام المملوكة ملكية عامة أثناء الحملة الانتخابية إذا لم تكن هناك لجنة مستقلة للبث الإذاعي للاضطلاع بذلك. ومن المهم أيضا الفصل بين تنظيم الأحزاب وبين التنظيم الحكومي وعلى أسس قانونية، وأن يطلب إلى الوزراء التنازل عن جميع مهماتهم وامتيازاتهم الرسمية طوال الحملة الانتخابية، عدا ما كان منها ضروريا لضمان القانون والنظام في إدارتها.

سوء التصرف

وينبثق التهديد الثاني لنزاهة عملية الانتخابات من مختلف أنواع الممارسات المنحرفة من طرف أعضاء الأحزاب أو مؤيديهم. وتشمل سلوكات من قبيل: تقديم الرشوة للناخبين، ومنعهم من التسجيل قصد الانتخاب، وتهديدهم، وانتحال

شخصية ناخبين، ومقاطعة اجتماعات أحزاب منافسة، والاستيلاء على صناديق التصويت، وملؤها بالأصوات المؤيدة، وتكرار التصويت... وغير هذه الأساليب. وهذه التصرفات يمكن تلافيها فقط إذا خصص ما يكفي من العاملين المؤهلين من الشرطة ومسؤولي الانتخابات على السواء لضمان الأمن البدني للمرشحين والناخبين وسلامة العملية الانتخابية وثمة أهمية خاصة لمكانة مسؤولي الانتخابات الذين ينبغي أن يكون تعيينهم وتدريبهم من مسؤولية لجنة الانتخابات الوطنية. ويمكن أن يساعد كثيرا في ذلك وجود مراقبين دوليين محنكين، فهناك في الواقع برهان قوي لجعل وجودهم سمة معيارية للانتخابات الوطنية في جميع البلدان الديمقراطية، لكي يضطلعوا بدور كفيل خارجي لنزاهة إدارتها وناشر لأحسن الممارسات الانتخابية. لقد أصبحت اليوم المعايير الدولية لانتخابات "حرة ونزيهة" ولتتبعها مقننة ومقبولة من الجميع.

تأثير الثروة

ويبرز تهديد كبير وأخير لنزاهة عملية الانتخاب من المزية التي يمكن أن يوفرها للأفراد أو الأحزاب امتلاك ثروة شخصية أو تلقي الدعم من مؤيدين أثرياء (انظر السؤال 56)، وأبسط طريقة لمواجهة ذلك هي وضع حدود صارمة لما يمكن أن ينفق من المال بمعرفة المرشحين والأحزاب أو باسمهم على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، وإتاحة الاستخدام المجاني لوسائل الإعلام العامة لهم جميعا وفقا للتوجيهات التي تعتمدها لجنة الانتخابات أو ما يعادلها.

استطلاعات الرأي

ومن الأمور الأقل تهديدا لنزاهة الانتخابات إجراء استطلاعات الرأي، وهي مسألة يجري بحثها في عدد من البلدان. ولدى بعض البلدان بالفعل تشريع يحظر نشر استطلاعات الرأي خلال الأسبوع الأخير الذي يسبق الانتخابات وأثناء فترة الانتخابات في مجموعها إذ يفترض أن استطلاعات الرأي هذه يمكن أن تؤثر على نتيجة الانتخابات ذاتها من خلال الانحياز التلقائي لمن تشير الدلائل إلى فوزه أو من خلال مناهضة ذلك الموقف وأنها تشجع تركيزا غير صحي على النتيجة المتوقعة فتستبعد بذلك القضايا التي ينبغي أن تحدد هذه النتيجة ومع ذلك فإن معظم الخبراء يتشككون في تأثير استطلاعات الرأي على توجيه الأصوات وفي الفائدة العملية لإلغائها بينما الناس يطلعون بشكل متزايد على ما تقوله وسائل الإعلام الدولية.

44. هل ينبغي تمويل الأحزاب السياسية من المال العام؟

تتمثل الحجج الرئيسة المؤيدة للتمويل العام للأحزاب السياسية في أنها تضطلع بدور حيوي في النظام الديمقراطي الذي ينبغي الاعتراف به من خلال تقديم دعم مالي له وأن التمويل العام من شأنه أن يقلل من تأثير المصالح القوية النافذة على العملية السياسية وأن يؤدي إلى خلق فرص متكافئة بين كل الأطراف للعمل. وينتج عن الارتفاع المتزايد لثمن هذا "السباق إلى التسلح" المتعلق بالانتخابات في كل البلدان عواقب ضارة. تتمثل الأولى في أن يمارس الأغنياء ومؤسسات الأعمال المتمركزة التي ترعى حملات الحزب نفوذا أكبر على توجيه السياسات والمسار التشريعي أكثر من الناخبين. أما الضرر الثاني فيكمن في أنه يمكن للأغنياء فقط تحمل ثمن أعباء الترشح للمناصب العامة. ويمكن أن يسهم التمويل العام في التقليل من هذه الآثار السالبة، دون إضعاف الحوافز – بالضرورة – التي تضعها الأحزاب لاستقطاب الأعضاء أو الفوز بالانتخابات. وعلى هذا النحو، يمكن تمويل الأحزاب بشكل يتناسب مع عدد الأصوات التي تحصل عليها في كل انتخاب وطني أو عن وضعية أعضائها المفتحصة. ويمكن إنكار التمويل العام على أي حزب نظم حملة لحرمان أي جماعة من حقوقها المدنية والسياسية أو أدين بارتكاب ممارسات انتخابية منحرفة.

استقلالية الأحزاب

أهم حجة ضد استقلالية الأحزاب أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تكون أداة فعالة بإيصال رأي الشعب المنطلق من أدنى إلا بقدر ما تحافظ على استقلاليتها عن الدولة وأن التمويل الطوعي شرط ضروري لهذا الاستقلال. وإذا كانت الأحزاب لا تستطيع الإبقاء على دعم كاف لأنشطتها عن طريق المساهمات الطوعية فإنها لا تستحق إذن أن تسعى جديا إلى تولي السلطة، ويمكن في نفس الوقت تقليص تأثير المصالح الخاصة إذا كان هناك التزام بأن يعلن الحزب عن جميع التبرعات التي يتلقاها حين تتجاوز مبلغا معينا، وإذا التزمت جميع المؤسسات المؤيدة بالحصول على موافقة صريحة من أعضائها، حملة الأسهم وغيرهم، على أية تبرعات تقدمها.

الدعم العام المحدود

تضع معظم الديمقراطيات المستقرة في توقعاتها أن أحزابها تمول من مصادر طوعية، غير أن ذلك لا يستدعي استبعاد تمويل عام محدود لأنشطة تحدد بعناية مثل تدريب أطر الحزب أو الحصول مجانا على خدمات وسائل الإعلام العمومية وقت الانتخابات. وقد يكون مثل هذا الدعم المالي ضروريا جدا في فترة الانتقال الديمقراطي حين يتطلب الأمر أن تبدأ الأحزاب من الصفر، وحين تتميز الخبرة بالمنافسة الانتخابية.

45. هل ينبغي السماح للنواب المنتخبين بتغيير ولائهم الحزبي بين الانتخابات؟

تثير هذه المسألة جدلا كبيرا. إذ يلتزم المرشحون للانتخابات في الواقع بالتقدم إليها تحت شعار حزب معين، بدعم هذا الحزب طوال مدة المنصب. فإذا قدر أن كان الأمر خلاف ذلك، فإن استخدام الأصوات للاختيار بين برامج مختلفة وتوجهات سياسية متباينة يصبح خاليا من أي معنى. إضافة إلى هذا، فقد يخدم "الترحال الحزبي"، كما تعرف هذه الظاهرة اليوم، المصالح الذاتية فقط، مثلا في السعي إلى المناصب العامة؛ كما أنه قد يؤدي إلى عدم استقرار البرلمان وكذلك التشويش على إرادة الناخبين الواضحة. ولهذه الأسباب، نصت مجموعة من البرلمانات على تدابير وقائية ضد تراجع النواب عن ولاءاتهم الحزبية الأولى حيث أنه يلزم أي عضو غير انتماءه الحزبي خلال مدة انتخابية (أو حتى صوت ضد حزبه) بأن يستقيل ويخوض معركة انتخاب فرعي في نظام يستند إلى الدوائر. ولكن المشكلة في هذا الشرط أنه يخالف مبدأ مقبولا ألا وهو حرية البرلمانيين في التعبير وفق ما يرونه ملائما لمصالح دوائرهم، وأن فقدان كرسيهم يجب أن يكون بعد القيام بعمل إجرامي وبعد قرار تشريعي عموما.

46. هل للناخبين أية سلطة بين الانتخابات؟

من الخطأ أن يتصور المرء أن الناخبين، نظرا لكون الفعل السياسي الوحيد الذي يمكن أن يقوموا به هو الإدلاء بصوتهم مرة كل أربع سنوات أو نحو ذلك، لا تكون لهم سلطة خلال هذه المدة. فتوقع الأحزاب الحاكمة أنه سيكون

عليها أن تواجه الناخبين في المستقبل يشكل عامل انضباط هام لها ويحملها على أن تراعي الرأي العام على أساس متواصل. وبعبارة أخرى، فإن شبح الانتخابات يلاحقهم طويلا. وهذا بين بوجه خاص في النظام الانتخابي القائم على الدوائر حيث يمكن أن تؤدي هزيمة للحزب الحاكم في انتخابات فرعية إلى تحول حاسم في السياسة وحتى في القيادة. وهناك إضافة إلى ذلك، مجموعة وسائل متاحة للناخبين لممارسة التأثير على الحكومة بشأن قضايا معينة فيما بين الانتخابات مثل المشاركة في عضوية جماعات الضغط والجمعيات الطوعية والإسهام في الحملات العامة والاتصال بالنواب وأعضاء الحكومة والاشتراك في المظاهرات وما إلى ذلك. ويسهل استعمال الانترنيت اليوم تتبع عمل الحكومة والبرلمان والمشاركة في العمليات التشاورية القبلية للتشريع ولمساءلة النواب حول عمليات التصويت على السياسات المهمة (انظر السؤال 50).

47. متى ينبغي تنظيم الاستفتاءات في النظام الديمقراطي؟

تقضي معظم الديمقراطيات بتنظيم استفتاءات بطلب أغلبية مؤهلة، في حال اقتراح تعديل للدستور أو لتشريع ذي تبعات دستورية هامة. والسبب في ذلك هو أن الدستور ملك للشعب في مجموعه، لا لأعضاء برلمان أو حكومة اليوم، ويجب من ثم أن يرتهن بموافقة شعبية مباشرة.

الاستفتاءات حول القضايا التشريعية

يسمح في بعض البلدان بتنظيم الاستفتاءات حول قضايا جوهرية تهم التشريع والسياسة أيضا، غالبا بعد جمع العدد الكافي اللازم من التوقيعات المؤيدة لهذا الاقتراح. وقد تأخذ مثل هذه الاستفتاءات شكل فيتو سابق ضد تشريعات سائدة. وقد يسمحون بمبادرة إيجابية من لدن المواطنين، يقترحون من خلالها تشريعا جديدا، يكون بعد ذلك إما استشاريا أو إجباريا بخصوص التشريع. يقول المؤيدون للجوء إلى الاستفتاءات إنها تشكل أداة ديمقراطية أساس تتيح للسكان أن يكون لهم رأي مباشر في القضايا الهامة التي ربما تكون قد أغفلت أو تاهت ببساطة في عموميات البرنامج الانتخابي للحزب. ويمكن أن يُرَد على ذلك بأنه نظرا لأن كثيرا من القضايا موضوع

القرار السياسي مترابطة فيما بينها (مثل فرض الضرائب والإنفاق العام) فإنه من التعسف فصل إحداها من السياق العام والمطالبة بأن يبت فيها مجموعة من الناس يختلفون عن أولئك الذين يضطلعون بالمسؤولية عن جميع القرارات الأخرى.

لا جواب صحيح

هذه واحدة من القضايا التي لا توجد بشأنها إجابة صائبة أو مخطئة، إذ تعتمد الديمقراطيات ممارسات مختلفة تبعا للتقاليد السياسية الخاصة بها. ولكن، من المفيد الإشارة إلى أن السماح بتنظيم الاستفتاءات التشريعية والعمل بمبادرات الشعب والتي كانت ممارسات مقتصرة على إيطاليا وسويسرا وبعض الولايات بالولايات المتحدة الأمريكية، قد أخذت في الانتشار بما في ذلك في بلدان مثل كوستا ريكا، والجمهورية السابقة لماسيدونيا والبرتغال وسلوفينيا؛ فيما تفكر دول أخرى جديا في الأمر. وتعود إحدى العوامل إلى أنه أصبح ينظر إلى هذا الإجراء الشعبي بوصفه وسيلة لتقليص الهوة بين التشريعات والناخبين. ويمنح الشرط الأساس لمثل تلك المبادرات والذي يقتضي أن لا يخرق الحقوق المكفولة دستوريا، مثل حقوق الأقليات أو مجموعات أخرى من المجتمع، ضمانة كبيرة ضد تلك الخروقات.

رابعا : حكومة منفتحة يمكن مساءلتها

48. ماهي أسباب أهمية الحكومة المنفتحة للديمقراطية؟

تكتسي الحكومة المنفتحة أهمية بالغة بالنسبة للديمقراطية لأنه لا يمكن مساءلة الموظفين العموميين ولا يمكن للمواطنين تحديد اختيار انتخابي مستنير ما لم تُتَح لهم معلومات دقيقة عن نشاط الحكومة وعن آثار سياساتها. ويجب اعتبار الحصول على هذه المعلومات حقا للمواطنين ولوسائل الإعلام نيابة عنهم، لا مكرمة من الحكومة، طالما أن جمهور الناخبين هو الذي يدفع تكاليف سير عمل الحكومة. ويجب من ثم أن يعرف الشعب ما يحصل عليه مقابل ما يدفعه ويعرف ما يجري عمله باسمه. ورغم أن توفير إمكانات الحصول على هذه المعلومات كثيرا ما يتعرض للنقد لأنه بذاته استهلاك للموارد العامة، فإنه يقدم إسهاما خاصا في كفاءة الحكومة وفي المساعدة على كشف أوجه الهذر ومنع الفساد والتعرف على أخطاء السياسة قبل أن تترسخ بمرور الزمن. وهو أيضا عنصر هام لحماية الحريات المدنية للأفراد في الاطلاع على الملفات الشخصية التي تحفظها عنهم الحكومة ووكالاتها.

مظاهر انفتاح الحكومة

ماذا تعني الحكومة المنفتحة؟ يمكن النظر إلى الحكومة المنفتحة على أن لها أربعة محاور رئيسية: أولها قيام الحكومة ذاتها بتوفير معلومات موضوعية عن سياساتها: الأساس الذي ترتكز عليه، وآثارها عمليا، وتكلفتها والقواعد التي تحكم تطبيقها وما إلى ذلك. وثانيها إمكانية اطلاع الأفراد والصحافة على الوثائق الحكومية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق البرلمان، ويشمل ذلك إمكانية اطلاع الأفراد المعنيين على الملفات الشخصية الخاصة بهم. وثالثها هو فتح الاجتماعات للجمهور والصحافة، ويمكن أن يتراوح ذلك بين اجتماعات البرلمان ولجانه وبين أعمال الوكالات الممولة تمويلا عاما واجتماعات أجهزة الإدارة المحلية. ورابعها تشاور الحكومة بصفة منتظمة مع

أصحاب المصالح المعنية في صوغ وتنفيذ سياستها ونشر المعلومات والمشورة التي تتلقاها على هذا النحو.

استثناءات مشروعة

هل هناك أية استثناءات على مبدأ انفتاح الحكومة؟ تشمل أنواع المعلومات التي يمكن عادة تبرير مشروعية سريتها في نظام ديمقراطي ما يلي: مداولات ديوان الوزارة والمشورة السياسية التي يقدمها الموظفون العموميون إلى الوزراء والمعلومات التي يكون من شأن نشرها أن يضر بالدفاع الوطني أو بأمن النظام الديمقراطي أو بالسلامة البدنية للأفراد والأسرار التجارية للمؤسسات الخاصة والملفات الشخصية إلا بالنسبة للأفراد المعنيين.

49. متى يمكن ضمان انفتاح الحكومة؟

في عصر الحكومات المحدودة فيما قبل القرن العشرين، كان يسود الاعتقاد بأنه يكفي لضمان انفتاح الحكومة ضمان حرية الصحافة. أما اليوم، حيث نشاط الدولة أكثر تشعبا وأبعد مدى بكثير، فإن أقوى الضمانات لحرية الصحافة بما في ذلك توفير الحماية لسرية المصادر التي يستقي منها الصحفيون أخبارهم، لا تكفي بذاتها. فالاتجاه المميز للحكومات ودواوينها البيروقراطية هو إحاطة أنشطتها بسياج من السرية، لكي تحمي الأخطاء أو الانحرافات أو لتفادى الحرج، أو لتحافظ ببساطة على قناعتها بأنها هي الأوسع والأحسن معرفة. ولا يمكن اليوم مواجهة هذه النزعة بشكل فعال إلا بتشريع يقضي بانفتاح الحكومة أو "حرية الإعلام".

حرية الإعلام

تقدم الولايات المتحدة والسويد تشريعا نموذجيا في مجال حرية الإعلام الذي يضع معايير "لأحسن الممارسات". ويشمل ذلك جميع المجالات الرئيسية السابق ذكرها (انظر السؤال 48): واجب الحكومة في أن تكون منفتحة، وحق الجمهور في الاطلاع على الوثائق، وفتح اجتماعات الوكالات العامة، وكذلك حماية من يسربون أخبارا وحججا عن الممارسات المنحرفة أو غير المشروعة داخل مرافق الخدمات الحكومية.

وينبغي اعتبار مثل هذا التشريع إضافيا ومكملا لتدابير ضمان حق البرلمان أو الهيئة التشريعية في البحث والتدقيق في أعمال السلطة التنفيذية. ومن السمات الهامة لمثل هذا التشريع أن تفسير الاستثناءات من مبدأ العلنية (كتلك الضرورية للأمن الوطني، ولحماية الخصوصية، الخ) هو أمر من اختصاص المحاكم لا الحكومة ذاتها.

العلاقات العامة

وثمة قضيتان أخريتان جديرتان بالذكر، الأولى أن الحكومات الحديثة تتميز بالميزانيات الضخمة المخصصة للعلاقات العامة. ولا يشمل ذلك المعلومات الموضوعية عن سياسة الحكومة فحسب وإنما يشمل أيضا توقيت نشر وأسلوب عرض هذه المعلومات بحيث يكون لها أكبر أثر موائم، إضافة إلى ممارسات التسريب الانتقالي للمعلومات وجميع الوسائل الأخرى في ترسانة العلاقات العامة التي تستخدم للتأثير في الرأي العام. وهذه الممارسات تجعل ضمان الإطلاع على المعلومات الحكومية والتحقق منها في إطار من الاستقلالية ذا أهمية حاسمة. ومما يتسم بأهمية خاصة هنا أن تكون هناك هيئة عامة للإحصاءات مستقلة عن الحكومة يمكن أن تعتمد عليها الحكومات والبرلمان والجمهور على قدم المساواة.

الاستشارة العمومية

وأخيرا، فإن مفهوم انفتاح الحكومة أوسع بكثير من مجرد حرية الإعلام. فهو يشمل توفير إمكانات الوصول إلى الوزراء لكي يبرروا ويناقشوا سياساتهم علنا ومدى التزام الحكومة بالتشاور مع الشعب في صوغ وتطبيق سياساتها. وهذا يقتضي تشريعا يغطي عددا من القضايا مثل الآماد الزمنية والإجراءات المطلوبة للتشاور ونشر حجج الأطراف المعنية وتقييم تأثير البيئة المحيطة وما إلى ذلك. وهكذا يشمل الانفتاح الاستعداد للاستماع وإتاحة الوصول إلى معلومات دقيقة.

50. ماهي الديمقراطية الالكترونية؟

تستند الديمقراطية الالكترونية إلى تكنولوجيا السوق التي وضح البعض حيادها التام في التطبيق العملي، لإمكانية استعمالها من طرف الحكومة للرقابة المستمرة والضبط وكذلك من طرف المواطنين لغايات التواصل الذاتية. ومع ذلك، يمكن توضيح حالة جديرة بالتصديق يستنتج من خلالها أن هذه التكنولوجيا لها استعداد داخلي لتمكين المواطنين، كما في الأمثلة التالية:

- تضع رهن إشارة المواطنين كل أنواع المعلومات عن الحكومة والبرلمان داخل منازلهم.
- ترفع على نحو جذري وتيرة التواصل، مع خفض التكاليف التي تضاهي لا شيء تقريبا، بما ييسر التواصل والتنظيم بين المواطنين، وبينهم وبين ممثليهم.
- هي وسيلة تفاعلية تسهل استعمال أنواع جديدة من الوسائل للمناقشة والحوار والتي تخترق كل الحدود الجغرافية.
- يتعذر التحكم فيها ومراقبتها من طرف الحكومات، سواء تعلق الأمر بضبط استعمالها أو تطورها، كما أنها تجعل الحدود الجغرافية والمصادرة أمرا غير ذي معنى.

بعض الأخطار

يمكن أن تخدم الإيجابيات المذكورة آنفا بعض المجموعات غير المدنية (عصابات الإجرام، مرتكبو الجرائم الجنسية ضد الأطفال والمنحرفون جنسيا، المنظمات العنصرية) وأيضا المجموعات المدنية والديمقراطية، ولكن يمثل هذا الجانب

ثمنا بسيطا مقارنة مع القدرات الهائلة الكامنة في هذه التكنولوجيا. ولكن الأمر الأهم، من زاوية ديمقراطية، هي أن كل إيجابيات الديمقراطية الالكترونية ترتكز على القدرة على بلوغها والتمكن منها، وهذه القدرة غير متساوية بين مختلف مجموعات المواطنين. وكلما ازدادت قوة التمكين لدى هذه التكنولوجيا، كلما ازدادت حدة الحرمان لدى أولئك الذين ليس بمقدورهم الوصول إليها. وتتجسد مظاهر اللامساواة هذه بين مناطق العالم أيضا، حيث توضح نسبة السكان الذين لهم إمكانية استعمال الانترنيت في سنة 2005 ما يلي: أمريكا الشمالية 67.4 %، أوسيانيا 48.6 %، أوربا 35.5 %، أمريكا اللاتينية/الكاريبيب 10.3 %، آسيا 8.4 %، الشرق الأوسط 7.5 %، إفريقيا 1.5 % (المصدر: إحصائيات العالم حول الانترنيت).

51. ماذا يقصد بحكومة يمكن مساءلتها؟

لمفهوم مساءلة الحكومة ثلاثة أبعاد رئيسية.

المساءلة القانونية

يتمثل البعد الأول لمساءلة الحكومة في المساءلة القانونية: أي مساءلة جميع الموظفين العموميين المنتخبين وغير المنتخبين أمام المحاكم عن قانونية تصرفاتهم. وهنا يكمن المعنى الجوهري لسيادة القانون وهو أن أولئك الذين يضعون وينفذون القانون والسياسة عليهم هم أنفسهم أن يعملوا بمقتضى وفي إطار القانون والدستور وعلى أساس السلطات المحددة والمخولة لهم قانونا.

المساءلة السياسية

أما البعد الثاني لهذه المساءلة، فيتمثل في المساءلة السياسية: أي مساءلة الحكومة أمام البرلمان والشعب عن تبريرات سياساتها وعن تحديد الأولويات فيها وطريقة تنفيذها. وبينما يستند النوع الأول من المساءلة القانونية إلى بنية بسيطة نسبيا تنحصر بين الموظفين العاملين والمحاكم، تأخذ المساءلة السياسية شكلا أكثر تشعبا، إذ تسائل الهيئات الحكومية غير المنتخبة على المستوى الوطني (الوظيفة العمومية والقوات المسلحة والشرطة وخدمات الأمن) أمام الرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية من خلال الوزراء الذين يتولى هو أو هي تعيينهم. ويساءل

رئيس السلطة التنفيذية والوزراء بدورهم أمام الشعب مباشرة من خلال العملية الانتخابية وأمام البرلمان أو الهيئة التشريعية في إطار عملهم كوكلاء للشعب وأخيرا فإن أعضاء السلطة التشريعية يساءلون أمام ناخبيهم.

المساءلة المالية

وتمثل المساءلة المالية البعد الثالث لمساءلة الحكومة: وهي المفهوم الأضيق نطاقا، وتعني مساءلة الحكومة عن إنفاق حصائل الضرائب في الأغراض المعتمدة من السلطة التشريعية دون غيرها، وبالطريقة التي تكفل أعلى عائد للتكلفة. وهنا يقترن مجال المساءلة عن كثب بمجال المساءلة السياسية مع إضافة هامة وهي منصب المفتحص/ المراجع العام للحسابات وهو مسؤول أمام البرلمان، ولكنه يعمل في استقلال عنه في افتحاصه المهني لتفاصيل الإنفاق الحكومي.

المساءلة ومراقبة الشعب

وهذه الطرق المختلفة للمساءلة معروضة بيانيا في الشكل 2.

البيان 2: سبل المساءلة

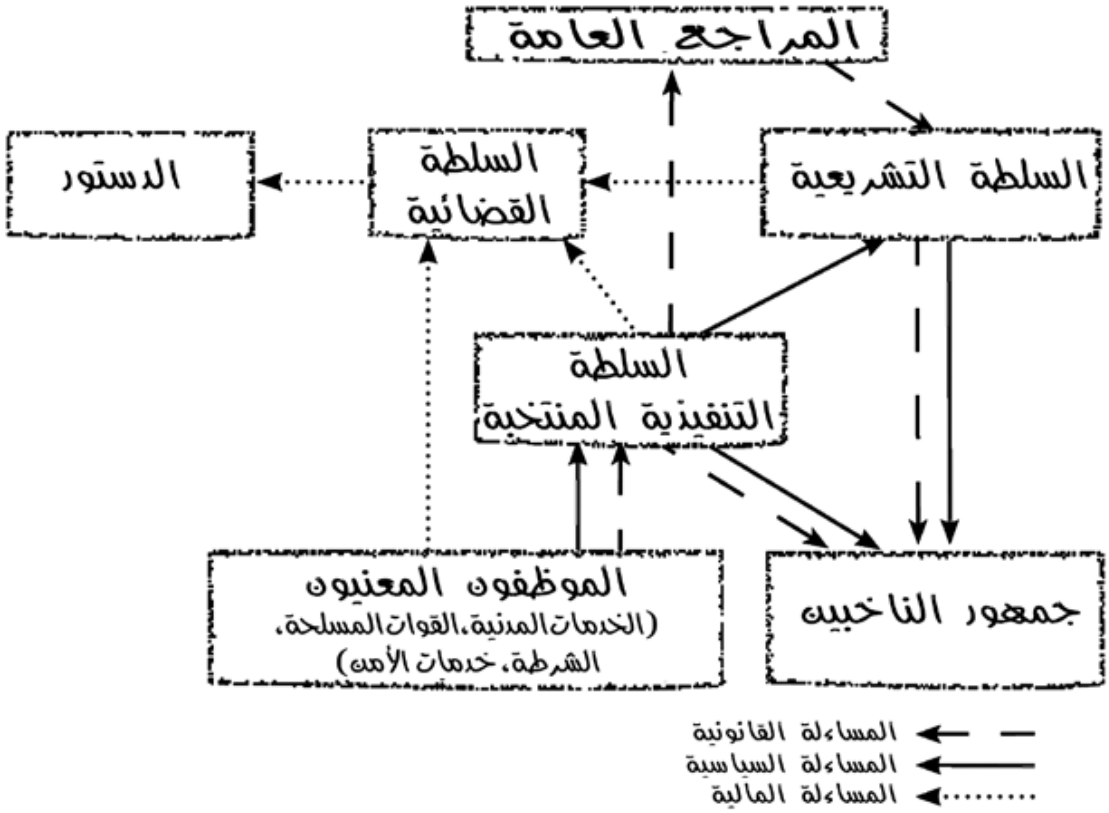

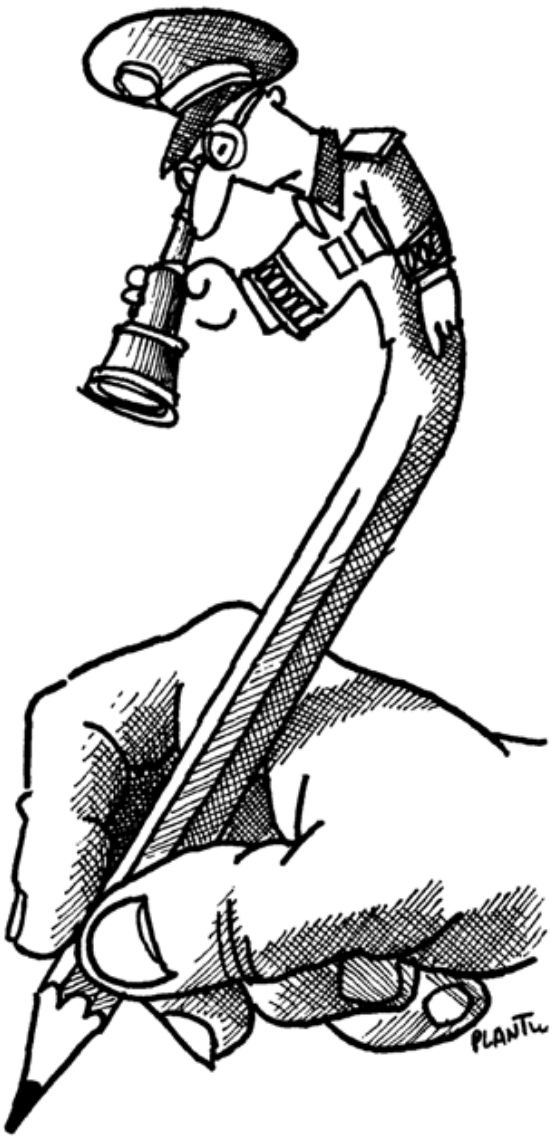

وبينما يسهم كل منها في المبدأ الديمقراطي لمراقبة الشعب على الحكومة، سوف يلاحظ أن كلا من المساءلة المالية والقانونية تُؤمَّنان على أحسن وجه من خلال أجهزة مهنية تعمل وفق درجة معينة من الحصانة من التأثيرات العامة أو السياسية وتُسأل على أساس مجموعة مبادئ الممارسات المهنية الخاصة بها. بيد أن المساءلة السياسية في نهاية المطاف هي العليا نظرا لأن التشريعات التي تطبقها المحاكم والنفقات التي يدرسها المفتحص للحسابات تعتمد هي ذاتها على رخصة من برلمان منتخب انتخابا شعبيا يعمل بمقتضى أحكام الدستور. ويمكن اعتبار كل هذه الأنواع من المحاسبة أشكالا لما يمكن تسميته بالمحاسبة "الجانبية" مقارنة مع المحاسبة "العمودية" التي يمارسها الناخبون أنفسهم.

52. لماذا يعتبر الفصل بين السلط أمرا مهما؟

تقسم أجهزة الحكم في الأنظمة الديمقراطية إلى ثلاثة فروع: الجهاز التنفيذي (ويسمى أيضا "الحكومة") وهو المسؤول عن إعداد السياسة وتنفيذها، والجهاز التشريعي (ويسمى أيضا البرلمان أو الجمعية النيابية أو الوطنية) وهو المسؤول عن المصادقة على التشريعات والضرائب وفحص أعمال الجهاز التنفيذي، والجهاز القضائي (أو المحاكم) وهو المسؤول عن تأمين الالتزام بالقانون، من خلال تقرير ما إذا كان هناك انتهاك لأحكامه وبإصدار الأحكام بمعاقبة من تثبت إدانتهم لخرقهم للقانون. وقد تبين أن هذا الفصل بين الفروع الثلاثة ضروري بشكل أساسي لضمان كافة أشكال المساءلة المختلفة السابق ذكرها (انظر السؤال 51). فإذا لم تكن المحاكم مستقلة عن كل من الهيئتين التشريعية والتنفيذية، فلن تستطيع العمل على ضمان التزام الموظفين العموميين بالقانون في أداء عملهم دون خوف ودون مجاملة. ونفس الأمر ينطبق على البرلمان الذي إذا لم تكن له سلطات مستقلة في اعتماد المصادقة على التشريعات والضرائب وفحص أعمال الحكومة، فإن ذلك سيحد بشكل خطير من إمكانات المساءلة السياسية والمالية للحكومة أمام الناخبين.

أنظمة مختلفة

ورغم أن فصل السلط بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية سمة مشتركة في الحكومات الديمقراطية، فإنه يعامل بصور مختلفة باختلاف الأنظمة السياسية. ففي النظام الرئاسي حيث ينتخب الرئيس التنفيذي بمعزل عن الهيئة التشريعية ولا يكون له مكان فيها، نجد الفصل بين السلطتين محددا على نحو أكثر حدة. أما في نظام يعتمد على رئيس للوزراء حيث يختار الرئيس التنفيذي بوصفه زعيم الحزب الذي يستطيع أن يوجه دفة الأغلبية البرلمانية فإنه يكون له قدم في السلطتين كما لو كان يعمل كرئيس للفرع التنفيذي وكزعيم للأغلبية البرلمانية.

الرئاسة

ولكل نظام مزاياه ومساوئه. فميزة النظام الرئاسي تكمن أساسا في تمتع السلطة التشريعية باستقلالية أكبر بكثير في مراقبة السلطة التنفيذية، وإن كان ذلك سيختلف أيضا تبعا لدرجة تنظيم الأحزاب السياسية وتوازن السيطرة الحزبية

بين الهيئتين. ويكمن العيب المقابل لذلك في عدم قدرة السلطة التنفيذية على تأمين ما يلزم من تشريعات وضرائب لتنفيذ السياسات التي كانت الأساس المباشر لانتخابها. وقد يسفر ذلك الفصل في حالات قصوى عن صراع على السلطة بين الفرعين، قد يستجيب فيه الرئيس لإغراء استخدام سلطة انتخابه المباشر إلى جانب سلطته على القوات المسلحة في حل الهيئة التشريعية.

البرلمان والسلطة التنفيذية

تكمن مزية نظام رئيس الوزراء في تمتعه بقدرة أكبر على تنسيق سياسة الحكومة مع ما يلزم من تشريعات وضرائب وفي الحظوظ الكبرى الضئيلة لعدم لجوء السلطة التنفيذية إلى انقلاب بحل البرلمان، (وهذه سمة قد تلائم على وجه خاص نظاما ديمقراطيا حديث العهد). ويتجسد العيب المقابل في تمكن الحكومة من توجيه جدول أعمال البرلمان والحد من ممارسته لوظيفة البحث والنقد لأعمال الحكومة نظرا لحرص أعضاء الأغلبية البرلمانية الكبير على الحفاظ على مصداقية الحكومة (التي تعتمد عليها إمكانات المحافظة على مقاعدهم ذاتها وفتح آفاق المستقبل أمامهم) أكثر من اهتمامهم بكشف عيوبها أمام الرأي العام.

53. مامعنى سيادة القانون وكيف يمكن ضمانها؟

تجسد "سيادة القانون" المبدأ البسيط القاضي بأن يعمل جميع موظفي الدولة، المنتخبين منهم وغير المنتخبين، وفق القانون والدستور وعلى أساس السلطات المحددة قانونا والمخولة لهم (انظر المساءلة القانونية، السؤال 51). ويمكن إرجاع هذا المبدأ إلى فكرة أرسطو بأن خير حكومة هي التي تقوم على "سيادة القانون لا سيادة الأشخاص". وقد تطور المبدأ في شكله الحديث من النضال إلى الحد من السلطة التقديرية التحكمية للملك وموظفيه بفرض الحصول على ترخيص قانوني لجميع التدابير التنفيذية.

الديمقراطية وسيادة القانون

ويمكن ببساطة اعتبار سيادة القانون حجر زاوية للحرية الفردية وللديمقراطية على السواء فبدونها لا يمكن أن تكون هناك حماية للحقوق الفردية في مواجهة

السلطة التنفيذية. ولما كان مصدر القانون... هو دستور ديمقراطي وهيئة تشريعية منتخبة، فإنه يجب أن يكون التزام السلطة التنفيذية به أحد مقتضيات الديمقراطية، ويجب من ثم اعتبار أي محاولات لتجاوز القواعد الإجرائية أو القانونية بدعوى "المصلحة الوطنية" أو تحت ضغط مطلب شعبي عاجل منافية للديمقراطية.

استقلالية القضاء

وجود هيئة قضائية مستقلة هو شرط ضروري لضمان سيادة القانون وفعاليتها وأيضا للمحافظة عليها. وتقضي المادة 1 من المبادئ الأساس للأمم المتحدة بشأن الهيئة القضائية بأن الدول "تكفل استقلالية السلطة القضائية وأن تسجل هذه الاستقلالية في دستور البلد أو قوانينه". وهذه الاستقلالية هي في ذات الوقت استقلالية جماعية للهيئة القضائية عن السلطة التنفيذية وتدخلها، وكذلك شخصية لكل القضاة في أداء مهامهم دون خوف أو مجاملة. ويتطلب كل من هذين النوعين من الاستقلالية أكثر من مجرد ضمانات دستورية شكلية، إنهما يعتمدان أيضا على طرق تعيين القضاة وعلى أمن الاحتفاظ بالمنصب. فلا ينبغي أن تكون التعيينات في يد الحكومة أو السلطة التنفيذية، بل يجب أن تكون من مسؤولية لجنة قضائية برلمانية أو لجنة مستقلة للخدمات القضائية توضع بمقتضى الدستور. ولا يجب بالمثل أن تكون تنحية القضاة من اختصاص الحكومة القائمة وإنما ينبغي أن يؤمن لهم الاحتفاظ بمناصبهم بحيث لا تنهى أعمالهم إلا بإجراءات خاصة من الهيئة التي تتولى تعيينهم، ولأسباب محدودة مثل الفساد أو المخالفات الجسيمة الأخرى أو التقصير في أداء الواجب. وتنطبق مثل هذه الاعتبارات على فروع المهنة القانونية الأخرى التي تكون استقلاليتها عن الحكومة ضرورية لضمان إعمال مبدأ سيادة القانون (انظر أيضا السؤال 58).

54. ماهو الإسهام الذي يقدمه البرلمان أو السلطة التشريعية في مساءلة الحكومة؟

يضطلع البرلمان بالدور الرئيس في تأمين المساءلة السياسية والمالية للسلطة التنفيذية. وهو يؤدي ذلك في المقام الأول من خلال السلطة المخولة له لإقرار التشريعات والضرائب وعن طريق الإجراءات التي تكفل فحص ومناقشة جميع

المشاريع التي تعرض عليه فحصا دقيقا قبل أن تصبح قانونا. وهناك في المقام الثاني سلطات البرلمان في فحص أداء السلطة التنفيذية: عن طريق استجواب الوزراء، وفحص الوثائق واستجواب موظفي الدولة المعنيين. ويجري الاضطلاع بهذه الوظائف بمعرفة البرلمان مجتمعا في جلسة عامة وكذلك عن طريق بنيات منظمة من اللجان.

فعالية البرلمان

تتوقف فعالية أداء البرلمان لأدواره في تأمين مساءلة الحكومة لحد ما على استقلالية المواقف الفردية لأعضائه. لقد كان الاعتقاد السائد أنه يكفي لضمان استقلاليتهم أن يمنحوا حصانة من محاكمتهم، عن أي شيء يقولونه في المجلس حتى يستطيعوا أن يتكلموا دون خوف. غير أنه بالنظر إلى تشعب عمل الحكومات اليوم، فإنه لا يمكن للنواب ممارسة نقد فعال إلا إذا كانت لديهم وسائل مكتبية كافية للبحث والفحص، وإمكانات سهلة للاستعانة بالخبرات الخارجية. ومن المهم أيضا ألا يكونوا مقيدين بمواقف الحزب بدرجة تحد من قدراتهم النقدية، فكلما اعتمد الأعضاء على المستويات التراتبية للحزب لانتخابهم الأولي أو لتعيينهم في اللجان المتخصصة كلما قلت احتمالات قدرتهم على اتخاذ مواقف تتميز بالجدة والشجاعة.

أدوار المعارضة

ولكن لا يجب تجاهل أهمية المكانة التي يحتلها نظام حزب منظم في دراسة عمل الحكومة. وإن من مهمات المعارضة الرسمية أن تعمل ليس فقط بوصفها بديلا "لحكومة في حالة انتظار" بل أن تقوم بأدوار التنسيق لتتبع أداء الحكومة من خلال جعله موضوع نقد متواصل. ويعتقد الكثير من الناس أن هذا العمل هو السمة الأقل جاذبية في عمل البرلمان، إذ يعطي أحيانا الانطباع ب"المعارضة لأجل المعارضة"، بغض النظر عن قيمة أي تدبير معين تقوم به الحكومة. وهذا بالفعل أمر صحيح، خصوصا في النظام الانجليزي القائم على " قاعدة الخصوم" والبرلمانات الشبيهة. ولكن، ومثلما يعتبر عمل الحكومة الحديثة منظما، فيجب أن تكون عملية فحصها كذلك؛ وهذه هي مسؤولية تلك الأطراف التي لا تدعم الحكومة أثناء ممارستها للسلطة بل ينبغي عليها أن تقوم بانتقاد الحكومة دون خوف ودون أن يتم إقحام مسألة الوطنية في هذا السؤال.

55. هل ينبغي السماح للنواب المنتخبين أن يمارسوا مهنا أخرى مؤدى عنها؟

إن عمل البرلمانات الوطنية، رغم كونه لا يستمر طوال السنة، فإنه عمل متواصل ومضني ويتطلب جهدا كبيرا. فمعظم البلدان تعتبره مهنة تستغرق كل الوقت القانوني للوظيفة وتدفع في المقابل مرتبا ملائما. ولكنهم يختلفون حول درجة السماح للنواب بالانخراط في وظائف مأجورة أخرى، خصوصا العمل الصحافي والإعلامي الذي يعد مكونا جوهريا من الوظيفة العمومية للبرلماني. ويجادل أولئك الذين يمنعون مزاولة عمل آخر بأنه يجب معاملة البرلمانيين مثل سائر موظفي القطاع العام. فيما يعقب المدافعون عن ذلك الرأي بأن مهنة أخرى من خارج البرلمان تتيح للبرلمانيين فرصة البقاء على اتصال ب"العالم الواقعي". وحيثما كان هذا مسموحا به، فقد أصبح من المقبول أنه يجب التصريح بكافة مصادر الدخل في "سجل المصالح" (انظر ما يلي).

"أموال السياسة"

لا شيء أفقد البرلمانات مصداقيتها بوصفها مؤسسات في الآونة الأخيرة مثل التشكيك الوجيه، في كون أعضائها يميلون إلى الامتثال لمصالح مؤسسات رجال الأعمال والمال النافذين، والذين ساعدوا في تمويل حملاتهم الانتخابية أو مولوا أصحابهم لتمثيل مصالحهم في البرلمان والتشريع. ولهذا حرصت مجموعة من البرلمانات على سن قوانين صارمة للسلوك يُشترط من خلالها على الأعضاء ليس فقط التصريح بكل مصادر الدخل والعلاقات المالية والتجارية في سجل، بل كذلك عدم المشاركة في أية معاملة مالية عمومية يمكن أن تنم عن "صراع في المصالح". ولكن فعالية تلك القوانين ترتبط بمدى التفعيل الصارم وغير المنحاز لها. ويجب أن يظل تمثيل البرلمانيين لمصالح لوبيات وجهات نافذة على حساب ناخبيهم انشغالا دائما.

إنهاء العمل

ومن السمات المميزة لوضع النائب أنه يمكن للناخبين إنهاؤه بشكل مفاجئ من طرف الناخبين ليس بالضرورة لتقصير من جانب النائب نفسه، ولكن لأن زعيم الحزب وبرنامج الحزب لم يعودوا يحظيان بالقبول. والواقع أن ذلك لا

يختلف كلية عن وضع الموظفين في مؤسسة صناعية خاصة والذين يصبحون فجأة غير مرغوب فيهم، بسبب تحولات في السوق لا يعزى أي منها إلى قصور من جانبهم. وينبغي أن يكون من حق هاتين الفئتين من الموظفين الحصول في حالة الفصل، على تعويض كريم تبعا لسنوات خدمتهم لتمكينهم من أن يجدوا عملا بديلا، وأن يتمتعوا بحقوق معاش قابلة للنقل.

56. كيف يمكن التقليص من الفساد السياسي؟

الفساد السياسي – أي إساءة استعمال منصب الخدمة العامة للحصول على مكاسب لأغراض شخصية – ظاهرة ممكنة الوقوع في الحكومات أيا كانت مستوياتها. ويأخذ أشكالا مختلفة، مثل سن قوانين تشريعية من لدن البرلمانات لصالح قطاعات الأعمال والمال التي ساعدت في تمويل حملاتهم الانتخابية، والوزراء والمسؤولين الحكوميين الذين يحصلون على رشاوى لمنحهم صفقات عمومية أو رخص لممارسة مهن تجارية، وكذلك موظفي الدولة الذين يتوقعون مكافآت مالية شخصية من مواطنين لخدمات من المفروض أنهم يأدونها بالمجان. ومع أنه يتم التغاضي عن تلك الأموال المدفوعة بحجة أنها عوامل تحفيز الموظفين المتوقعة، إلا أنها تضر بالثقة بين النواب وناخبيهم وتضعف الإيمان بالمسار الديمقراطي، إلى درجة جعل الناس يؤمنون بعدم جدوى الدفاع عن الديمقراطية. ولهذا السبب يجب التعامل مع الفساد السياسي بجدية وأن تبذل الجهود لتقليصه إلى أدنى حد حتى وإن كان لا يمكن القضاء عليه جذريا. وتنشر منظمة ترانسبارنسي غير الحكومية الدولية والتي لها فروع في جل البلدان، دليلا سنويا لتمثل الرشوة؛ حيث يسجل ويعطي مرتبة الدولة على قياس معين مدى تمثل الرشوة. وعلى هذا السلم، تعتبر مرتبة البلدان النامية أسوأ من تلك المتقدمة، رغم أن الدول المتقدمة تحقق مرتبة سيئة على سلم قياس مماثل هو شبكة رشاوى المؤدين، والذي يقيس تدابير تطور الشركات من البلدان المصدرة من الأعلى إلى الرشاوى في الأسواق النامية. وهكذا، فالفساد الإداري هو سيرورة ذات منحيين.

التدابير العلاجية

وينزع الفساد السياسي إلى الانتشار في الظروف التالية: حيث يكون الأجر الذي يدفع لشاغل المنصب العام منخفضا نسبيا أو غير كاف أو حيث يعتبر بوصفه

بديلا، المسلك المجتمعي المتاح للحصول على دخل كريم؛ وحيث تتوقف الفرص الاقتصادية في القطاع الخاص بدرجة كبيرة على قرارات حكومية مرتكزة على سلطات تقديرية وحيث تكون احتمالات التعرض للمؤاخذة والعقوبة قليلة.

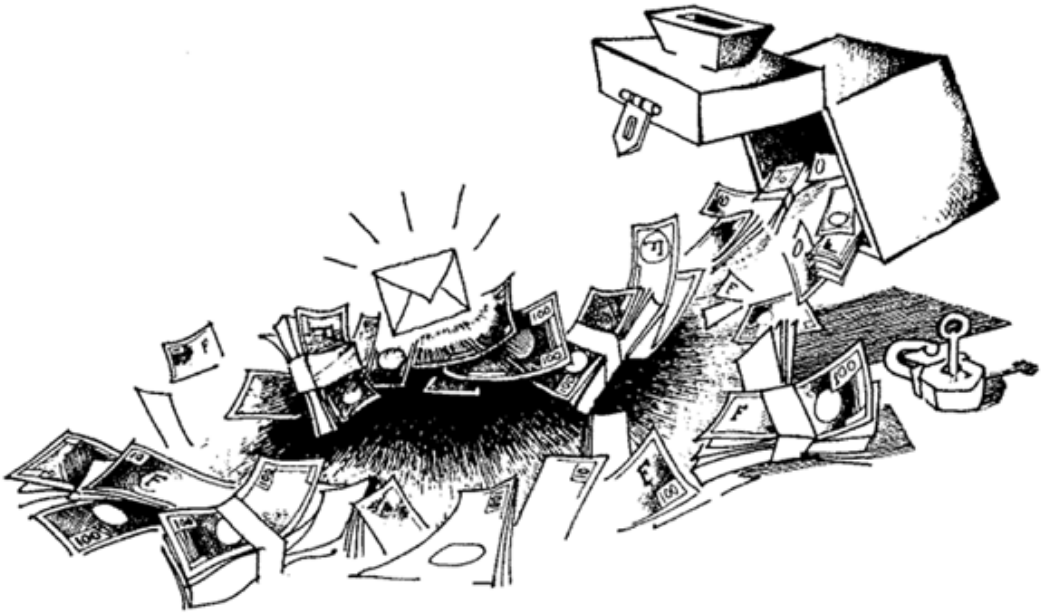

وتوحي العوامل المُدرجة أعلاه بالعلاج المماثل لها: دفع أجر كريم للمسؤولين العامين، على ألا يكون مغالى فيه بالمقارنة بالوظائف الأخرى وإخضاع جميع القرارات الحكومية التي تمس أطراف النشاط الاقتصادي من القطاع الخاص لقواعد وإجراءات محددة بوضوح، الجمع بين انفتاح الحكومة وإجراء تحقيقات قضائية مستقلة، لا تخشى شيئا في التصرفات المشتبه بمنافاتها للقانون، مثلا لجنة لمحاربة الفساد تُمنح لها سلطات قضائية.

روح العمل الجماعي

أحسن مصل لاستئصال الفساد هو أن تنمى على مدى الزمن ثقافة وتقاليد ملائمة لتوفير خدمة عامة نزيهة لا تتغلغل فيها فلسفة السوق القائمة على تحقيق أقصى قدر من المصلحة الذاتية. ولقد بلورت منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى اتفاقية ضد الفساد، القانون الدولي لسلوك موظفي القطاعات العمومية (1997). وهذا يتطلب أن كل موظفي الدولة يتصرفون من أجل المصلحة العامة وأنهم لا يستعملون سلطتهم الرسمية من أجل تقدم مصالحهم أو مصالح أسرهم الشخصية أو لمصالح مالية، أو للحصول على هدايا أو مكرمات والتي يمكن أن تؤدي إلى ممارسة محايدة لمهماتهم.

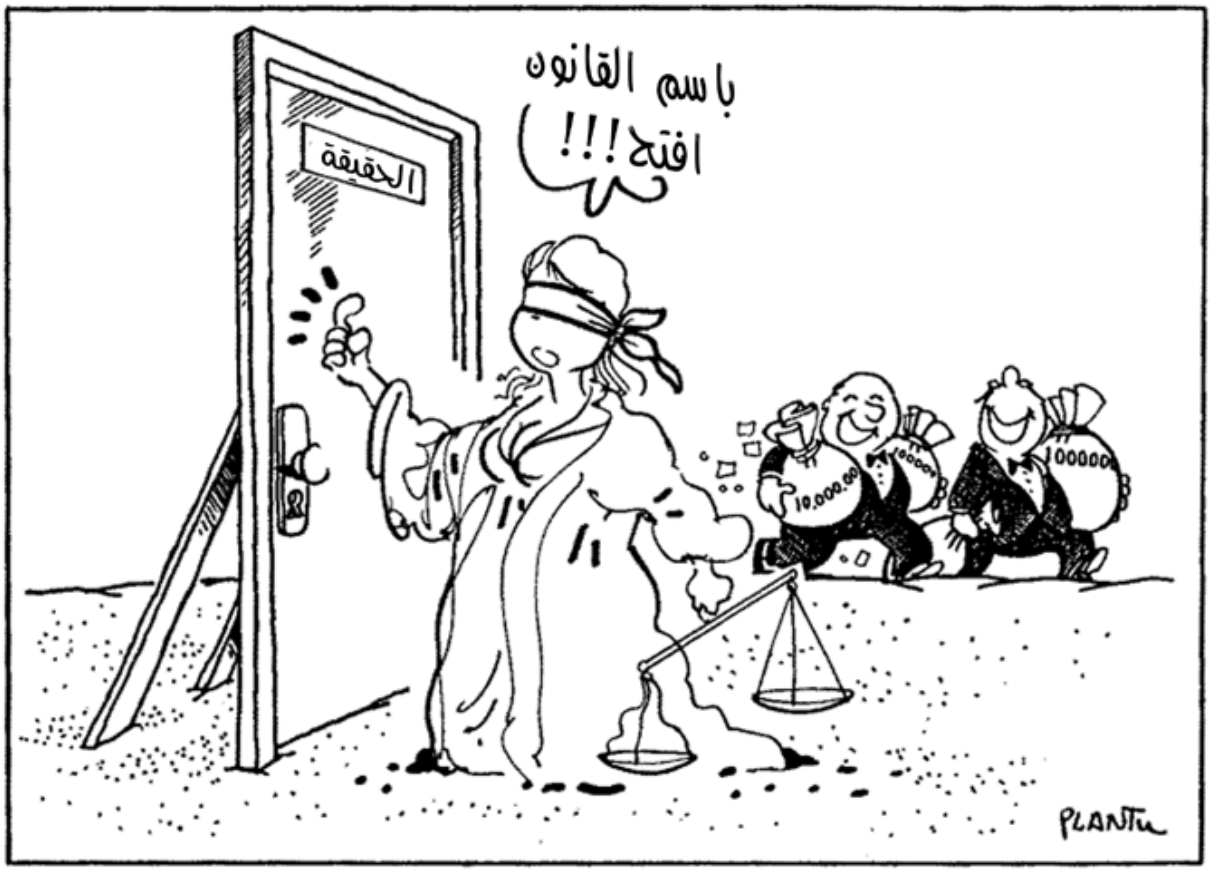

57. ماهو الدور الذي تؤديه الوظيفة العمومية في النظام الديمقراطي؟

يشكل الموظفون في الوظيفة العمومية غير المنتخبين والعاملون على أساس التفرغ جهاز الإدارة الدائم الذي تعتمد عليه الحكومة لتسيير أعمالها اليومية الجارية. فهم يقدمون المشورة الخبيرة واللازمة لإعداد السياسات والتشريعات ويمثلون الهيكل الإداري اللازم لتنفيذها بصورة فعالة. وينتظر منهم أن يؤدوا هذه الأدوار بأمانة ونزاهة أيا كان الحزب أو الأحزاب المتولية للسلطة، وسواء كانوا موافقين هم أنفسهم أو غير موافقين على اتجاه سياسة الحكومة. ورغم أن الوظيفة العمومية المهنية سمة مميزة لكل نظام حكم معاصر، فإن هناك عددا من القضايا التي تطرح والخاصة بتنظيم الوظيفة العمومية في النظام الديمقراطي، مثل كيفية تعيين الموظفين في المناصب العليا للوظيفة العمومية، وأمام من ينبغي أن يساءل الموظفون العامون، وأيضا أسلوب اختيارهم وتعيينهم.

التعيينات السياسية

وتبرز أولى هذه القضايا نتيجة قلق يساور كثيرا من الأحزاب السياسية وهو على وجه التحديد أن الموظفين العموميين الذين يشغلون المناصب العليا بالنظر إلى أنهم غير ملتزمين بسياسات الحزب الحاكم قد يعملون على تعويقها أو يستغلون احتكارهم للخبرة لتقديم مشورات "مشحونة" للوزراء الذين هم عادة أقل خبرة من مستشاريهم. وهناك أحيانا كثيرا من المغالاة في الإعراب عن هذا القلق. إذ يضطلع الموظفون العموميون بمسؤولية دراسة اقتراحات السياسة على ضوء الاعتراضات والصعوبات العملية وكذلك بمسؤولية إيجاد طرق لتنفيذها وكثيرا ما يفسر هذا على أنه نزعة لعرقلة العمل. بيد أنه صحيح أيضا أن الوظيفة العمومية تشكل سلطة تأثير - صادرة عن قوى ومصالح غير منتخبة - على السياسة وأن هذا التأثير يمكن أن يستخدم على نحو غير ديمقراطي. وتستخدم الديمقراطيات المستقرة عامة أحد الأسلوبين التاليين للحد إلى أبعد مدى من هذه الإمكانية، ويتمثل أولهما في جعل المنصب أو المناصب الإدارية العليا في كل وزارة خاضعة للتعيين السياسي حيث يتغير شاغله كقاعدة عامة مع كل تغيير في الحكومة المنتخبة. ويتمثل الأسلوب الثاني في إنشاء منصب سياسي في كل وزارة يعين فيه أحد الأخصائيين الذين هم أيضا من مؤيدي الحزب والذين يمكن أن يقدموا معلومات ومشورة بديلة إلى الوزير، والذين يتمتعون بالخبرة اللازمة لإجراء مراجعة مستقلة للمشورة المقدمة من الموظفين العموميين الدائمين. ولا يخلو أي من الأسلوبين من مشاكل ولكن المزايا ترجح في الأغلب على حساب المساوئ.

مساءلة الوظيفة العمومية

تتعلق المسألة الثانية بمساءلة الموظفين العموميين. إن جميع البيروقراطيات المهنية منظمة تنظيما تراتبيا مع مساءلة يباشرها رئيس أعلى كما يباشرها في نهاية المطاف الوزير المختص ومن خلاله البرلمان. ولكن ألا يتحمل الموظفون العموميون في النظام الديمقراطي مسؤولية **مباشرة** أمام القانون وأمام البرلمان وأمام الشعب؟ وهي مسؤولية قد تفوق أحيانا مساءلتهم أمام رئيسهم؟ وماذا لو انطوت التعليمات التي يتلقاها الموظفون العموميون على خرق للقانون أو مخادعة للبرلمان أو انتهاك لحقوق الزبناء طالبي الخدمة التي يقدمونها؟ تبين هذه الأمثلة إمكانية حدوث تضارب واضح بين مبدأ بيروقراطي ومبدأ ديمقراطي للمساءلة.

تعيين الموظفين العموميين

تتعلق المسألة الأخيرة بالوظيفة العمومية في النظام الديمقراطي بأسلوب الاختيار والتعيين. ويجري بشكل نمطي تأمين نوعية من يعينون باختيارهم على أساس تنافسي من بين خريجي التعليم العالي أو الحاصلين على التدريب المهني والخبرة المناسبين بغض النظر عن أي ولاء حزبي. غير أن ذلك بينما يكفل للتعيين نوعا من الانتقائية الفكرية يجب في الوقت نفسه ألا يكون إقصاء على المستوى الاجتماعي. إذ ينبغي أن تكون الوظائف العامة في النظام الديمقراطي ممثلة بشكل عادل للجماعات الرئيسة في المجتمع وأن ينظر إليها على أنها كذلك. ويقتضي مبدأ المساواة السياسية أن يكون الالتحاق بالوظائف العامة مفتوحا على قدم المساواة أمام الجميع بغض النظر عن الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها. وهذا يعني أن سياسات مناهضة التمييز وتكافؤ الفرص يجب أن تطبق بشكل فعلي في نظام التعليم وكذلك في التعيين في الوظيفة العمومية ذاتها.

58. ماهو الإسهام الذي يمكن أن يقدمه كل فرد من المواطنين لضمان مساءلة الحكومة؟

يتمتع كل مواطن من المواطنين في ظل النظام الديمقراطي بوجود سبل هامة لطلب الإنصاف من مسؤولي الحكومة في حالة الإضرار بمصالحهم من خلال قرار غير قانوني أو من خلال سوء الإدارة (من إهمال أو تأخير أو تعسف وما إلى ذلك). فبالنسبة لقرارات تتخذها الحكومة وتتجاوز سلطاتها المحددة قانونا، هناك سبل للإنصاف عن طريق المحاكم. وفي حالات سوء الإدارة توجد إمكانية لتصحيح الوضع عن طريق اللجوء إلى النائب المنتخب أو إلى مكتب أمين المظالم الذي يضطلع بمسؤولية محددة لتقييم سلامة الشكاوى الفردية من قرار السلطة التنفيذية. ومن المستجدات، وضع ميثاق المواطن مؤخرا وبمقتضاه يُعَوَّضُ الناس عن قصور معين من جانب مرفق حكومي عن الوفاء بالمعايير المحددة لأداء الخدمة. ويمكن أن نرى في كل هذه أمثلة لمساءلة من جانب المستهلك يباشرها الفرد، مقارنة بأشكال المساءلة الأخرى الأكثر اتساما بالطابع الجماعي والتي سبق التطرق لها (انظر السؤال 51). وهي تذكرنا بشكل هام بأن الزبون الرئيس لخدمات الحكومة هو الجمهور عامة وأن عمليات المساءلة القانونية والسياسية والمالية للحكومة تؤول في نهاية المطاف إلى المواطنين أنفسهم.

59. كيف يمكن إبقاء القوات المسلحة خاضعة للرقابة المدنية؟

لا يبدو هذا التساؤل في الديمقراطيات المستقرة، منذ زمن طويل والتي تضمن فَهمًا جيدا وحماية واعية لمبدأ الفصل بين القرارات السياسية والعسكرية، مشكلة كبرى اللهم إلا في نزاعات محتشمة وعارضة بشأن استيراد الأسلحة أو مستويات توفير الأفراد العاملين أو شروط الخدمة في القوات المسلحة. أما في الديمقراطيات حديثة العهد والتي ربما عرفت تاريخا من الانقلابات أو الحكم العسكري أو الفيتو العسكري على الأشخاص العاملين في الحكومة أو على سياستها، فقد تبدو المشكلة عسيرة الحل. وعموما فإن العسكريين في كل مكان يملكون القدرة المادية والتنظيمية على تنحية السياسيين المنتخبين وتولي الحكم وإخضاع السكان عامة لحكمهم. ويتعلق السؤال من ثم برغبتهم في أن يفعلوا ذلك وبكيفية تسمح بثنيهم عنه.

الانقلابات العسكرية

تتعلق مسألة الحفاظ على تبعية العسكريين للسياسيين المنتخبين بإعدادهم في إطار دور غير سياسي أو تأمين استمرار رضاهم عن مرتباتهم ووضعهم وتزويدهم بالأسلحة التقنية المتقدمة، إذ يمكن أن يكون السخط الداخلي بين صفوف القوات

المسلحة عاملا مسهما في الانقلابات ولكنه نادرا ما يكون العامل الحاسم فيها، فهم عادة يستولون على الحكم فقط عندما تكون هناك أزمة عميقة ومستمرة في النظام الديمقراطي ثبت عجز السياسيين عن حلها كالحروب الأهلية أو تضخم مزمن وانهيار النظام العام أو فساد سياسي فاضح ومستمر. ويمكن أيضا أن تحدث الانقلابات للحيلولة دون الأحزاب ذات البرامج الراديكالية التي تهدد استقرار النظام، دون الفوز في الانتخابات أو ممارسة السلطة. والسبب العميق لذلك في كلتا الحالتين هو بعض القصور في دعم المؤسسات الديمقراطية وليس طابعا داخليا للعسكريين.

حكم الجيش

يمكن، مع ذلك، أن يقدم الحكم العسكري في أحسن الأحوال علاجا قصير الأجل فقط ليخفف من مشاكل المجتمع وليس حلا على الأمد البعيد. ومنذ عقد أو عقدين كان الاتجاه السائد هو الإشادة بالنظام العسكري باعتباره الهيئة الرئيسة للتحديث الاقتصادي وبناء الأمة مقارنة مع فساد السياسات الديمقراطية وانقسامها. غير أن القوات المسلحة لا تستطيع ببساطة أن تقدم مصدرا لسلطة مشروعة تخولها الحكم. كما أن سجل النظم العسكرية في السلطة مبعث كآبة. فنظام الحكم المنغلق المحوط بسياج من السرية يمكن فقط أن يحجب الفساد لا أن يقلص منه، فهو لم يدلل على أي مبدأ أساسي لإدارة اقتصادية سليمة وللعسكريين في السلطة سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان التي لا يمكن لأي نظام حكم منفتح أن يغض النظر عنها.

تعزيز الديمقراطية

وليس ثمة بديل جدي عن المسيرة الطويلة على طريق دعم المؤسسات الديمقراطية والحكم الدستوري وسيادة القانون، بمساندة دولية إذا اقتضى الأمر ذلك، والعمل على حل الصراعات المجتمعية الكبرى بالوسائل السياسية للتفاوض والتوصل إلى حلول وسط. ويقتضي الأمر في نفس الوقت تطوير أساليب أكثر فعالية على المستويين الوطني والدولي، لتحديد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمعاقبة عليها، وخاصة تلك التي يرتكبها موظفو الدولة وأيضا لفرض عقوبات على النظم التي تسمح بذلك.

60. هل هناك أي مكان للمخابرات السرية في النظام الديمقراطي؟

الديمقراطية من حيث المبدأ هي نقيض السرية في أي موقع في الحكومة. غير أنه كان من الضروري دائما للدول الديمقراطية تنظيم عمليات محاطة بالكتمان لحماية المجتمع من تهديد خارجي أو من جريمة داخلية منظمة أو مؤامرة لهدم العملية الديمقراطية ذاتها. والمشكلة في مثل هذه العمليات هي أن الأساليب المستخدمة من مراقبة ووضع أجهزة تصنت ومراقبة المكالمات التلفونية وحيل حقيرة من كل نوع تشكل انتهاكا للحقوق المدنية للأفراد، وأنها إذ تتسم بهذه الدرجة من السرية يمكن بسهولة أن تتجاوز حدود الأهداف الممكن تبريرها علنا لتشمل منظمات وأنشطة سياسية قانونية تماما ولكنها قد تثير متاعب للحكومة ولسياساتها.

المساءلة السياسية

ولذلك فإن كل شيء يتوقف على مسألة الرقابة السياسية. فلا يكفي أن تغطى عمليات الأمن في إطار المساءلة العامة للوزير المختص أو الوزراء المختصين أمام البرلمان، إذ يحتاج الأمر إلى أن تكون هناك لجنة برلمانية خاصة تجتمع حسب الضرورة في سرية لمراقبة مثل هذه الأنشطة وتكفل الالتزام بالخطوط التوجيهية الممكن تبريرها علنا. وينبغي أن يكون لأمين المظالم سلطة التحقيق في الشكاوى المقدمة من الأفراد الذين لديهم ما يحملهم على الاعتقاد بانتهاك حقوقهم المدنية في إطار مراقبة أنشطة مشروعة تماما.

61. ماهي العلاقة بين الحكم المحلي والديمقراطية؟

إن وجود نظام لأجهزة حكم محلية منتخبة مسألة مهمة لحيوية أي نظام ديمقراطي لعدد من الأسباب. فذلك يزيد كثيرا من فرص المشاركة في عملية اتخاذ القرارات العامة، ويزيد عدد المشتركين فيها. ولأن أجهزة الحكم هذه تقوم محليا فإنها تكون أكثر استجابة لخصوصية الاحتياجات والظروف المحلية مقارنة بما يمكن أن تكون عليه الحكومة الوطنية/المركزية. وهذا النظام يسمح بتجارب على نطاق ضيق في السياسة يمكن إذا نجحت أن تنقل إلى مناطق أخرى

بل وأن تطبق على الصعيد الوطني/المركزي. وهو يوفر منطلقا للسياسيين لشغل مناصب على المستوى الوطني وقاعدة للأحزاب التي لقيت هزيمة على الصعيد الوطني. وأخيرا فإنه إذ يحد من تركيز السلطة في أيدي حكومة مركزية، يضيف بعدا مجاليا للفصل الدستوري بين السلطات. ولكل من هذه الخصائص في ذاتها أهميتها فإذا اجتمعت فإنها تعزز بكل تأكيد قضية الحكومة المحلية المنتخبة.

مركزة التوجهات

بيد أن هناك قوى تعمل لتشجيع مركزة عملية صنع القرار السياسي في الدول المعاصرة، فهناك ضغط تقوم به إدارات الخزانة الساعية إلى فرض رقابة على مستوى إجمالي الإنفاق العام كأداة لا غنى عنها لتدبير الاقتصاد الوطني. وهناك عدم استعداد السياسيين على الصعيد الوطني للسماح للخصوم السياسيين على المستوى المحلي بعرقلة مبادرات السياسة المركزية أو إضعافها. ثم هناك إضافة إلى ذلك توقعات الجمهور الذي أضحى في مجتمع تتزايد فيه الحركة والتنقل أقل تقبلا لوجود فوارق كبيرة في مستويات توفير الخدمات بين إقليم وآخر. فالمساواة في المواطنة تعني المساواة في مستويات الخدمات وإذا كان ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بعملية هامة لإعادة توزيع الموارد بين المناطق المختلفة وكذلك بوضع تنظيمات من الحكومة المركزية على الصعيد الوطني، فإنه يؤدي من ثم إلى الحد بدرجة كبيرة من استقلالية الحكومة المحلية ويحد بالتالي من نطاق الاختيار الانتخابي المحلي.

مقتضيات متضاربة

لا يوجد حل سهل لهذه المقتضيات المتضاربة أو حتى حل قابل للتطبيق في جميع الأحوال. غير أنه لما كانت أشد الضغوط نابعة اليوم من جانب النزعة المركزية، فإن مصالح الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية هي الأكثر احتياجا إلى الحماية. وقد يتطلب ذلك على أقل تقدير فصلا واضحا للوظائف بين المركز والمستويات المحليات يكون بينا للناخبين، وسلطات وموارد كافية لأداء هذه الوظائف بما يتفق والاحتياجات والظروف المحلية ولو داخل إطار التنظيمات الوطنية وآليات مناسبة للمساءلة أمام الناخبين المحليين وفرض قيود على الحكومة المركزية لكي لا تتدخل في الآراء التقديرية للسلطات المحلية وإعمال هذه القيود إذا اقتضى الأمر من خلال محكمة دستورية. غير أن العلاقات الفعلية الفعالة بين المركز

والمحليات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون وعلى اعتراف متبادل بمجالات اختصاص كل منها أكثر مما تعتمد على تقيد حرفي بالقانون.

62. ماهو النظام الاتحادي (الفيدرالي) ومتى يكون مرغوبا فيه؟

ينطوي النظام الاتحادي على تقسيم مجال وطني إلى جهات/ ولايات منفصلة لكل منها برلمانها الخاص المنتخب وهيئاتها التنفيذية والحق في إصدار التشريعات وجباية الضرائب وفقا لتقسيم مكفول دستوريا للسلطات بين كل من الولايات والحكومة المركزية على المستوى الوطني. وقد نشأت الدول الاتحادية تاريخيا بعدد من الطرق عن طريق اندماج دول كانت من قبل مستقلة أو عن طريق منح الاستقلال الذاتي لمناطق أو شعوب داخل نطاق دولة كانت وحدوية سابقا أو عن طريق إبرام اتفاقية بتأسيسها.

ويمنح تقسيم الوظائف بين الجهات/الولايات والمركز المتعارف عليه التربية والعيش الكريم والخدمات الاجتماعية والثقافية للأولى، فيما يختص المركز بتوجيه السياسات العامة الاقتصادية وقضايا الدفاع والسياسة الخارجية بما في ذلك توقيع اتفاقيات المفاوضات.

الاختلافات الجهوية/الإقليمية

والنظام الاتحادي مرغوب فيه عادة في الدول ذات الجهات/الأقاليم المجالية الواسعة والتي تشمل تنوعات كبيرة على المستوى الثقافي والجغرافي بين المناطق المكونة له. وهو يوفر أيضا في أي مكان حلا ممكنا للمطالبة بالاستقلال الذاتي من جانب أقليات متمايزة ثقافيا أو عرقيا تعيش في نفس المنطقة الجغرافية كبديل عن الاستقلال التام. إن العيش في حالة "شبه منفصلة" قد يكون أفضل من الانفصال التام ومن التشاحن المستمر تحت سقف واحد. ويمكن اعتبار الكثير من الحجج المسوقة تأييدا للحكومة المحلية المنتخبة (انظر السؤال 61) حججا تنطبق بنفس القوة على النظم الاتحادية.

خامسا: المجتمع الديمقراطي أو المدني

63. ما المجتمع المدني؟

تلقى فكرة المجتمع المدني بوصفه مكونا ضروريا من مكونات الديمقراطية اهتماما خاصا متزايدا نتيجة تجربة القرن العشرين مع الدكتاتوريتين الفاشية والشيوعية اللتين حاولت كل منهما جعل جميع المؤسسات الاجتماعية تحت إشراف الدولة ورقابتها. ويمكن النظر في مفهوم المجتمع المدني من جانبين مختلفين: جانب سالب وهو أن امتداد سلطان الدولة يجب أن يكون له حدوده حتى يحال دونها ودون التحكم في كل النشاط الاجتماعي أو التغلغل في كل مجالات الحياة أو احتواء كل المبادرات والمواهب الاجتماعية، وجانب موجب وهو وجوب توافر الكثير من مراكز التنظيم الذاتي المستقلة في المجتمع التي يمكن للناس من خلالها العمل في إطار جماعي لحل مشكلاتهم، ويمكن أن تكون بمثابة قنوات للرأي الشعبي والضغط على الحكومة وأن تستخدم كأداة للحماية في مواجهة تجاوزاتها.

المكونات الأساسية

من المكونات الأساس للمجتمع المدني: اقتصاد السوق (انظر السؤال 9) ووسائل إعلام واتصال مستقلة (انظر السؤال 6) ومصادر وموارد للخبرة في كل جوانب السياسة الحكومية، تعرف باستقلاليتها عن الدولة وفوق كل ذلك شبكة غنية من الرابطات والجمعيات الطوعية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، يدبر الناس من خلالها شؤونهم الخاصة. ففي أوقات وأماكن مختلفة يكتسب كثير من هذه الجمعيات أهمية خاصة للدفاع عن الديمقراطية وتعزيزها سواء أكانت نقابات عمالية أو رابطات مهنية أو جماعات نسائية أو منظمات لحقوق الإنسان والتنمية أو جماعات للمساعدة الذاتية أو هيئات دينية أو منظمات شعبية من كل الأنواع . فبالانضمام إلى الجمعيات، في مناخ تتوافر فيه حرية التعبير وحرية التنظيم، تتطور هذه التجمعات تلقائيا حين يعي الناس الحاجة إلى عمل جماعي لتنظيم شؤونهم أو للدفاع عن مصالحهم وتعزيزها. بيد أنه يمكن أيضا تشجيعها

باعتراف السلطات مثلا بدورها الاستشاري في المجالات ذات الصلة بسياسة الحكومة.

64. هل يمكن أن تكون الجمعيات المدنية غير ديمقراطية؟

إن استقلالية جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، بوصفها ذاتية التنظيم وذاتية التمويل يعني أنه يمكن أن تتوافر لها السلطة لتغيير جوانب معينة من سياسة الحكومة وجعل هذه الجمعيات مصدر قلق لها. وليس من اليسير دائما تحديد النقطة التي تصبح فيها الجمعيات غير ديمقراطية. إذ أن معظم الحكومات المنتخبة ديمقراطيا ستتشاور وتتفاهم مع المصالح الاجتماعية المنظمة، طالما أن ذلك سمة أساسية لحكومة تتولى السلطة بالقبول. بيد أن بعض جماعات المصالح تتمتع بنفوذ على الحكومة أكبر بكثير من غيرها بحكم تنظيمها أو ثرائها أو علاقاتها، وحينما يكون هذا النفوذ مستمدا من انضمام أعداد كبيرة ومن عضوية عريضة للناس يجب أن يعتبر ذلك أكثر ديمقراطية من حالة اكتساب النفوذ نتيجة تركز الثورة أو السلطة في أيدي مجموعة قليلة. إضافة إلى ذلك فإن هذه الجمعيات تستحق أن تعامل بجدية حين يكون تنظيمها الداخلي ذاته ديمقراطيا، إذ يمكن اعتبار زعمائها ممثلين حقيقة لأعضائها، أكبر مما لو لم تكن كذلك. وأخيرا فإنه ينبغي للمجتمع الديمقراطي أن يعترف بوضع استشاري خاص للمنظمات التي تمثل أناسا يواجهون صعوبات – نتيجة عجز اجتماعي أو اقتصادي أو بدني – في إسماع أصواتهم في العملية السياسية وقد يستمرون في وضعية الضعف.

مفارقة التمويل الخارجي

في الديمقراطيات المتعددة، الجديدة منها والناشئة، لا تزال بعض الجمعيات المدنية الأكثر نفوذا ذاتها عاجزة عن الاستمرار دون الاعتماد على التمويل الخارجي، جراء ندرة الموارد المحلية. وإذا كان التمويل وسيلة مهمة لدعم التحول الديمقراطي، فإن هناك نوعا من التناقض في فكرة مجتمع مدني يعتمد التنظيم الذاتي ويحتاج في نفس الوقت إلى مساعدة خارجية. ورغم أنه لا ينبغي اعتبار الجمعيات التي تحصل على تمويل بهذه الطريقة خارجة عن القانون، إلا أنها مطالبة باحترام معايير وشروط مضبوطة مرتبطة بالشفافية فيما يتعلق بالتمويل

وبلورة سياساتها. كما أنه يجب على المنظمات المانحة أن تنتبه إلى كونها لا تحظى بتعامل خاص مقارنة مع المنظمات التقليدية أو المحلية.

استقطاب الحكومة لقادة الجمعيات

هناك انشغال آخر، ولكنه أكثر وجاهة بالنسبة للديمقراطيات المتقدمة ويتجلى في لجوء الحكومات إلى التعاقد مع منظمات تطوعية/جمعيات مدنية، لتوفير خدمات عمومية مثل السكن، والخدمات في القطاع الخيري. وفي الوقت الذي تبدو فيه أن هذه الممارسة ذات فائدة مُتَقاسَمة بين الطرفين الاثنين، هناك خطر في إضعاف استقلالية الجمعيات، عبر تحديد برامجها من أعلى، وخلخلة أدوارها في المرافعة/المناصرة بعلاقة مع سياسات الدولة. وفي البلدان الغربية، أكثر من نسبة 50 في المائة من دخل القطاع التطوعي – الجمعيات، يأتي من الحكومة من خلال قنوات مختلفة.

65. هل ينبغي أن تكون المؤسسات الاقتصادية ديمقراطية على المستوى الداخلي؟

يقول كثير من الديمقراطيين إن أماكن عمل الناس من أهم الأماكن التي تحدد طابع حياتهم وأن تحقيق الديمقراطية في مكان العمل ينبغي تبعا لذلك أن يحظى بأولوية كبرى من طرف أولئك الذين يسعون إلى إقامة مجتمع ديمقراطي فعلا. وهذا يعني على أقل تقدير منع أية معوقات قد يفرضها أرباب العمل على التنظيم الذاتي للعمال في إطار نقابات ليتمكنوا من العمل في إطار جماعي لحماية أو تحسين مستويات معيشتهم وظروف عملهم واستخدامهم. وتشمل مخططات أكثر طموحا المشاركة في القرار وفي الأرباح التي تُحَمل جميع العاملين بعضا من المسؤولية وتفرض عليهم قدرا من الالتزام فيما يتعلق بنجاح المؤسسة على العموم. ورغم أنه قد يحاج بأن مثل هذه المخططات قد تجعل من الأصعب على أرباب العمل فصل العامل وضمان الانضباط في العمل فان هناك أدلة واضحة على أن أحسن المؤسسات بلاء في الاقتصاد الحديث هي تلك التي بوسعها تشجيع الطاقات الإبداعية لجميع العاملين فيها؛ وعلى أن ذلك يتحقق على أحسن وجه بمعاملتهم كمواطنين لا كرعايا. فالديمقراطية و"الكفاءة" بعبارة أخرى ليستا نقيضين وإن كان من الممكن أن يتوقع لتحقيق ديمقراطية داخل فضاءات العمل

أن تولد ضغوطا من أجل التخفيف من حدة الفوارق الكبيرة في الأجور وظروف العمل بين الإدارة وصغار الموظفين.

مساءلة المؤسسات الاقتصادية

تتحمل المؤسسات الاقتصادية في المجتمع الديمقراطي أيضا مسؤوليات تجاه المجتمع المحلي وخاصة عن تأثيرها على البيئة. فكما ينبغي أن يكون للمواطنين الحق في الإنصاف وإعادة الاعتبار في مواجهة مؤسسات الدولة إذا ألحقت أنشطة هذه الأخيرة أضرارا جسيمة بمصالحهم، ينبغي كذلك أن يكون لهم نفس الحق في مواجهة المؤسسات الخاصة في حالة حدوث ضرر يعزى إليها يلحق بصحتهم أو سلامتهم البدنية. وينبغي إذن أن يتوقع للمؤسسات الاقتصادية الخاصة أن تعمل في حدود إطار فعال من التنظيم القانوني والحماية البيئية، مثلما نص عليه موجز الأمم المتحدة العالمي (يوليو 2000).

66. هل تتطلب الديمقراطية الملكية الخاصة؟

إلى جانب الحجج الاقتصادية التي تؤكد ضرورة نظام الملكية الخاصة لاقتصاد السوق، هناك أيضا حجج سياسية متينة تتعلق بأهميته لدعم النشاط السياسي المستقل عن الدولة. وهكذا يمكن اعتبار الملكية الخاصة مؤسسة مركزية للمجتمع المدني وحماية للحرية السياسية.

حدود الملكية الخاصة

ولكن ذلك لا يعني وجوب مقاومة أي تدخل من جانب الدولة في حقوق الملكية الخاصة على أنه تهديد للحرية الفردية، إذ يقوم نظام الملكية الخاصة ذاته على تقييد لحرية الفرد، ذلك التقييد المعترف به اجتماعيا والمعمول به. ذلك أن الاستخدام القصري لأية ممتلكات يفترض مصادرة حرية الغير في استخدامها، ويجب من ثم أن تحدد من طرف المجتمع الأسس التي يستند إليها في إنكار مثل هذه الحرية وأن تخضع من حيث المبدأ لتغير التشريع بتغير الظروف ذاتها. وباختصار، يمكن أن ينظم القانون استخدام الملكية على نحو مشروع كما أنه يمكن لنمط توزيعها أن يكون مثار اهتمام مشروع للسياسة العامة. ورغم أهمية مبدأ الملكية الخاصة بالنسبة للديمقراطية، فإنه لا يمكن أن يكون حقا "طبيعيا"

أو "مطلقا" بل يكون فقط وفقا لشروط وفي نطاق حدود متفق عليها جماعيا. تختلف دول عديدة بالطبع في الحقوق والواجبات التي تمنح أنظمتها القانونية لحق الملكية.

67. هل تتفق الديمقراطية مع الفوارق الاقتصادية؟

لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال ببساطة بالإيجاب أو بالنفي، فالمسألة فيها تفاوت. فكلما ازدادت الفوارق الاقتصادية في المجتمع، كلما زادت صعوبة تحقيق المساواة السياسية الفعلية نظرا لأن تراكمات الثروة يمكن أن تستخدم كوسيلة هامة للتأثير في النتائج السياسية. ففي الحالات القصوى، يمكن أن يرى الأثرياء في أصوات الفقراء تهديدا محتملا لمصالحهم، وهو ما يسوغ لهم التلاعب في العملية الانتخابية أو إفسادها. ومن ناحية أخرى، فإن الفقراء إذا لم يتح لهم أن يروا أي أمل في تحسين أحوالهم بالوسائل الديمقراطية، فإنهم لن يجدوا الديمقراطية جديرة بدعمهم. وهذا الأمر ليس فقط مجرد مسألة تتعلق بنوعية الديمقراطية بل باستدامتها في أي شكل.

التقليص من اللامساواة السياسية

وقد يكون وجود قدر من الفوارق الاقتصادية أمرا محتوما ومبررا معا في اقتصاد السوق، وينبغي أن يهتم أنصار الديمقراطية بالتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثير السياسي أو الأهمية السياسية لمثل هذه الفوارق. ويتعين من ناحية أخرى أن يكون هناك تشريع صارم يحدد ما يمكن أن تنفقه الأحزاب والأفراد المرشحون من أموال على الحملات الانتخابية ويمنع تركيز ملكية وسائل الإعلام ويقضي بالكشف عن مصادر تمويل الأحزاب والحملات العامة على اختلافها.

حماية حقوق الإنسان

ويجب من الناحية الأخرى أن يكفل لجميع المواطنين حد أدنى من ضرورات العيش التي هي شرط لازم لممارسة أية مواطنة حقيقية. فبدون ضمانات لتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساس، بما في ذلك التربية والصحة ووسائل العيش، فإن قدرة الناس على المشاركة في الحياة العامة ستكون ضعيفة (انظر السؤال 22).

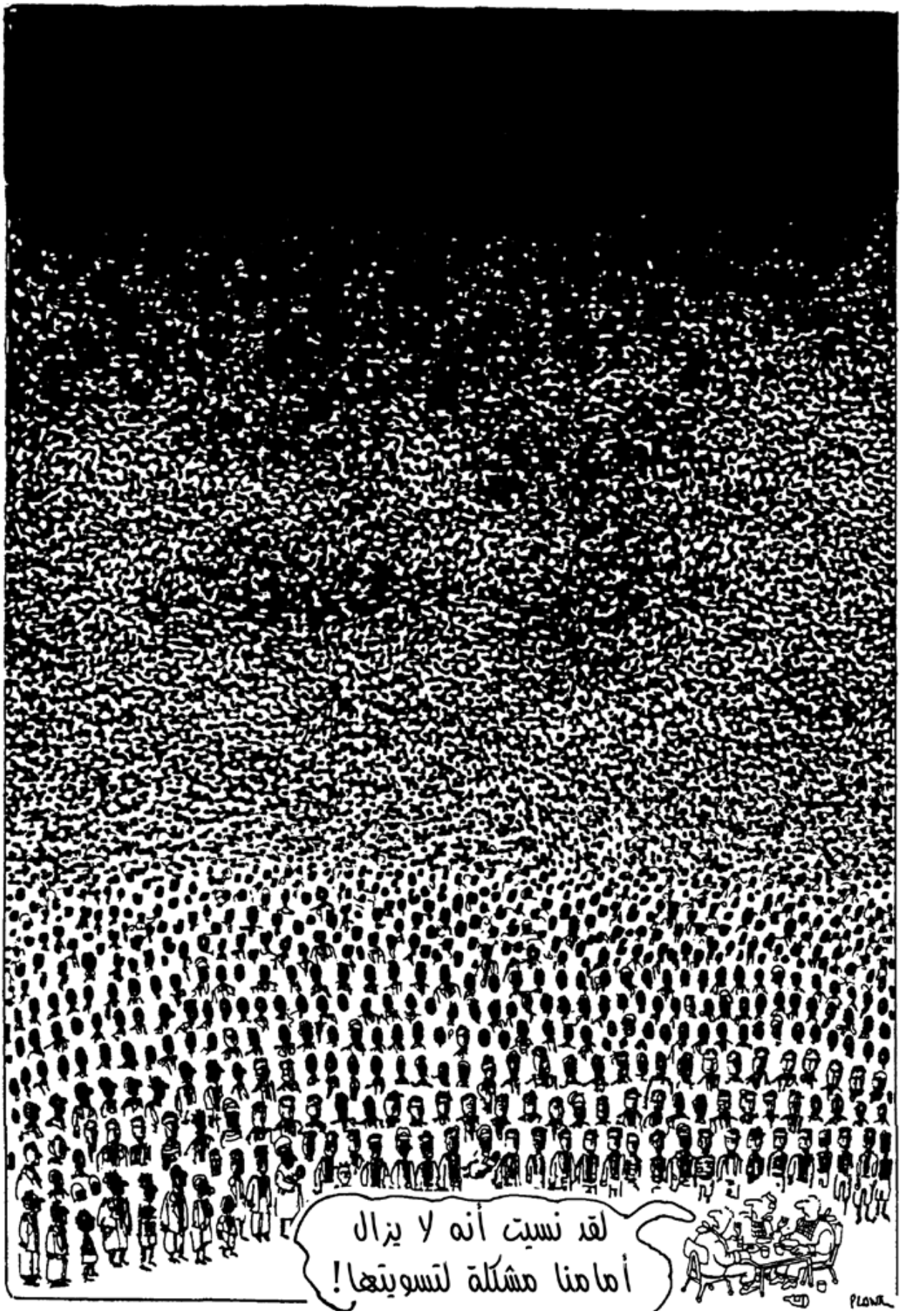
لقد نسيت أنه لا يزال
أمامنا مشكلة لتسويتها!

68. هل تعتمد الديمقراطية على التنمية الاقتصادية؟

هناك دلائل كثيرة على تزايد إمكانات الحفاظ على الديمقراطية دون الانزلاق ثانية إلى هاوية الحكم الاستبدادي كلما بلغ البلد درجة أعلى من التنمية الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى ما للتنمية الاقتصادية من آثار على شخصيات المواطنين وبنية المجتمع المدني. إذ يصبح جمهور الناخبين أكثر نضجا ووعيا مع انتشار التعليم ومحو الأمية. كما أن اتساع نطاق الطبقة المتوسطة التي تقوم بمجموعة متنوعة من المهام التقنية والمهنية يرفع من المقاومة للنزعة الأبوية أو للأشكال المتسلطة للحكومات. وتسهم التنمية الاقتصادية في الحد من سطحية المجتمع المدني وفي تنوع الجماعات والرابطات الذاتية التنظيم مع تعزيز ثقتها بإمكان الدفاع عن استقلالها في مواجهة تجاوزات الحكومة.

استثناءات

غير أنه من الخطأ أن نخلص من ذلك إلى أن الديمقراطية لا يمكن الحفاظ عليها إلا إذا كان هناك مستوى عال من التنمية الاقتصادية، فلدينا أمثلة لبلدان في جميع القارات تحافظ على المنافسة الانتخابية المفتوحة والحريات المدنية والسياسية منذ عقود رغم انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية قياسا بمتوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج الوطني (مثلا الهند، جاميكا وبوتسوانا). فالسياسات الحكومية الرامية إلى تشجيع محو أمية الجميع قد تكون أكثر أهمية من مستوى معين من التنمية الاقتصادية، ثم إن ما تحتاج إليه الديمقراطيات حديثة العهد أكثر من أي شيء آخر هو نمو اقتصادي مستديم أيا كان مستوى التنمية الذي تبدأ منه، بحيث تستطيع قطاعات مختلفة في المجتمع أن تشارك في ثمار التحسن وتخفف حدة النزاعات على توزيعها. ويمكن أن تكون سياسات الوكالات الاقتصادية الدولية الكبرى وسياسات البلدان المتقدمة عونا أو عائقا مهما في هذا السياق.

تعزيز الديمقراطية للتنمية

لقد أصبح معروفا اليوم بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن معالجتها، فقط كمفهوم كمي صرف، يمكن قياسه من خلال الناتج الإجمالي الخام. بل هي أيضا مسألة ذات بعد نوعي، يتعلق بالرفاه لدى الساكنة، التي تعد اعتبارات مثل توزيع الدخل وتوزيع نفقات الدولة (كالصحة والتربية والقوات المسلحة) ذات ارتباط خاص.

لقد راودني
كابوس
ليلة أمس! ...
لقد حلمت أنهم
سيقومون
بالاقتراع!

واليوم، يحدث أن هذه المظاهر النوعية للتنمية الاقتصادية ترتكز هي الأخرى على طبيعة النظام السياسي ودرجة استجابته لتطلعات السكان. ومن المحتمل أن يطالب جمهور الناخبين الديمقراطيين بسياسات توازن بين أقصى طرفي اللامساواة الاقتصادية، ودعم نفقات الدولة على الصحة والتربية والتجهيزات التحتية عوض النفقات المسلحة أو مشاريع سطحية ذات فائدة اجتماعية قليلة. إضافة إلى ذلك، فإن النظام المنفتح والذي يحترم معايير المساءلة سيستعمل الموارد العمومية بفعالية أكثر من نظام مغلق أو متسلط.
وسيكون كذلك نظاما لا يمكن لفضائح من قبيل الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، والتدهور البيئي والمجاعة، أن تستمر فيه دون الكشف عنها سنوات طويلة. لقد تم التأكيد على الترابط الإيجابي بين الديمقراطية والتنمية وحماية حقوق الإنسان في التقرير النهائي لقمة الأمم المتحدة العالمي سنة 2005.

69. هل يعزز الدين الديمقراطية أم أنه يعوقها؟

هذا سؤال آخر لا توجد عنه إجابة بسيطة بنعم أو لا، ذلك أن الحديث بشأنه يعتمد على السياق. فليس من الممكن حتى تقسيم ديانات العالم الكبرى إلى فئات محكمة الحدود كديانات داعمة للديمقراطية وأخرى محايدة وثالثة تضعف آثارها الديمقراطية، إذ تشتمل جميع الديانات على مجموعة من النزعات المتنافسة. ويمكن العثور على أمثلة في التاريخ تبين أن هناك ديانات داعمة لأنظمة استبدادية وفي نفس الوقت لأولئك الذين يقاومون تلك الأنظمة، وأحيانا في نفس الوقت.

الدين والدولة

يمكن مناقشة القول بأن الدين المستند إلى نسق تراتبي، حين يقبل المؤمنون به الحقائق التي تسلم لهم من أعلى دون مساءلة، سيكونون أقل قبولا بالروح الديمقراطية، مقارنة مع أولئك المؤمنين الذين يُخضعون قضايا الإيمان للحوار النشط والتأويل. ولكن المسألة التي تكتسي أهمية بالغة وحاسمة في ديمقراطية ما، أكثر من مسائل التنظيم الداخلي، هي علاقة الدين، أيا كان، بالدولة. وكلما كان الترابط قويا بين الاثنين، كلما قلت حظوظ الناس المنتمين إلى ديانات أخرى

في أن يعاملوا على أسس المساواة، أي مثل مواطنين متساوين، وفي أن تمنح لمظاهر الاختلاف الديني فرص التعبير العلني في مجالات عمومية. وحينما تعامل السلطات الدينية الدولة على أنها السلطة الإلهية لتبليغ رسالة دينية فوق الأرض، في الحالات القصوى، تتخذ السياسة طابع حروب دينية يستبد فيها مواطنون من ديانات أخرى أو يفرض عليهم الامتثال للسلطة، كما يتم التضييق على حريات التعبير.

التسامح الديني

لقد برزت فكرة التسامح الديني من تجارب تاريخية أليمة للاضطهاد الديني والحروب الأهلية وعنف الجماعات. ولو أننا نعتقد بأن ديننا يملك الحقيقة المطلقة والنهائية، فإن ثمن جعل الآخرين يقبلون بهذه الفكرة ، ذو تكلفة كبيرة على الإنسانية ببساطة في عالم يطبعه التعدد والتنوع بين ديانات مختلفة ونريد له الاستمرار. إن التسامح لا يعني أن نتخلى عن معتقداتنا أو الإحجام عن الدعوة إلى ديننا، بل على العكس، إنه منح الناس الكرامة الإنسانية الجوهرية والتي تتمثل في إعطائهم فرصة الاختيار والتقرير بأنفسهم، حتى حينما يؤدي ذلك إلى قيامهم بخيارات غير صائبة.

ديانات الأقليات

إن المناخ الأكثر ملاءمة لضمان التسامح الديني والقبول بالتعدد الديني هو الذي لا تمنح فيه للدين مكانة متميزة في أمور الدولة. يمكن لهذه الدولة أن تدعم كل الديانات على نحو متكافئ، من خلال سن ضرائب أو تقديم المساعدة للتعليم الديني. وقد يتجلى التسامح حتى في دولة تربط في دين واحد بين مظاهر رسمية مثل مناسبات خاصة، حين يشكل الدين الأغلبية الواسعة. ولكن الدولة حين تسعى إلى فرض قواعد دين الأغلبية على غير المؤمنين، فإنها بالضرورة ستنتهك الحريات الديمقراطية الأساس للتعبير والتنظيم على أولئك المعارضين. ومن الممكن أن نلاحظ هنا الاختلاف بين ما قد تريده الأغلبية في وقت ما، وبين الشروط التي تتطلبها سلطة الحكومة الشعبية والمساواة السياسية.

70. ما الفرق بين الديمقراطية والتعدد الثقافي؟

يتطلب الاحتكاك الشديد بين الناس من جنسيات وديانات مختلفة تدابير دستورية تخدم حماية الأقليات من التمييز النسقي أو الاضطهاد (انظر السؤالين 10 و26). إن من بين أشد العوامل المؤدية إلى تأجيج مشاعر الكراهية بين السكان هو بكل تأكيد الإقصاء من المشاركة السياسية في المؤسسات الحكومية، حين يرتبط بتجربة التمييز، والمعانات من وضعيات الضرر والظلم لجزء من الساكنة أو الخوف من التعرض لتلك الأضرار. ولكن المجتمع الديمقراطي يشترط على أفراده، علاوة على التدابير الدستورية الوقائية، مجموعة من الإجراءات المميزة. ففيما يتعلق بالساكنة المكونة للأغلبية، من المهم أن يمارسوا حريتهم في التعبير دون إلحاق الأذى مجانيا بالأقليات المستضعفة. وأما فيما يتعلق بمجموعة الأقليات، فإن انشغالها بحماية وتنمية هوياتها المتميزة وطريقتها في الحياة يجب أن لا يؤول إلى انتهاك أو الانتقاص من المبادئ المشتركة للمواطنة والتي من المفروض أنها مظهر للمساواة بين الجميع.

ظهور اليمين المتطرف

تتميز الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بتنامي ظاهرة جديدة في عدة دول أوربية هي ظاهرة أحزاب اليمين المتطرف. وهي تملك برامج معادية لتواجد المهاجرين وأبنائهم، كما أنهم يعتبرون التعدد الثقافي بمثابة تهديد للتعريف الأولي الذي بلوروه للوطنية. وقد تمكنت تلك الأحزاب من كسب تأييد انتخابي لا يستهان به، خصوصا في دوائر محلية، يحس فيها الناس الأصليون أن مجالات حياتهم قد طالها تغيير دون إذنهم. ولكن حظر مثل تلك الأحزاب ليس خيارا في المجتمع الديمقراطي، رغم إمكانية استعمال قوانين مناهضة للحث على العنف ضد بعض الأفراد تحديدا. ويمكن التقليص من تأثير تلك الأحزاب بالجمع بين تدابير اجتماعية واقتصادية إصلاحية، يمكن النظر إليها على أنها تهم جميع الفئات والمجموعات، إضافة إلى إمكانات الحوار الداخلي والتربية المختلطة لفائدة الساكنة كلها والقادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني. ولكن لا يمكن تحقيق هذه الإجراءات بين عشية وضحاها.

71. كيف يمكن تعزيز ثقافة الديمقراطية؟

جادل المفكرون أنصار الديمقراطية في كون المؤسسات الديمقراطية الفاعلة تساعد في بناء ثقافة ديمقراطية، مثلا من خلال المحفزات التي تمنحها للشعب لكي يصبح عالما بقضايا سيكون عليه اتخاذ قرارات بشأنها وكذلك عبر المهارات والسلوكيات التي تحث عليها المشاركة السياسية على كل المستويات. ويجب توسيع انتشار مثل هذه الفرص في المشاركة كلما كان ذلك ممكنا، على المستوى السياسي الرسمي وفي الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على السواء.

المؤسسات الأخرى المعنية بتعزيز الديمقراطية

هناك طرق متعددة لتعزيز الثقافة الديمقراطية. يمكن أن تلعب الفنون قناة مهمة للأفكار والممارسة الديمقراطية، للتعبير عن التأمل في المشكلات والهواجس المعاصرة ولتمثل المجتمع لذاته. ويمكن استعمال المناسبات العامة للاحتفال خصوصا بلحظات ديمقراطية وشعبية في تاريخ البلاد ومؤسساته. ولكن وسائل الإعلام خصوصا، تلعب دورا حاسما في التربية السياسية بمعناها الواسع، وفي دعم التوعية لدى عامة الشعب، وفي التقويم النقدي لسياسات الحكومة، وفي توفير قناة للتواصل بين العموم بعضهم البعض.

72. ماهو الدور الذي يمكن أن تؤديه المدرسة في التربية من أجل الديمقراطية ؟

إلى جانب تنمية المهارات والقدرات الفردية وخاصة محو الأمية ونقل المعرفة، تؤدي المدارس دورا مهما في نقل ثقافات المجتمع وتقاليده عبر الأجيال. وتضطلع كذلك بدور آخر تؤديه ويتجلى في التقييم النقدي لهذه الثقافات ومساعدة الأطفال في فهم مكانهم في عالم متكافل تتعدد فيه الأديان والمعتقدات وتشجيع مواقف التسامح إزاء مظاهر الاختلاف. ويشمل الإعداد للديمقراطية على نحو خاص فهم دستور البلد وسيرورة تطوره وأيضا معرفة عملية بحقوق وواجبات المواطنين وتقديرا لحقوق الإنسان وأهميتها.

المدرسة

غير أن التربية على الديمقراطية لا تقوم على إكساب المعرفة فحسب إذ يجري تعزيزها أيضا من خلال تجربة الحوار بشأن قضايا الساعة المهمة وعرض الحجج والاستماع إلى آراء الآخرين والمشاركة في القرارات الجماعية بشأن المسائل التي تمس حياة المدرسة ومجتمعها وذلك مثلا عن طريق جمعيات الفصول الدراسية والمجالس المدرسية المنتخبة وغيرها.

ومن الواضح أن السن المناسبة لاكتساب كل هذه المهارات والمعارف المختلفة تختلف بحسب حالة البلد ونمط نظامه التعليمي بيد أن إغفال نظام ديمقراطي لها، لأنها مثلا ذات طابع سياسي مفرط، ينطوي على خطر تعرض قاعدته الشعبية لتآكل وشيك.

73. هل تتلاءم مؤسسة الأسرة والديمقراطية؟

كانت الأسر، وفي معظم المجتمعات تاريخيا وحتى العصر الحاضر، تميل إلى تنظيم شؤونها بحيث تضطلع النساء بالمسؤولية الكبرى في تربية الأطفال ورعايتهم وفي العناية بشؤون البيت وتوفير الخدمات المنزلية للرجال. وتكتسي هذه الترتيبات المنزلية التي تبدو أساسا كمسألة منظمة داخل الفضاء الخاص – الأسرة – أهمية كبيرة في الفضاء العام حيث تسهم في الحد من طاقات النساء والوقت المتاح لهن للاضطلاع بأنشطة غير الأعمال المنزلية، وفي تحديد أنواع أدوار الفضاء العام التي تعتبر ملائمة لقيام المرأة بها. وبقدر ما تظل هذه الترتيبات والمواقف الداعمة لها قائمة، سوف يستمر إنكار المساواة في الفرص السياسية على المرأة وسوف تعاني جودة ونوعية الحياة الديمقراطية من غيابها. بيد أنه يمكن تحسين وضع المرأة في الحياة العامة بسن سياسات حكومية مناسبة ومن خلال التأثير الذي تمارسه النساء أنفسهن عن طريق المنظمات النسائية وجماعات الدعم الذاتي وغيرها (انظر السؤال 38).

ما الذي بوسعنا عمله
معه عندما يكبر؟
الحرية!
العدالة!
الكرامة!
السلام!
الديمقراطية!
PLANTU

الأطفال والديمقراطية

وللأسرة كذلك أهمية ذات آثار تطال الفضاء العام تتمثل في الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه في الإسهام في تنشئة مواطني المستقبل. فتجربة الأطفال في معاملة متساوية وفي تعلم التعبير عن آرائهم في الشؤون المنزلية وفي احترام ما يقوله الآخرون وفي إدراك أن ممارسة الحقوق تستتبع واجبات مقابلة، كل هذه سيرورات تعلم تكتسي أهمية في ممارسة المواطنة الديمقراطية في وقت لاحق. ويتعلم الأطفال كذلك من خلال الأسرة، أول ما يتعلمون، اتخاذ المواقف تجاه المجتمع الأوسع نطاقا وتكوين آراء عن الشؤون السياسية التي قد تستمر معهم طوال حياتهم كراشدين.

سادسا : مستقبل الديمقراطية

74. ماهي أهم التحديات التي تواجهها الديمقراطية اليوم؟

تعتبر قضايا مرتبطة بتدبير المجتمعات متعددة الثقافات، وتحسين المشاركة السياسية للنساء ومحاسبة السلطة على نحو سليم والحد من الفساد الإداري والرشوة وغيرها، من بين التحديات التي تواجهها الديمقراطية اليوم. وسنتطرق هنا إلى بعض التحديات التي برزت على الصعيد الدولي خلال العقدين الأخيرين والتي تشغل بال المفكرين الديمقراطيين والذين يمارسونها في عملهم. وتتضمن هذه التحديات:

- تحدي العولمة وتحول السيطرة المحلية إلى قوى دولية؛
- كيفية تفعيل المساعدة الدولية ودعم الديمقراطية؛
- تهديدات العنف ضد كل أشكال الديمقراطية والأمن الإنساني؛
- كيفية دمقرطة المؤسسات الدولية؛
- تعويض عدم وجود آليات ديمقراطية لمراقبة السياسات الخارجية للحكومات الوطنية.

سيختم هذا الكتاب بالرجوع إلى المستوى المحلي وطرح سؤال يهم كل بلد: كيف يمكن القضاء على العداء ضد الديمقراطية وجعل الديمقراطية شأنا يهم كل الناس.

75. كيف تهدد العولمة الديمقراطية؟

يستعمل مصطلح "العولمة" بكثرة وله معان ودلالات متعددة. فعلى المستوى الاقتصادي، تدل كلمة العولمة على سيرورة حتمية لتحرير وتسريع العمليات الاقتصادية العابرة للحدود الجغرافية والتي أصبحت الحكومات والأنظمة الاقتصادية الوطنية نتيجة لها، أكثر ضعفا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والسيولة المالية وحركات العملات والتي يتم الفصل فيها خارج حدود البلد. وعلى نطاق أوسع، تشير "العولمة" إلى تزايد الترابط بين بلدان المجتمع

الدولي، بحيث تؤثر القرارات المتخذة من طرف الناس في دولة ما على ما يجري في أمكنة أخرى – من حيث العلاقة مع قضايا البيئة، والأمن الجسدي، والصحة العامة، وحملات الهجرة والأنشطة الإجرامية، والتهرب من أداء الضرائب وغيرها. ونظرا لعدم القدرة على التحكم في هذه العمليات من طرف الحكومات، فإن فعالية الديمقراطية تضعف. ما الفائدة في مراقبة الشعب على الحكومات إذا كانت هي ذاتها لا تملك سلطة تحديد ما يعنيه فعلا الرفاه والعيش الكريم لمواطنيها؟

عولمة أحادية

ورغم أن العولمة تطال كل البلدان، إلا أن لها آثارا وعواقب وخيمة على البلدان النامية على الوجه الأخص. ففي الوقت الذي تستطيع فيه البلدان القوية حماية بعض منتجيها من خلال سياسة الدعم، يزداد فقر المنتجين في البلدان النامية جراء المنافسة التي تؤدي إليها واردات رخيصة الثمن وكذلك نتيجة تراجع الأثمنة في أسواق أخرى للسلع. ثم إن هذه الدول لا تملك سلطة كبيرة للتأثير في المنظمات الدولية التي تتحكم فيها الدول المتقدمة و التي تحدد السياسات التجارية وشروط الاقتراض ونسب الاستثمار، ولما كانت آفاق تعزيز الديمقراطية تتأثر إيجابا بالنمو الاقتصادي، خصوصا حين يكون توزيع الثروة عادلا، مثلما يبينه تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2005، فإن 200 مليون فرد يعيش في الفقر في سنة 2001 في بلدان الساحل الإفريقي والبلدان الشيوعية سابقا مقارنة بسنة 1990، فيما لم تسجل بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط أي تطور.

ثقافة عالمية/مُعولَمة للديمقراطية

ولكن وبمقابل هذه السمات السالبة للعولمة الاقتصادية، يجب الإشارة إلى التطور الحاصل في العقد الأخير والمتعلق بتنامي ثقافة قوية داعمة لقيم الديمقراطية ومشجعة لسيرورات الانتقال الديمقراطي في جل بلدان العالم. لقد أصبح اليوم من الصعب جدا لبلد أن يعود إلى ممارسة الحكم الاستبدادي، الحصول على دعم دول العالم. كما أن المنظمات الجهوية مثل المجلس الأوربي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوربي تدعم وتؤيد الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناطقها المعنية من العالم. ولكن أثر هذه الثقافة التقدمية العالمية على نحو عام يعاني من كبح السيرورات الاقتصادية المشار إليها سابقا، مما يؤدي إلى جعل

أعداد كبيرة جدا من الفقراء يتساءلون حول جدوى الديمقراطية وتأثيرها على حياتهم اليومية.

76. كيف تستطيع المساعدة الدولية تشجيع الديمقراطيات الناشئة؟

تعد المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة اقتصاديا لدعم تلك الأقل نموا سمة سائدة للنظام العالمي، وواحدة من المبادئ التي اعتمدتها دول عديدة للمحافظة على برامجها الاجتماعية. وفي عام 2000، التزمت المجموعة الدولية من خلال الأمم المتحدة ببرنامج طموح للأهداف الإنمائية للقرن الواحد والعشرين، الذي يتوخى القضاء على الفقر المدقع والجوع نهائيا في جميع البلدان، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ونشر المساواة بين الجنسين (الجندر)، وتمكين السكان من الماء الشروب والخدمات الصحية ومحاربة الأوبئة الفتاكة بما في ذلك داء فقدان المناعة المكتسبة في أفق 2015 سنة. ويختم تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2005، بناء على التطور المُتَوصَّل إليه آنذاك، بأنه "لن تتحقق معظم الأهداف من طرف جل البلدان، وبفوارق كبيرة بالنسبة لبعضها – أي الأهداف." وليست الأسباب المبررة فقط بأن أغلب البلدان المتقدمة لم تف بالتزاماتها حول المساعدة، ولكن كذلك لأن قيمة الدعم تُكبح مرات عديدة نتيجة الآثار السالبة لأنظمة التجارة غير المتكافئة وشروط تأدية الديون.

المساعدة و"الاشتراط الممكن"

وهناك سبب آخر للقلق على مدى تحقق الأهداف الإنمائية للقرن ويكمن في أن أثر المساعدة يتقلص نتيجة عدم التحديد الجيد للأهداف وللفساد الإداري في البلدان المستفيدة. ولهذا السبب، لجأت المنظمات الدولية المانحة إلى ربط المساعدة بسيرورة تحسين الحكامة في البلد، بما في ذلك المزيد من الشفافية والمسائلة. وقد أصبح هذا المنحى يشكل جزءا من سيرورة أوسع من طرف الحكومات الغربية في كيفية استعمال تلك المساعدة والعلاقات مع التجارة بوصفها دعامة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان (ما يعرف ب"الاشتراط السياسي"). وقد عرفت هذه العلائق بعض النجاح في عقد التسعينات في تسريع وتيرة التطور: نحو انتخابات تشارك فيها أحزاب متعددة والحيلولة دون الانتكاس

إلى أنظمة استبدادية. ومع ذلك، أخذ هذا التوجه يفقد مصداقيته إثر استعمال الاشتراط بشكل متضارب، وإخضاعه لغايات أجنبية سياسية أخرى، وتشجيعه لعلامات مطاوعة فقط. وقد نجحت هذه المساعدة أكثر في البلدان المكونة لما كان يعرف سابقا بالمعسكر الشيوعي، الساعية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي. وقد منحت المكاسب الاقتصادية المرتبطة بالانضمام إلى الاتحاد لتلك الدول، حوافز قوية للقبول بشروط ضيقة بعض الشيء للتطور الديمقراطي وحقوق الإنسان، بوصفها شرط العضوية في الاتحاد.

مساعدة الانتقال الديمقراطي

إن أحسن طريقة لمساعدة الديمقراطيات النامية من طرف الديمقراطيات القائمة هو توفير التدريب – الدعم التقني – ونشر الممارسات الديمقراطية الجيدة. ويمكن مساعدة الديمقراطيات النامية من خلال تدريب مختلف فئات الموظفين العموميين : موظفو الانتخابات وكتبة البرلمان والمحامون والمراقبون الماليون وأعضاء الهيئة التشريعية ومسؤولو الأحزاب وما إلى ذلك. أما نشر الممارسات الجيدة فيعرف أكثر صوره تطورا في مجالات المنافسة الانتخابية حيث تشكل فرق المراقبين الدوليين وسيلة مقبولة على نطاق واسع لتقييم مدى احترام حرية الانتخابات ونزاهتها، وفي مجال حقوق الإنسان حيث توجد معايير دولية واضحة بشان مضمون الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان وإجراءاتها. غير أنه يمكن توسيع وضع معايير الممارسة الجيدة ليشمل مجالات عدة أخرى للعملية الديمقراطية بما في ذلك انفتاح الحكومة وخضوعها للمساءلة. ربما لا يزال أداء بعض الديمقراطيات المتقدمة ذاتها في جميع هذه المجالات بحاجة إلى تحسين كبير ومن الممكن أن مساعدتها للآخرين ستزداد مصداقية بقدر ما تبدي هي ذاتها استعدادا لتحسين أساليبها والنهوض بها إلى أعلى مستويات الممارسات الدولية.

السيادة والتدخل الدولي

أثبتت أبحاث دامت عقودا طويلة حول دعم الديمقراطية أن مساعدة وتعزيز الدول المانحة للانتقال الديمقراطي في بلد ما ستكون فعالة فقط حين وجود قوى وطنية قوية تسعى إلى التغيير الديمقراطي من الداخل. إن الديمقراطية ليست ببساطة أمرا يمكن جلبه من الخارج. ولكن تكمن الإشكالية الكبرى في هذا

السياق في فكرة فرض الديمقراطية على بلد ما بالقوة – تشجيع حق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال انتهاك منظم لتلك الحقوق. ويربط الإعلان الختامي لقمة الدول المنعقد عام 2005 علنا بين قيمة الديمقراطية و"الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير". والمجموعة الدولية مستعدة اليوم بالتأكيد لإقرار إمكانية جواز التدخل العسكري في بلد ما للحيلولة دون حدوث أزمة إنسانية كبيرة. ولكن ينبغي تحديد معايير انتهاك سيادة بلد ما بدقة، وستشمل على الأقل الشروط التالية: أن يكون ذلك التدخل آخر حل ممكن وأن تكون هناك آفاق واضحة لتفادي التسبب في معاناة أعداد كبيرة من السكان في غياب وسائل أخرى وأن يكون ذلك التدخل باسم سلطة مجلس الأمن للأمم المتحدة.

77. كيف تستطيع الديمقراطيات تدبير التهديد ضد أمنها؟

ترى معظم الديمقراطيات القائمة بأن الإرهاب الدولي يشكل التهديد الكبير لأمنها في الحاضر. ولكن الديمقراطيات حديثة العهد تواجه تهديدات أكبر: العصيان المحلي والحرب الأهلية والغارات التي تشنها جيوش خاصة عادة ما تكون محتضنة من قبل أطراف خارج حدودها وتستمد استمراريتها من التجارة في السلاح والموارد المعدنية. وفيما كانت جل الحروب في القرن العشرين بين الدول، فإن معظم الصراعات في القرن الواحد والعشرين حروب أهلية –داخلية، وأغلب الضحايا هم مدنيون، مهددون ليس فقط بالعنف المباشر ولكن كذلك بتهاوي أنظمة التغذية وتدبير مصالح الخدمات الأساس. ويحيل مفهوم 'الأمن الإنساني" على الحماية اللازمة ضد كل أنواع التهديد هاته. ورغم صعوبة المحافظة على الديمقراطية في خضم صراع مسلح، أو في سياق دول فاشلة/محطمة، فإنه بمقدور سيرورات الانتقال الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية أن تلعب أدوارا حاسمة في فترات ما بعد حل النزاع (انظر السؤال 14).

الإرهاب والديمقراطية

يطرح الإرهاب الدولي جملة من التحديات على الديمقراطية في العصر الراهن، لعل أوضحها تهديد السلامة الجسدية للمدنيين. ويتجلى التحدي الثاني في خلق مناخ من الرعب المتواصل، والذي يمكن أن تستعمله الدولة لإضعاف حريات مدنية وسياسية راسخة من خلال قوانين ضد الإرهاب. ويكمن التهديد الثالث في عزلة

وإقصاء شرائح من الساكنة تعاني أصلا من التهميش؛ ولكن تعاونها ضروري لتوفير نظام استخبارات فعال. تبين كل هذه الحجج أن محاولة التصدي لتهديد الإرهاب بالاعتماد على قوانين قمعية وباللجوء إلى "عسكرة" الشرطة – إعطاء قوات الأمن أدوارا وصلاحيات الجيش – هي تدابير غير فعالة، خصوصا حين لا تعالج الجذور العميقة للممارسات التمييزية على المستوى الداخلي أو السياسات الدولية غير الملائمة.

78. هل يمكن تحقيق ديمقراطية المؤسسات الدولية؟ وهل ينبغي تحقيق ديمقراطية هذه المؤسسات الدولية؟

إذا كان صحيحا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في السؤال 75، بأن جل القرارات التي تهم الحياة الكريمة لسكان بلد ما لم تعد شأنا من شؤون الدولة الوطنية، بل تجاوزت الحدود ورقابة الدولة، فهل يمكن التحكم مجددا في الناس على مستوى دولي؟ لهذا السؤال جانبان اثنان. يتعلق الجانب الأول بكيفية خلق أو تعزيز تلك المؤسسات الدولية التي تنظم وتراقب القوى العالمية والمعاملات الاقتصادية والتي تؤثر على نحو عميق جدا بمصير الدول. مثل هذه المؤسسات موجودة أصلا: ففي المجال الاقتصادي: هناك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ وفي مجال حقوق الإنسان: هناك المواثيق الدولية ولجنها المعنية والمحكمة الدولية للجرائم المحدثة في الفترة الأخيرة؛ وعلى مستوى أوسع: هناك الأمم المتحدة بعينها وكافة منظماتها. ورغم كل هذه المؤسسات، لا يُكاد يُمسَك بالكثير من النشاط الدولي الذي يمر عبر أية شبكة، مثلا الأوفشورينغ البنكي "جناة" الضرائب التي تحرم البلدان من مبالغ طائلة من الأموال التي قد تستعمل لتحسين حياة الناس، أو أنشطة الشركات عبر الوطنية، والتي لا تخضع بدورها لأي نظام لحقوق الإنسان بما أنها وحدها الدول التي توقع على الاتفاقيات الدولية المعنية.

مبدأ إخضاع المؤسسات الدولية للإصلاح الديمقراطي

إذا كان الأمر يتعلق بكيفية جعل النظم الدولية الموجهة أكثر فعالية وشمولية، فإن هناك انشغالا بكيفية إخضاع تلك المؤسسات ذاتها لمساءلة ديمقراطية ورقابة شعبية. وبالطبع فمن سمات البنيات التنظيمية حتى على المستوى الوطني، مثل

البنوك المركزية أو الهيآت القضائية، امتلاكها إجراء الاستقلالية عن المراقبة السياسية، بما أن هذا أمر محمود لفعاليتها العملية.

79. هل تستطيع الديمقراطيات مراقبة السياسات الدولية لحكوماتها؟

إذا كانت تمثيلية الناس في المؤسسات الدولية ستكون على الأرجح من خلال حكوماتهم، في المستقبل القريب، فإن الأمر المهم الذي سيطرح هو كيفية تحقيق مراقبة ديمقراطية ومساءلة السياسات الحكومية لبلدانهم. وتعني القاعدة المتعارف عليها أن إشراف الحكومة أو السلطة التنفيذية يكون عبر برلمان وطني ولجنه المختصة بالفحص ودراسة القضايا. ولكن البرلمانات أثبتت تاريخيا ضعفها في مراقبة السياسة الخارجية لتعامل الحكومات مع هذا الأمر على أنه امتياز للسلطة التنفيذية. ولكن لم يعد ممكنا الدفاع عن هذا الموقف في زمن أصبحت فيه قضايا دولية ذات تبعات مباشرة على السياسات والظروف المحلية. ولهذا، فعلى سبيل المثال، فقد يجد البرلمان في أحد البلدان النامية، هذا الأخير الذي يتحمل مسؤولية المصادقة على الميزانية الوطنية، أن إعادة جدولة الديون قد تؤثر سلبا، وعلى نحو كبير على القرارات المتعلقة بأولويات الدولة، أثناء سيرورة اتخاذ قرارات تخص بنودا وشروطا لم يكن له فيها أي دخل. وعلى نحو شبيه، فقد يضطر برلمان إحدى الدول الأوربية للتنازل عن حقه في ممارسة السلطة التشريعية لصالح قرارات وزارية في مجلس الاتحاد الأوربي. وبصفة عامة، فقد تجد البرلمانات نفسها مجبرة على تبني بعض المعاهدات التي وافقت عليها حكوماتها دون إشراكها.

ضمان مراقبة البرلمان

يتحمل أعضاء البرلمانات الوطنية، بوصفهم ممثلين للمواطنين، مسؤولية مراجعة السياسة الخارجية للحكومات على أنها أمر يهم المراقبة التشريعية. ويمكن تحقيق هذا إذا أعطوا لأنفسهم السلطة القانونية للحصول على المعلومات المبكرة حول المواقف التفاوضية للحكومة وبالوقت الكافي، وكذلك الحق في التأثير في تلك المواقف من خلال اجتماعات مباشرة مع الوزراء المعنيين وموظفين حكوميين آخرين. وهذا ينطبق على نفس النحو على المبادرات الكبرى

في مجال السياسة الخارجية التي تتخذها الحكومات على نحو أحادي، مثل قرارات إرسال وحدات عسكرية إلى مهمات بالخارج أو عدم إرسالها. وينبغي أن تكون مثل هذه القرارات موضوع نقاش ومعارضة/فيتو ممكن من طرف البرلمان بشكل عام.

80. كيف يمكن جعل الديمقراطية شأنا يهم عامة الناس؟

من المناسب ختم هذا الكتاب الذي يشتمل على أسئلة وأجوبة حول الديمقراطية بسؤال محوري يكتسي أهمية بالغة. فإذا كان أغلب الناس لا يرون أهمية أو قيمة في الديمقراطية، وأنه لا علاقة لها بحياتهم اليومية والظروف التي يعيشون فيها، فإنهم لن يفعلوا أي شيء للدفاع عنها أو الإسهام في سيروراتها.

وإذا كانت الخيارات التي تعطى لهم في أوقات الانتخابات لا تعني لهم أي شيء، ولأن السياسيين ليست لديهم القدرة أو الإرادة على تغيير أي شيء لفائدة الناس الذين أدلوا بأصواتهم؛ وإذا كان السياسيون يولون أهمية أكبر لمصالح ذوي النفوذ واللوبيات أكثر من ناخبيهم، وإذا لم يتم ضمان الحقوق المدنية والسياسية على النحو الكافي الذي يمكن الناس من التنظيم والقيام بحملات حول قضايا الشأن العام بدون خوف؛ وفوق كل هذا، إذا لم يكن للناس أي سلطة للتأثير على أوضاعهم على المستوى المحلي في فضاء العمل وفي أحيائهم، فقد أمست الديمقراطية إذن صدفة خاوية ووعاء فارغا، أو شكلا بدون جوهر.

إن المهمة التي تواجه مناصري الديمقراطية في كل مكان هي كيفية تعزيز الكنه/الجوهر داخل الشكل، وكيفية جعل مبادئ الرقابة الشعبية والمساواة السياسية أكثر فعالية على المستوى المؤسساتي، سواء تعلق الأمر بسيرورة انتقال ديمقراطي في نظام كان سلطويا في السابق أم في تجديد وتعميق ديمقراطيات قديمة العهد، قائمة منذ مدة طويلة.

مراجع إضافية لمزيد من التفاصيل

1. Basic Concepts and Principles

Axtmann, R. (ed.). 2003. *Understanding Democratic Politics*. Sage Publications, London, Thousand Oaks, Calif., and New Delhi.

Beetham, D. 2005. *Democracy: a Beginner's Guide*. Oneworld Publications, Oxford.

Dahl, R. 1998. *On Democracy*. Yale University Press, New Haven and London.

Huntington, S. P. 1991. *The Third Wave*. University of Oklahoma Press, Norman and London.

2. Human Rights and Fundamental Freedoms

Levin, L. 2009. *Human Rights: Questions and Answers*. UNESCO, Paris.

وقد صدرت طبعة عربية منقحة من هذا الكتاب سنة 2011

Marks, S. and Clapham, A. 2005. *International Human Rights Lexicon*. Oxford University Press, Oxford and New York.

Smith, R. K.M. 2005. *Textbook on International Human Rights*. Oxford University Press, London and New York.

3. Free and Fair Elections

Catt, H. 1999. *Democracy in Practice*. Routledge, London and New York.

Goodwin-Gill, G. 1994. Free and Fair Elections. Inter-Parliamentary Union, Geneva.

Reynolds, A., Reilly, B. and Ellis, A. 2005. *Electoral System Design: the New International IDEA Handbook*. International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm.

4. Open and Accountable Government

Beetham, D. 2006. *Parliament and Democracy in the Twenty-first Century: a Guide to Good Practice. Inter-Parliamentary* Union, Geneva.

Schedler, A., Diamond, L., and Plattner, M. (eds). 1999. *The Self-Restraining State: Power and Accountability in the New Democracies*. Lynne Rienner, Boulder, Col.

UNDP. 2002. *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World. Oxford University* Press, New York and Oxford.

5. Democratic or Civil Society

Burnell, P. and Calvert, P. (eds). 2004. *Civil Society in Democratization*. Frank Cass, London and Portland, Ore.

Kaviraj, S. and Khilnani, S. (eds). 2001. *Civil Society: History and Possibilities*. Cambridge University Press, Cambridge and New York.

Sen, A. 1999. *Development as Freedom*. Oxford University Press, Oxford and New York.

6. !e Future of Democracy

Held, D. 2004. *Global Compact*. Polity Press, Cambridge and Malden, Mass.

Holden, B. (ed.). 2000. *Global Democracy: Key Debates*. Routledge, London and New York.

Stiglitz, J. 2002. *Globalization and its Discontents*. Allen Lane, London and New York.

بعض المواقع الالكترونية الدولية:

أمنستي الدولية : www.amnesty.org

المادة 19 من الحملة العالمية لمحاربة الرقابة : www.article19.org

فريدم هاوس (دار الحرية) : www.freedomhouse.org

هيومن رايتس واتش : www.hrw.org

المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات : www.ifes

المعهد الدولي للديمقراطية ودعم الانتخابات : IDEA (:www.idea.int)

الاتحاد الدولي للبرلمانات : www.ipu.org

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات : www.minorityrights.org

مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان : www.ohchr.org

أوبن ديمكراسي www.opendemocracy.net

تراسبارنسي أنتيرناسيونال : www.transparency.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : www.undp.org

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة : www.unesco.org

ما هي الديمقراطية؟ ما هي العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الأفراد؟ هل يمكن القول بأن حكم الأغلبية ديمقراطي دائما؟ وكيف يمكن المحافظة على الديمقراطية وتحسين العمل بها؟

يحاول هذا الكتاب معالجة هذه الأسئلة وغيرها التي تتمحور حول الديمقراطية، من خلال التطرق إلى ستة محاور:

- المفاهيم والمبادئ الأساسية؛
- انتخابات حرة ونزيهة؛
- حكومة منفتحة يمكن مساءلتها؛
- حقوق الأفراد وكيفية الدفاع عنها؛
- المجتمع الديمقراطي أو المدني؛
- مستقبل الديمقراطية.

وستكون طريقة عرض الكتاب لنظرية الديمقراطية وأساليب تطبيقها ذات فائدة للطلبة والناشطين وموظفي القطاعات العمومية والمواطنين الذين لهم اهتمام بالموضوع في كافة أنحاء المعمور.

تأخذ هذه الطبعة المنقحة بعين الاعتبار التحديات الجديدة التي تواجه مجتمعاتنا، انطلاقا من الإرهاب الدولي إلى الأمراض الفتاكة مثل داء فقدان المناعة المكتسبة.

تعتبر طبعة 2011 باللغة العربية من هذا الإصدار، الطبعة الأولى بعد وفاة كيفين بويل أحد مؤلفي الكتاب، فهي مهداة لروحه وذكراه.

www.unesco.org/publishing

ISBN 978-92-3-604087-5

9 789236 040875

العلوم الاجتماعية والإنسانية

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الديمقراطية • 80 سؤالا وجوابا